

العلاقات العامة الدولية

الدكتورة أشواق عباس



ISSN: 2617-989X



Books & Refrences

العلاقات العامة الدولية

الدكتورة أشواق عباس

من منشورات الجامعة الافتراضية السورية

الجمهورية العربية السورية2020

International Public Relations

Ashwaq Abbas

Publications of the Syrian Virtual University (SVU)

Syrian Arab Republic, 2020

الــفــهــرس

الوحدة التعليمية الأولى

مفهوم علم العلاقات العامة الدولية وعلاقته بالعلوم الأخرى

مقدمة:



حظي مفهوم العلاقات العامة الدولية بالكثير من التعريفات، و يرد الباحثون هذا التعدد إلى اختلاف رؤية الدارسين والمتخصصين والمهتمين به نحو الماهية التي يجب أن تكون عليها العلاقات الدولية، والدور والمهام التي يجب عليها القيام بها، والغايات والأهداف التي تسعى إليها.

يعدُّ هذا العلم من العلوم الحديثة، إلا أن مفاهيمه ومفرداته تعود إلى العصور البعيدة)تُرد ُجذوره إلى الفلسفة الإغريقية(. لكنه لم يتبلور كعلم مستقل قائم بذاته ومنفصل عن بقية العلوم المرتبط بها إلا حديثاً حيث بدأت مؤخراً تتحدد نشاطاته وغاياته ومجالاتُ اهتمامه واختصاصه.

يركز مفهوم العلاقات العامة الدولية على دراسة كل أنماط العلاقات التي تجري بين الدول في إطار المجتمع الدولي، لذلك عادة ما تُختصر تسمية العلاقات العامة الدولية بالعلاقات الدولية.

أولاً: مفهوم العلاقات الدولية وتعريفها:

أ- تعريفات متفرقة

1. تعريف نيكولاس سبيكمان:

قدم نيكولاس سبيكمان مفهوماً عاماً غير محدد لعلم العلاقات الدولية ما يجعل منه حقلاً يمكن له أن يشتمل على نشاطات ووقائع مختلفة ومتداخلة.
حيث يعرف سبيكمان علم العلاقات العامة الدولية بأنه "العلاقات بين أفراد ينتمون إلى دول مختلفة".[1]
يركز سبيكمان في تعريفه على العلاقات غير الرسمية بين الدول، وهو تعريف أقرب إلى تعريف القانون الدولي الخاص في أيامنا هذا، هذا ما تنبه له سبيكمان نفسه حيث استكمل تعريفه السابق بتعريف آخر يحدد فيه معنى السلوك الدولي بأنه: "السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود أو سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى".[2]

2. تعريف د.ريمون حداد:

يعرف د. حداد علم العلاقات الدولية بأنه "مادة من المواد الدراسية للعلوم السياسية التي تهتم – في جزء منها – بالسياسة الداخلية بالدول، وبمختلف العوامل التي تؤثر في طريقة الحكم، وفي تنظيم السلطة داخل الدولة، أما الجزء الآخر لها –الجزء المتعلق بالعلاقات الدولية– فيدرس مختلف أوجه الأعمال والمؤثرات التي تدور بين الدول (السياسة الخارجية الكلاسيكية)، وكذلك مختلف الأعمال والمؤثرات المتأتية من أفعال الأشخاص وهيئات وقوى غير حكومية".3
والمقصود بالجزء الأخير –بحسب ما بات متعارفاً عليه اليوم– هو اللاعبون الدوليون الذين أدرجوا واعتمدوا بالوحدات الدولية الفاعلة في العلاقات الدولية بعد أن كانت الدولة تعد الوحدة الدولية الوحيدة في العلاقات الدولية.

[1] انظر تعريف سبيكمان في: جيمس دورتي، روبرت بالستغراف: "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، بيروت، 1985، ص 12.

[2] المرجع السابق.

[3] ريمون حداد: "العلاقات الدولية، ط1، دار الحقيقة، بيروت، 2000، ص 23.

3. تعريف جان باتيست ديروزبل:

بحسب ديروزبل فإن علم العلاقات العامة الدولية هو "تلك العلاقات المتكونة عن طريق العلاقات السياسية لدولة مع دولة أخرى، ومن ثم علاقات مجموعات أو أفراد من جانبي حدود، ومظهرها الأول السياسة الخارجية وهو الأهم والأيسر مثالاً". 4

4. تعريف والتر شارب:

يعرف شارب العلاقات الدولية بأنها "تلك القوى الأساسية الأكثر تأثيراً في السياسة الخارجية".

5. تعريف هانز موركنثاو:

يقول موركانثو أن "أساس وجوهر العلاقات الدولية هو الصراع من أجل القوى بين الدول ذات السيادة".

6. تعريف جون بورتون:

يعرف بورتون العلاقات الدولية بأنها علم يهتم بالملاحظة والتحليل والتنظير من أجل التفسير والتنبؤ.

7. تعريف تشارلز مايكلاند:

يعرف مايكلاند العلاقات الدولية بأنها دراسة التفاعلات بين أنواع معينة من الكيانات الاجتماعية بما في ذلك دراسة الظروف الملائمة المحيطة بالتفاعلات.

8. تعريف كونسي رايت:

يعرف رايت العلاقات الدولية بأنها علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء أكانت رسمية أم غير رسمية.

9. تعريف فريدريك هارتمان:

يعرف هارتمان العلاقات الدولية بأنها كل الاتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية.

10. تعريف دانييل كولارد:

يعرف كولارد العلاقات الدولية بأنها العلاقات السلمية والحربية بين الدول ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية ومجموع المبادلات والنشاطات التي تعبر الحدود الوطنية.

[4] راجع أدمون جوف: "علاقات دولية"، ترجمة منصور القاضي، بيروت، 1993، ص 11-12.

11. تعريف سعد حقي توفيق:

يعرف سعد حقي توفيق العلاقات الدولية بأنها ظاهرة من التفاعلات المتبادلة المتداخلة السياسية وغير السياسية بين مختلف وحدات المجتمع الدولي.

12. تعريف محمد طه بدوي:

يقدم بدوي في كتابه مدخل إلى علم العلاقات الدولية تعريفاً علمياً للعلاقات الدولية، إذ يقول أنها "العلم الذي يُعنى بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة من أجل التفسير والتوقع" ويحدد بدوي الهدف الأساس لهذا العلم بالتحليل الموضوعي لأحداث الواقع الدولي لكونه يرتكز إلى الواقع المحسوس.[5]

ب- العلاقات الدولية بحسب د. عبد القادر فهمي

يورد الدكتور عبد القادر محمد فهمي في كتابه النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية تعريفات عدة للكثير من الباحثين والمختصين في هذا المجال، ثم يختم بتعريفه الخاص:

- **تعريف ألفريد زيمرن**

بحسب دراسة العلاقات الدولية تمتد من العلوم الطبيعية من جهة إلى الفلسفة الأخلاقية من جهة أخرى، وهذا الحقل من الدراسة هو مجموعة من المواضيع يُنظر إليها من زاوية مشتركة.

- **تعريف جيمس برايس**

يعرف برايس علم العلاقات الدولية بأنه ذلك العلم الذي يُعنى بالعلاقات بين الدول والشعوب المختلفة.

- **تعريف ريمون أرون**

يعرف أرون علم العلاقات الدولية بأنه العلاقات ما بين الأمم، والعلاقات ما بين الوحدات السياسية.

[5] محمد طه بدوي: "مدخل إلى علم العلاقات الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص 73-74.

- **تعريف ستانلي هوفمان**

يعرف هوفمان علم العلاقات الدولية بأنه العلم الذي يدرس العوامل والنشاطات التي تؤثر على السياسة الخارجية وعلى سلطة الوحدات الرئيسية المكوّنة للعالم.

- **تعريف كارل دوتيش**

يعرف دوتيش علم العلاقات الدولية بأنه العلاقات غير محددة الهوية والقائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية، والمقصود بالوحدات السياسية هنا هو الدول.

- **تعريف دانيال كولار**

يرى كولار أن العلاقات الدولية تضم العلاقات السلمية والعدوانية بين الدول، ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية، ومجموع المبادلات والنشاطات التي تخترق حدود الدولة.

- **مفهوم العلاقات الدولية كما حدده د. فهمي**

يؤدي استقراء التعريفات المتعددة لمفهوم العلاقات الدولية إلى أن مفردة العلاقات الدولية تنطوي من الناحية الاصطلاحية على معنى مركب "علاقات" و"دولية"، ويراد بكلمة العلاقات الإشارة إلى مجموعة الروابط والاتصالات التي تنشأ بين فرد وآخر، أو بين فرد ومجموعة أفراد، أو بين مجموعتين أو أكثر من الأفراد، أو بين مؤسسة وأخرى، أو بين دولة وأخرى، أو بين دولة ومجموعة دول، أو بين مجموعتين وأكثر من الدول.. إلخ. أما كلمة دولية فهي تستخدم حصراً للدلالة على خصوصية هذا الرابط/ الروابط، والجهة التي تختص بها، وهي وحدات النظام الدولي، وعلى هذا فإن مفردة العلاقات الدولية تشير إلى تلك الأنماط من الروابط التي تجمع – في مرحلة تاريخية معينة – بين وحدات المجتمع الدولي.
يخلص د. فهمي إلى أن العلاقات الدولية هي "مجموعة الروابط المتعددة في أغراضها، والمتنوعة في مضامينها، والتي يمكن رصدها في مرحلة تاريخية معينة بين الوحدات والعناصر التي يتشكل منها النظام الدولي".

ج- أنماط العلاقات الدولية بشكل عام

- **التعاون**

يتضمن التعاون مستويات متعددة تبدأ من الاتصالات الودية بين المسؤولين الحكوميين ويتصاعد ليصل إلى درجة الاتحاد بين الأطراف المعنية.



- **الصراع**

الصراع هو موقف من التعارض بين فاعلين دوليين أو أكثر في المصالح والأهداف وهو يبدأ من تبادل العبارات غير الودية ليصل لدرجة النزاع والحروب



د- ملاحظات هامة حول مفهوم العلاقات الدولية

- **الملاحظة الأولى**

غالباً ما يخلط الدارسون لعلم العلاقات الدولية بين هذا العلم وعلم السياسة حيث يجري غالباً استخدام مصطلح العلاقات السياسية الدولية، ومن غير الصواب استخدام مصطلح العلاقات السياسية الدولية كمرادف أو بديل للعلاقات الدولية لأن ذلك يعني تحديد العلاقات ببعد واحد هو البعد السياسي، في حين

أنها تنطوي على أبعاد ومضامين متعددة قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو عسكرية أو ثقافية أو سياسية.
تتنوع العلاقات العامة الدولية في أغراضها وأهدافها وغاياتها التي تسعى إليها، لذا فهي معقدة ومتشابكة ومتداخلة ليس في مضامينها فقط إنما بتعدد أطرافها أيضاً بسبب طبيعة التوازنات السائدة والمصالح المتباينة والاستراتيجيات المتناقضة في مرحلة من المراحل لقوى متفاوتة في مصادر قوتها وخصائصها وطبيعة نفوذها.6

- **الملاحظة الثانية**

تمثل مادة العلاقات العامة الدولية، أو كما يطلَق عليها اصطلاحاً العلاقات الدولية مجال دراسة أكاديمياً يضم مجموعة منوعة من الحقول الفرعية أبرزها: فن الدبلوماسية، التحليل السياسي، تحليل السياسة الخارجية، السياسات المقارنة، علم الاجتماع التاريخي، الاقتصاد السياسي، التاريخ الدولي، الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، الأخلاق، نظرية السياسة الدولية، وغيرها.7
يتقاطع علم العلاقات الدولية مع علوم أخرى متعددة تتناول جانباً من المسائل والقضايا التي يهتم بها علم العلاقات الدولية مثل: القانون الدولي العام، التاريخ الدبلوماسي، الدبلوماسية، علم السياسة، السياسة الخارجية، السياسة الدولية، وغيرها.

- **الملاحظة الثالثة**

إن دراسة وتحليل مختلف التعريفات السابقة التي قُدمت في إطار تحديد مفهوم علم العلاقات الدولية تُظهر أنه ليس هناك إجماع على تعريف واحد ومعتمد من قبل جميع المتخصصين، حيث ركز كل واحد منهم – هناك الكثير أيضاً من التعريفات الأخرى المقدمة في هذا السياق – في تعريفه على المجال المهتم هو به في إطار العلاقات الدولية، والذي يخدم مجال بحثه، وهذا لا يعني أنه لا توجد قواسم وعوامل مشتركة بين التعريفات السابقة حيث تتفق جميعها على أن العلاقات الدولية تتعلق بما يتم عبر الحدود، أي خارج نطاق سيادة وحدود الدولة الواحدة، وتتم ملاحظتها ودراستها في إطار نتائجها وتفاعلاتها وانعكاساتها ولاسيما السياسية منها.

[6] راجع: مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان: "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص 21.

[7] مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان: "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

هـ - خلاصة

نقاط حول العلاقات الدولية:

1- العلاقات الدولية هي ظاهرة واسعة من المبادلات المتداخلة التي تجري عبر الحدود الوطنية.

2- العلاقات الدولية لا تشتمل فقط على العلاقات الرسمية بين الدول، وإنما تشتمل على العلاقات الرسمية أيضاً.

3- حينما نتحدث على العلاقات الدولية فإننا غالباً ما نقصد العلاقات بين الدول، ولكن العلاقات الدولية هي انعكاس لعدد كثير من الاتصالات بين الأفراد ونشاطات المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية.

4- العلاقات السياسية الدولية هي تلك التي لها تأثيرات سياسية.

جملة من الحقائق:[8]

1. العلاقات الدولية هي أنماط من النشاطات التي تُقدِم عليها، وتقوم بها وحدات دولية في مواجهة بعضها بعضاً.

ماذا نعني بالوحدات الدولية؟

لا تقتصر النشاطات والروابط الاتصالية على الدول فقط، ذلك أن المجتمع الدولي يضم كيانات ووحدات دولية مضافة إلى الدولة، كالمنظمات الدولية والإقليمية، والشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، وجميعها تسهم إضافة إلى الدول في صياغة وتشكيل هذه الشبكة المعقدة من التفاعلات الدولية

2. هذه الأنماط من العلاقات والنشاطات هي ذات طبيعة اتصالية، تؤسس شبكة من العلاقات المعقدة بين الدول.

3. هذه الأنماط من النشاطات والاتصالات ميدانها البيئة الخارجية أي أنها تتم خارج الحدود الإقليمية للدولة، ومن هذه الخاصية جاء توصيف هذه العلاقات بأنها دولية.

يمكن القول إن العلاقات الدولية هي مجموعة السلوك والتصرفات المتبادلة بين دولة وغيرها من الدول والجماعات وفقاً لأحكام الشرعية الدولية.

[8] عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ثانياً: العلاقة بين علم العلاقات العامة الدولية والعلوم الأخرى

لا يجوز الخلط بين علم العلاقات الدولية وبعض العلوم المتشابهة والمتداخلة معه، غالباً ما يتداخل مصطلح العلاقات الدولية مع مسميات أخرى، يُفسَّر بدلالتها كالقانون الدولي والسياسة الدولية والدبلوماسية وتاريخ العلاقات الدولية، وغيرها.

تُعدُّ العلاقات الدولية مادة من المواد الدراسية للعلوم السياسية التي تهتم – في جزء منها – بالسياسة الداخلية بالدول، وبمختلف العوامل التي تؤثر في طريقة الحكم، وفي تنظيم السلطة داخل الدولة، أما الجزء الآخر، الجزء المتعلق بالعلاقات العامة الدولية فيدرس مختلف أوجه الأعمال والمؤثرات التي تدور بين الدول (السياسة الخارجية الكلاسيكية)، وكذلك مختلف الأعمال والمؤثرات المتأتية من أفعال أشخاص وهيئات وقوى غير حكومية.

يُمكن تحديد دراسة العلاقات الدولية بأنها مادة تنطلق من علم السياسة لتشمل العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التي يتجاوز أثرها المجتمع الواحد، والحقبة الزمنية المحددة، فهي منهج لا يكتفي بمعالجة الوقائع بل يرتقي إلى مستوى النظرية.

أ. العلاقات الدولية والقانون الدولي

ما هو القانون الدولي؟

تعني كلمة "دولي" ما هو "بين الدول"، استُخدم هذا التعبير للمرة الأولى من قبل الإنكليزي ج. بنتهام (J. Bentham) في نهاية القرن الثامن عشر، ثم أُعيد استخدامه من قبل الاختصاصيين الذين يدرسون الروابط العالمية من منظار قانوني بحت.[9] ويُعرّف القانون الدولي – وعلى نحو مبسط – بأنه مجموعة القواعد القانونية الوضعية والعرفية، والمعنية بتنظيم العلاقات بين الوحدات الدولية المخاطبين بها في أوقات السلم والحرب.[10]

إذاً، القانون الدولي هو علم قوانين وليس علم وقائع، ومهمة القانوني هي تحديد القواعد المطبقة على أطراف اللعبة الدولية وتفسيرُها والتحقق من مدى احترامها.[11]

أي أن القانون الدولي يرتبط بالمعرفة القانونية بمعنى التعرف على القواعد الدولية التي تحكم علاقات الدول فيما بينها، أي التعرف على القواعد المعمول بها فعلياً في جماعة الدول على مصادرها الشكلية،

[9] دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، ترجمة د.خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، 1980، ص 8.

[10] عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[11] دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 8.

كالعرف والمعاهدات الدولية، وعلى طرائق تحليل هذه القواعد تحليلاً قانونياً في مواجهة التحليل الموضوعي لأحداث الواقع الدولي في علم العلاقات الدولية.[12]

إذاً، القانون الدولي ينصرف اختصاصه إلى تكييف هذه العلاقات تكييفاً قانونياً، على سبيل المثال يهتم القانون الدولي بالوضع القانوني للاتفاقيات والمعاهدات الدولية من حيث طبيعتها القانونية، وما يترتب على أطرافها من التزامات وجزاءات في حال مخالفتها أو الإخلال بها، أو في حال تعديلها أو تجديدها أو إنهائها أو الانسحاب منها.

القانون الدولي في السلم والحرب

كذلك يهتم القانون الدولي بسلوك الدول وعلاقاتها مع بعضها بعضاً، وما يترتب عليها من مسؤولية دولية عندما يكون الفعل أو السلوك غير المشروع من الناحية القانونية، ففي أوقات السلم تنظِّم قواعد القانون الدولي العلاقات بين الدول بما يضمن سلامة هذه العلاقات ودوامها ودعمَ ركائزها، أما في أوقات الحرب، فإن القواعد القانونية تُعنى بالتكييف القانوني لموضوع الحرب من حيث تفنيد شرعيتها أو عدم شرعيتها، وما يترتب عليها من آثار قانونية بالنسبة لأطرافها المتحاربة.

كما ينظِّم القانون الدولي كيفية تسوية المنازعات الدولية كشكل من أشكال العلاقات بين الدول عندما يكون بينها مشكلات وقضايا خلافية متنازَع عليها، وذلك بتحديد السبل والوسائل المطلوبة لمعالجتها، كالوساطة والتحكيم والمساعي الحميدة والتسوية القضائية.[13]

الاختلاف بين علم العلاقات الدولية والقانون الدولي

إذاً، الاختلاف بين علم العلاقات الدولية والقانون الدولي يتمثل في أن الأول يهتم بالتحليل الموضوعي لروابط الواقع، بينما يهتم الثاني بالتحليل الشكلي للروابط القانونية، أي أن اللقاء بين القانون الدولي والعلاقات الدولية يقتصر على أنهما يعملان في مجال واحد هو مجال العلاقات العامة بين الدول، وفيما عدا ذلك فإنهما يختلفان منهجاً ومادة.[14]

هنا تكمن الإشكالية بين ما هو قائم وما ينبغي أن يكون، ففي الكثير من الأحيان تلعب المصالح القومية ومقتضياتُ السياسة العليا – خصوصاً بالنسبة للقوى العظمى أو الكبرى – دوراً في تكييف القواعد القانونية الدولية بما يتفق مع أغراض هذه القوى ويعمل على تحقيق أهدافها لتكون أمام منطق مغاير هو منطق الاحتكام إلى قانون القوة، أكثر من الاحتكام إلى منطق قوة القانون.[15]

[12] محمد منذر: "مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 20.

[13] عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[14] محمد منذر: "مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[15] عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 27.

هذا لا يعني أن لا أثر مهماً بين قواعد القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، بل إن لها أهمية كبيرة، إذ أن التأثير المتبادل يحتّم التوازن بين تطور العلاقات الدولية والقانون الدولي، لكن الواقع الدولي الحالي لا يتيح لنا تحقيق ذلك إذ إن تطور القواعد القانونية لا يجيب عن متطلبات المرحلة الراهنة؛ لأنه لم يتوافق مع التحولات التي يعرفها المسرح الدولي، ولاسيما منذ الحرب العالمية الثانية.

فالنظام العالمي الحالي استند إلى قواعد القانون الدولي التي تجد جذورها في المبدأ الليبرالي (دعه يعمل دعه يمر)، فقواعد القانون الدولي انطلقت أساساً لتأمين انتشار (اقتصاد العالم) لحماية المصالح التجارية للدول، بمعنى آخر للتوفيق بين مصالح هذه الدول التي تعترف بمبدأ (دعه يعمل دعه يمر)، وهو الأمر الذي يؤكده فريدمان بقوله: إن القواعد الحالية للقانون الدولي تم وضعها من قبل دول غنية أو دول كان لها مستعمرات.

ب. العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

التداخل بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

غالباً ما يحصل نوع من التداخل بين موضوع السياسة الخارجية والعلاقات الدولية بسبب انصراف كلا الموضوعين إلى دراسة كل ما هو خارجي في البيئة الدولية، ويتفاعل ويتعامل مع عناصرها ووحداتها إلا أنهما متباعدان منهجاً وموضوعاً كل البعد عن بعضهما بعضاً.

يعود سبب الالتباس عادةً بينهما إلى أن كلاً منهما يُفسَّر بدلالة الآخر ما يوحي بأن السياسة الخارجية ما هي إلا علاقات دولية، وأن العلاقات الدولية هي في ذاتها سياسة خارجية.[16]

الدولة تمارس سياستها الخارجية ضمن إطار العلاقات الدولية، وهذا هو الفارق الجوهري بينهما، وقد يعتقد البعض أن العلاقات الدولية هي مجموع السياسات الخارجية للدول، وهذا التوصيف غير دقيق؛ لأن مجموع السياسات الخارجية للدول يُطلق عليها مصطلح ومفهوم السياسة الدولية

السياسة الخارجية للدولة تهتم بالشروط التي تعمل فيها، والأسس والمعايير والاستراتيجيات التي تعتمد عليها، والأهداف التي يُسعى إليها من خلالها، فهي عبارة عن سلطة دولية محددة في وجه مشكلات خارجية، ولأن هذه النظرة تتضمن كما برهن على ذلك البرفسور فيراللي (Virally) سلبيتين: الأولى تميل إلى إملاء السياسة الخارجية لهذه الدولة العظمى أو تلك بوجه الدول الأخرى، والثانية تجعل من الباحث في السياسة الخارجية والمختص بها مجرد مستشار سياسي للحكام الذين يسعون إلى إعلاء شأن المصلحة الوطنية، وهي سلبية تعكس انحرافاً واضحاً يبرز في السياسة الخارجية الأمريكية على سبيل المثال، وفي مؤلفات جورج كينان (G. Kenan)، وهانس مورغينثو (H. Morgenthau).

[16] عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 22.

مما سبق يمكن القول إن التمييز بين كلا المفهومين يصبح أكثر سهولة إذا ما قمنا بتحديد مفهوم وتعريف كل من العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

السياسة الخارجية:



يمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها نشاط سلوكي مرتبط بهدف ومقترن بقدرة تأثيرية تتخذه وحدة دولية نظامية في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي.

هذا يعني منهجياً وتحليلياً أن السياسة الخارجية هي جملة أو مجموعة أفعال وسلوكيات وتحركات تتخذها وحدة دولية كشكل من أشكال التفاعل المعبَّر عنه بسلوك سياسي.[17]

أي أن السياسة الخارجية هي سلوك أو مجموعة سلوكيات تصدر عن الدولة، وهي خارجية باعتبارها موجهة نحو الغير من وحدات النظام الدولي، أي أن مجال حركة ونشاط السياسة الخارجية هي البيئة الدولية محكومة بعلاقات دولية.

السياسة الخارجية هي القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات. يعرفها مارسيل ميرل بأنها تلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج، أي الذي يعالج بعكس السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء البحار.

[17] عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 22.



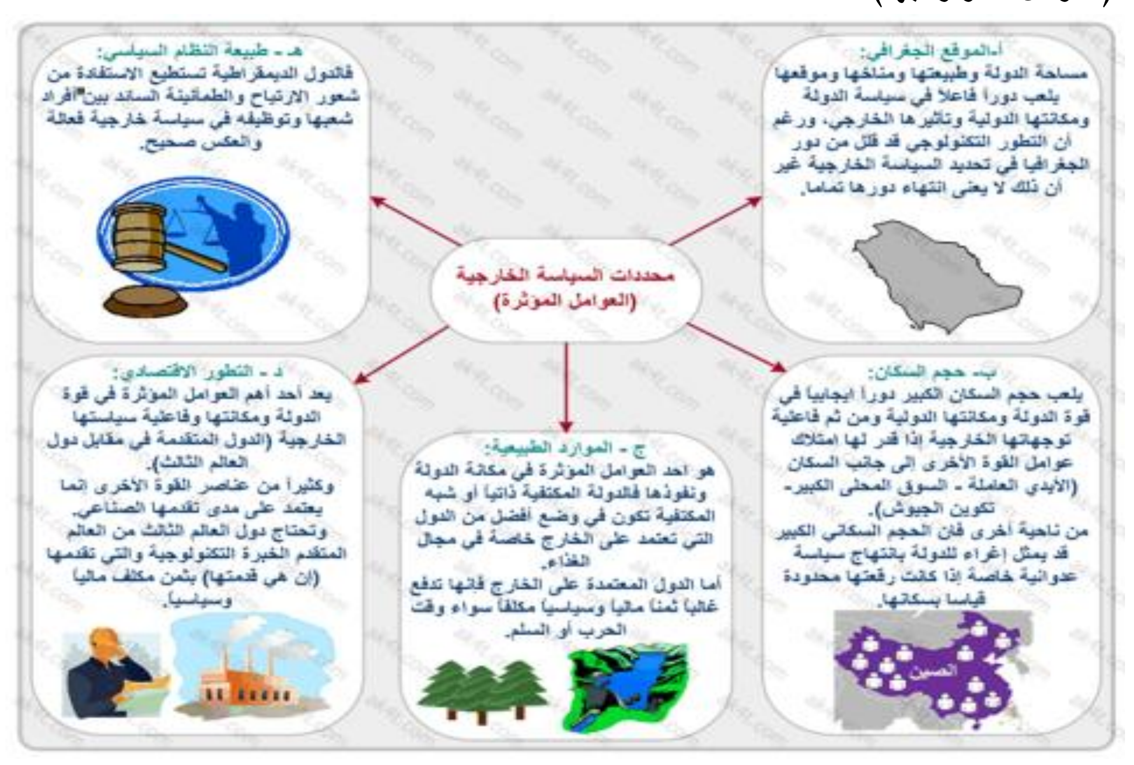
السياسة الخارجية هي برنامج العمل الذي يختاره الممثلون الرسميون في الوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهدافها إزاء النظام الدولي.
أو السياسة الخارجية هي خلق توازن بين الالتزام للدولة والقوة التي تحتاجها هذه الدولة لتجسيد ذلك الالتزام.
السياسة الخارجية بوصفها نمطاً سلوكياً صادراً عن وحدة دولية وموجهاً نحو بيئتها الدولية، فإنها عادةً ما تكون مقترنة بصانع القرار أي أنها تُدرَك بدلالة مرجعيته ومصدرها، فالسياسة الخارجية نشاط صادر عن السلطة السياسية داخل الدولة أو صانع القرار فيها بشكل رسمي لرسم حدود حركة الدولة وتحديد مساراتها على الصعيد الخارجي.

هذا يعني أن السياسة الخارجية لا تُدرَك إلا من خلال صناع القرار فيها، إذاً هي تعبير عن حركة صناع القرار في الوحدة الدولية عبر القرارات التي يتخذونها.
يُمكن تعريف السياسة الخارجية بأنها سلوك سياسي خارجي هادف ومؤثر وموجه إلى الغير من وحدات النظام الدولي.[18]

[18] المرجع السابق، ص 22-23.

محددات السياسة الخارجية

(العوامل المؤثرة بها)



أدوات تنفيذ السياسة الخارجية



العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

العلاقات العامة الدولية تضم العلاقات السلمية أو العدوانية بين الدول، ودور المنظمات الدولية، وتأثير القوى الوطنية، واللاعبين الدوليين، ومجموع المبادلات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية.

الدراسة العلمية في العلاقات الدولية تقتصر على امتحان الظواهر العالمية بشكل عام وإيجابي، وإيضاح علاقات السببية، والعوامل التي تحدد تطورها، ومحاولة تكوين نظرية ملموسة حولها.

تهدف العلاقات الدولية إلى إقامة قواعد وضوابط أو شرائع بالمعنى الذي أعطاه مونتسكيو (Montesquieu) أي (علاقات ضرورية نابعة من طبيعة الأشياء)[19]، وهو ما يعني أن العلاقات العامة الدولية هي مجموعة من الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. إلخ، التي تنشأ بين الوحدات الدولية، وتؤسس علاقات فيما بينها قد تكون تعاونية أو تصارعية، وذلك بقدر اقتراب أهداف ومصالح هذه الوحدات من بعضها، أو ابتعادها واختلافها عنها، وبحسب الدكتور عبد القادر فهمي فإن السياسة الخارجية بمعنى السلوك هي التي تؤسس للعلاقات الدولية وتنشئ الروابط، فلو أخذنا على سبيل المثال السياسة بين وحدتين دوليتين هما (أ) و(ب)، فإن الفعل السياسي الخارجي لـ (أ) نحو (ب) هو الذي يؤسس أولاً لوجود علاقة بين (أ) و(ب)، وعليه – بحسب فهمي – إذا أرادت دولة ما أن تقيم علاقة مع دولة أخرى، فإن هذه العلاقة يسبقها قرار سياسي، يُترجم بعد ذلك إلى سلوك خارجي لتنشأ فيما بعد علاقة بين هذه الدولة وغيرها، فالسياسة الخارجية هي الفعل المؤسس للعلاقات الدولية، ما يعني أنه إذا كانت السياسة الخارجية هي سلوك خارجي، فإن العلاقات الدولية هي نتيجة مترتبة على هذا السلوك.[20]

علاقة كل من العلاقات الدولية والسياسة الخارجية بالسياسة الدولية:

- **العلاقات الدولية والسياسة الدولية:**

العلاقات الدولية مصطلح يشير إلى كافة أشكال التفاعل بين وحدات المجتمع الدولي، سواء أكانت تلك الوحدات دولاً أم لا. لذا فالعلاقات الدولية مثل السياسة الدولية تهتم بالتفاعل بين الدول القومية، إلا أنها في عملية تحليل التفاعل تشمل إلى جانب الدول عوامل أخرى، مثل الاتحادات النقابية عبر الإقليمية، والمنظمات الدولية، والشركات العالمية، كما تشمل التجارة الدولية، والقيم والمفاهيم، الأخلاقيات الدولية.

- **السياسة الخارجية والسياسة الدولية:**

الباحث الذي يحلل سلوك دولة ما نحو البيئة الخارجية، يهتم أساساً بالسياسة الخارجية. أما الباحث الذي يرى أعمال دولة ما مجرد جزء من عملية تتكون من الأفعال أو الأعمال (Actions) التي تصدر من

[19] دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 8-9.

[20] عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 23.

دولة ما وردود الفعل أو الاستجابات (Reactions) من قبل دول أخرى فهو يهتم بالسياسة الدولية، أو بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر. إذاً في حقل السياسة الخارجية والسياسة الدولية محور التركيز هو الدولة.

ج. العلاقات الدولية والسياسة الدولية

نظرة على السياسة الدولية

السياسة الدولية هي نتاج التفاعل السلوكي الصادر عن الوحدات الدولية التي يتشكل منها النظام الدولي في إطار تفاعلاتها ونشاطاتها في سياساتها الخارجية، أي أنها مجموع السياسات الخارجية للوحدات الدولية المتفاعلة في إطار النظام الدولي.

الوحدات الدولية تقوم بسلوكيات تُدرَّس عادة كأنماط سلوكية يؤدي التفاعل فيما بينها إلى تشكيل ما يُعرف بالسياسة الدولية، أي أن السياسة الدولية تعد حصيلة تفاعل السلوك السياسي الخارجي للوحدات الدولية.

السياسة الدولية هي التي تهتم بعملية التفاعل بين دولتين أو أكثر، وتتألف من مجموع السياسات الخارجية للدول.

عرف سنيدر وزملاؤه السياسة الدولية بأنها أفعال وردود أفعال وتفاعلات بين وحدات تعرف بالدول القومية، بعبارة أخرى السياسة الدولية هي الأفعال والتصرفات السياسية التي تصدر عن الوحدات الدولية خلال سعيها إلى تحقيق مصالحها القومية الكبرى وتنفيذ أهدافها، وما يدخل في كل ذلك من قضايا وشؤون لها علاقة بوجودها واستمرارها، بما في ذلك تلك المتصلة بقضايا المجتمع الدولي، وهي بالتالي تعبر عن أنماط من الأفعال أو السياسات تُقدم عليها الوحدات الدولية أو الفاعلين الدوليين، مؤسِّسة بذلك لنماذج متعددة ومتنوعة من العلاقات فيما بينها تعكس الحالة التعاونية أو الصراعية.

السياسة الدولية والعلاقات الدولية

العلاقات الدولية تمثل جملة الروابط والنشاطات الاتصالية الناجمة عن سلوكيات الوحدات الدولية. هذا يعني، إذا كانت السياسة الدولية هي انعكاس لسلوكيات الوحدات الدولية في المجتمع الدولي، أو هي تجسيد لها، فإن العلاقات الدولية هي روابط تنشأ بفعلها وبسبب منها.

إذا كانت الأفعال السلوكية الصادرة عن الوحدات الدولية هي نتاج قرارات سياسية تتخذها هذه الوحدات بما يضمن تحقيق أهدافها ويضمن مصالحها، فإن العلاقات الدولية تمثل الواقع الذي تترجم فيه هذه القرارات لتنشأ بعد ذلك علاقة من نوع ما.[21]

[21] المرجع السابق، ص 25.

د. العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي والدبلوماسية.

ما هو التاريخ الدبلوماسي؟

التاريخ الدبلوماسي يجمع ويعلق على مجموع الوثائق الرسمية أو السرية التي تقيم الحكومات والوحدات الدولية صلات فيما بينها على أساسها، أو بواسطة ممثليها في الخارج. والدبلوماسيون هم الممثلين المؤهلين لنقل الرسائل الدبلوماسية.[22]

أي أن التاريخ الدبلوماسي يتحدث عن تاريخ العلاقات الدبلوماسية بين الوحدات الدولية التي حدثت في الماضي، ويفسر الوقائع التي حدثت في الماضي وتحدث في الحاضر ويسجلها ويوثقها، وهو بذلك يسهم في فهم القضايا الدولية المعاصرة ويدرك أهمية التعاون بين الشعوب، من هنا يأتي الخلط بين التاريخ السياسي للدول والعلاقات الدولية؛ لكونهما يشتركان معاً في تناول ودراسة العلاقات بين الدول، ولكون العلاقات الدولية تعتمد كثيراً على التاريخ لتتمكن من فهم أحداث الحاضر واستخراج القواعد التي تتحكم بالظواهر الدولية.[23]

وقد بدأت مرحلة دراسة التاريخ الدبلوماسي قبل الحرب العالمية الأولى وتواصلت بعدها. حيث كانت دراسات العلاقات الدولية تقوم على تتبع التاريخ الدبلوماسي بحيث لم تكن تختلف عن دراسة التاريخ بشكل عام. ولقد اتسمت الدراسات خلال تلك المرحلة بالمعرفة التاريخية والاهتمام بالمنهج التاريخي وبأصول وقواعد التاريخ. ولم تكن هناك أي جهود لتطوير نظرية حتى يمكن تحليل المعلومات المتوفرة وتنظيمها ضمن هذه الأطر بحيث كان هناك غياب كامل لأي شيء يمكن أن يكون بمثابة نظرية في العلاقات الدولية.

ما هي الدبلوماسية؟

أما الدبلوماسية فتعرّف بأنها نشاط يقوم به أشخاص رسميون معنيون من قبل الوحدة الدولية ومخولون للعمل باسمها لإدارة علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية الأخرى، هذا النشاط يهدف إلى تطوير سبل التعاون والعمل على تنميته وحل المشكلات التي تعترض سبيله، أي أن الدبلوماسية هي نشاط سياسي ميدانه البيئة الخارجية للدولة، ويختص بكل ما تنطوي عليه علاقاتها مع غيرها من وحدات المجتمع الدولي، وأن هذا النشاط يرتبط بهدف محدد وغاية ثابتة سواء كان ذلك في أوقات السلم أم في أوقات الحرب.

[22] دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[23] محمد منذر: "مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 20.

تعد الدبلوماسية من أهم الأدوات والوسائل المعتمدة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدولة، بل تأتي في مقدمتها، فالدولة تنشد هذه الوسيلة لإقامة علاقات مع غيرها من وحدات المجتمع الدولي.[24]

هذا يعني أن الدبلوماسية أداة لا يمكن إغفال أهمية دورها الذي تضطلع فيه في العلاقات الدولية من حيث كونها صيغة في العمل السياسي الخارجي، توضح الكيفية التي تُدار بها العلاقات الدولية عن طريق المفاوضة، وبواسطة سفراء الدولة ومبعوثيها بهدف تنظيم هذه العلاقات والعمل على تطويرها، ومعالجة ما يطرأ عليها أو يصيبها من أزمات ومشكلات أي بمعنى أن الدبلوماسية هي فن التفاوض، أو فن إدارة العلاقات الدولية.

ما هي علاقة الدبلوماسية والتاريخ الدبلوماسي بالعلاقات الدولية؟ وما الفرق بينهما؟

يمكننا القول إنه لا علاقات دولية من دون أدوات في العمل الدبلوماسي أو من دون الدبلوماسية أي أنها تشكل القسم المشترك بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، ففي السياسة الخارجية تشكل الدبلوماسية أحد أهم أدوات تنفيذ وتحقيق الأهداف الخارجية للوحدة الدولية، وفي العلاقات الدولية فهي أهم أداة لإدامة العلاقات بين وحدات المجتمع الدولي والعمل على تطويرها وحل ما يمكن أن يعترضهما من مشكلات، وحتى في حالات الحروب والنزاعات المسلحة تكون مهمة الدبلوماسية إقامة تحالفات مضادة، أو العمل على تقريب وجهات نظر الأطراف المتحاربة بهدف الوصول إلى حلول متفق عليها لإنهاء حالة الصراع العسكري.[25]

هذا يعني أن حدود الخلاف والتقارب بين الدبلوماسية والعلاقات الدولية محددة ومضبوطة، أما فيما يتعلق بين العلاقات الدولية والتاريخ الدبلوماسي، فالخلاف أيضاً ظاهر بينهما من حيث الأهداف، فإذا كان التاريخ الدبلوماسي ينظر إلى الماضي، فإن العلاقات الدولية تهتم بواقع الحاضر واحتمالات المستقبل، التاريخ الدبلوماسي يركز على عرض تطور الأحداث والمفاوضات، إنه في الواقع تاريخ لتطور العلاقات بين الدول.

من هنا يظهر أن الفارق الرئيس بين التاريخ الدبلوماسي والعلاقات الدولية هو أن العلاقات الدولية تركز على أسباب الأحداث الخارجية والدوافع إليها وعلى القوى الأساسية الفاعلة والمُحدثة لها، في حين يركز التاريخ الدبلوماسي على متابعة تلك الأحداث، واستعراض سلسلة المفاوضات والمباحثات التي أدت إليها أو نتجت عنها.

[24] عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[25] المرجع السابق، ص 24-25.

إذاً، يتشارك التاريخ الدبلوماسي وعلم العلاقات الدولية في مجال واحد هو العلاقات بين الدول بفارق أن الأول يتناول تاريخ أحداث هذه العلاقات أي أنه يقوم بتسجيل الأحداث المحسوسة، بينما يسعى الثاني – علم العلاقات الدولية – إلى الفهم الشامل لأحداث الواقع الدولي دون العناية بكل حدث في ذاته.[26]

[26] د. محمد منذر: "مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص 21-22.

الخلاصة

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية نستخلص ما يلي:

لا بد من معرفة المفهوم العام لعلم العلاقات العامة الدولية ولاسيما المفاهيم العامة والمفردات التي يتضمنها، والهدف الأساس من نشأته والقضايا الرئيسة التي يعالجها. فهناك مجموعة من التعريفات الرئيسة التي قدمها أهم المفكرين والدارسين والمتخصصين (الغربيين والعرب) لعلم العلاقات الدولية ومنها **إن** العلاقات الدولية هي مجموعة السلوك والتصرفات المتبادلة بين دولة وغيرها من الدول والجماعات وفقاً لأحكام الشرعية الدولية.

لا بد أيضاً من تحديد أنماط العلاقات الدولية، وأبرز أنماط العلاقات الدولية هي التعاون والصراع.

كما ينبغي معرفة أبرز الخصائص التي تميز علم العلاقات العامة الدولية عن العلوم الأخرى المتشابهة والمتقاربة منه، كالقانون الدولي، والسياسة الخارجية، والسياسة الدولية، والتاريخ الدبلوماسي والدبلوماسية.

التمارين

1- من خلال اطلاعك على التعاريف المتعددة لمفهوم العلاقات الدولية العامة، قم بصياغة تعريفك الخاص لهذا العلم.

2- برأيك، أيهما الأكثر تأثيراً في الآخر: السياسة الخارجية للدولة أم العلاقات الدولية؟

المراجع

1. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف: "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، بيروت، 1985.
2. ريمون حداد: "العلاقات الدولية"، ط1، دار الحقيقة، بيروت، 2000.
3. عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، دار الشروق، عمان، 2010.
4. دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، ترجمة د.خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، 1980.
5. مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان: "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.
6. أدمون جوف: "علاقات دولية"، ترجمة منصور القاضي، بيروت، 1993.
7. محمد طه بدوي: "مدخل إلى علم العلاقات الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.
8. محمد منذر: "مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002.

الوحدة التعليمية الثانية

العوامل المؤثرة في العلاقات العامة الدولية

مقدمة:



حتى نتمكن من فهم طبيعة العلاقات العامة في المجتمع الدولي لا بد من دراسة العوامل المؤثرة في هذه العلاقات سواء المباشرة منها أم غير المباشرة.

يمكن هنا أن نركز على جملة من العوامل التي تعد الأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية، وهي: العوامل الجغرافية، والعوامل الديمغرافية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل العسكرية، والعوامل التقنية والعلمية، والعوامل الإيديولوجية، وشخصية رجل الدولة، وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل أو أحدِها في نمط العلاقات الدولية وسيرورتها تختلف من حيث الأهمية باختلاف الزمان والمكان التي تجري فيه والقوى المستخدِمة لها.[1]

أولاً: العوامل الجغرافية



يقصد عادةً بالعوامل الجغرافية مجموع العوامل الطبيعية (المناخ، الموقع الجغرافي، الموارد الأولية والثروات الباطنية، موارد الطاقة، طبيعة الأرض) أي باختصار ما يمكن أن يُطلَق عليه اصطلاحاً بالجغرافيا السياسية، بمعنى إمكانية الاستخدام والاستثمار في الجغرافية الخاصة للدولة في إطار سياستها الخارجية في العلاقات الدولية، ويقول نابليون إن "سياسة الدول تقوم في جغرافيتها".

تعد العوامل الجغرافية من العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، وبحسب توصيف المتخصصين في هذا العلم، فإن العلاقة بين السياسة والجغرافية وثيقة جداً من حيث إن علم الجغرافيا يهتم ويدرس تأثير جغرافيا الدولة، وطبيعتِها وظروفها على سياستها الخارجية والسياسة الدولية، أي كيف يمكن للوحدة الدولية أن تحول جغرافيتها إلى عوامل قوة في مكانتها وسياستها الدولية أي المجال الحيوي للدولة أو للوحدة الدولية.

يُعدُّ الألماني فريدريك راتزل وأتباعُه من أكثر الدارسين والمهتمين بتأثير الجغرافيا وأهمية المجال الحيوي للدولة بهدف تأسيس علم يدرس العلاقات بين الجغرافيا والسياسة، يُدعى الجغرافيا السياسية لشرح سياسة الدول العالمية بحتمية العوامل الطبيعية، أي الحتمية الجغرافية، فقوة الدولة تخضع لعلاقتها بالمكان الذي

[1] للتوسع أكثر في دراسة العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، يمكن العودة بإسهاب إلى د.دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 30-47.

يجب رؤيته من ثلاث زوايا: المدى والموقع والشكل الخارجي، لقد ميّز راتزل على صعيد الأرض بين موقع البلد ومداه وحدوده، والشعوب الكبرى – برأيه – تلك التي تمتلك حس المدى، وبالنتيجة فإن الحدود تكون قابلة للاتساع أو الانكماش بحسب ديناميكية الشعب المعني بالمسألة.

كذلك البريطاني ماكيندر الذي صاغ نظريته الشهيرة "قلب العالم وروسيا" ويُعِد أن أوروبا وآسيا وإفريقية كتلة واحدة يسميها جزيرة العالم، وتقوم في هذه الكتلة القارية منطقة رئيسية من الناحية الاستراتيجية يمكن انطلاقاً منها السيطرة على بقية الأرض، يسمي هذه المنطقة بالقلب، وموقعها على الأرض الروسية. بحسب ماكيندر "من يسيطر على أوروبا الشرقية يسيطر على القلب، ومن يسيطر على القلب يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم كله".

كذلك كان للأمريكي ألفريد ماهان دور مهم في دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة الخارجية حيث اهتم بدراسة القوة البحرية وتأثير امتلاك الدولة لها على موقعها الدولي.

لقد أدت دراسة العلاقة بين الجغرافيا والعلاقات الدولية في السابق إلى إنتاج ما يعرف بالجغرافيا السياسية، وحالياً علم دراسة المناطق.

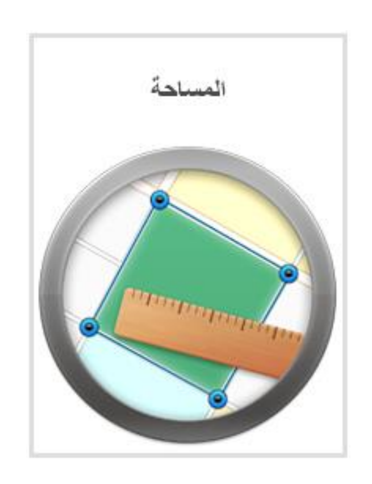
إن دراسة علم الجغرافيا ومدى تأثيره على العلاقات الدولية يستوجب دراسة الموقع, المساحة, الحدود, المناخ والموارد الأولية والثروات الباطنية:

1- الموقع:



يُدرس من خلال الموقع التموضع الجغرافي للدولة وحدودها مع دول الجوار، وأهمية هذا الموقع والمزايا التي يمتاز بها عن غيره إضافة إلى دراسة الموقع الفلكي للدولة (خطوط الطول والعرض)، وتوزع اليابسة والماء فيها (الموقع البري والبحري)، وما يعنيه ذلك من مزايا النشاط البري والبحري التجاري والسياحي فيها.

2- المساحة:



تعد مساحة الدولة من العوامل المهمة في تقييم الوضع الجغرافي والسياسي لها، فكلما كانت مساحة الدولة أكبر ولاسيما إذا كانت تمتد على مناطق جغرافية اقتصادية واستراتيجية مهمة فهذا يعني زيادة قوة الدولة الاقتصادية وبالتالي السياسية، لكن هذا العامل عادةً ما يُشترط اقترانه بعوامل أخرى، فسعة مساحة الدولة يجب أن تتوازى مع عدد سكانها، وقدرة الدولة على استغلال مواردها بشكل مثال، وبسط سيطرتها وسيادتها على كامل مساحتها مع وفرة الموارد الطبيعية.

3- الحدود:



يُقصد بالحدود تلك التي تفصل الدولة عن دولة أخرى، وضمن هذه الحدود تستطيع الدول أن تُمارس سيادتها وتطبق قوانينها على مواطنيها، تُقسم الحدود عادةً إلى نوعين، فإما أن تكون طبيعية موجودة بالطبيعة دون تدخل الإنسان فيها كالأنهار والبحار والجبال والصحارى، أو أن تكون حدوداً اصطناعية توضع من قبل الدول لضبط وتحديد حدودها، وإذا كانت الدولة عادةً تمتلك حدوداً طبيعية واضحة مع دول الجيران مثل التضاريس (جبال، وديان، وأنهار) فإن ذلك يلعب دوراً كبيراً في قدرة الدولة على ضبط حدودها وتقويتها، وسهولة التواصل والنقل مع جيرانها، كذلك تلعب التضاريس داخل الدولة دوراً في طبيعة النقل والاتصال.

4- المناخ:



حاز المناخ على اهتمام المختصين في الجغرافيا السياسية من أجل فهم طبيعة ومواقف وتصرفات المجتمعات السياسية، وهو ما عبر عنه مونتسكيو في كتابه "روح الشرائع" عندما أشار إلى أن "ألياف الجسم الإنساني تخضع بحيوية لتأثير المناخ".. "لذلك لا يجب التعجب من أن جبن شعوب المناخات الحارة جعلها دائماً مُستَعْبَدَة، وأن شجاعة شعوب المناخات الباردة جعلتها دائماً حرة"، ووفق هذا التحليل فإن المناخ البارد يعطي الاستقلال، والمناخ الحار يعطي العبودية، أما المناخ المعتدل فإنه يميز التصرفات الإنسانية المعتدلة المؤيدة للأنظمة الليبرالية، كذلك أكد كل من ميشليه (Michelet) وتينه (Taine) على تأثير المناخ، فطبيعة الأرض والتضاريس والمناخ والنبات تؤثر على الحياة الاجتماعية.

5- الموارد الأولية والثروات الباطنية:

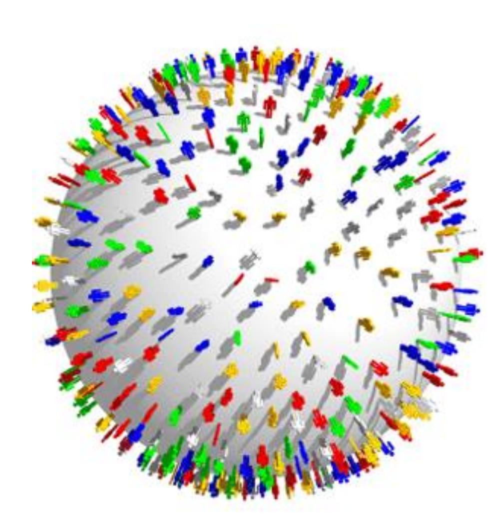


تعد الموارد الأولية والثروات الباطنية عوامل قوة وغنى حيث تلعب دوراً كبيراً في قوة الدولة المالكة لها، ويشكل الحصول عليها والسيطرة عليها السبب الرئيس للكثير من الحروب التي شهدها العالم والصراع بين الوحدات الدولية، وهو الأمر الذي دفع الكثير من الدول إلى احتلال دول أخرى تمتلك هذه الموارد الطبيعية، وخصوصاً بسبب التوزيع غير المتكافئ للموارد عبر العالم سواء أكان ذلك داخل باطن الأرض أم عليها، أم فوقها أم بالنسبة لخصوبة الأراضي، فبعض القارات أكثر حظاً من غيرها، وهو ما يعني أن فرص النمو الاقتصادي غير متساوية بين مختلف الوحدات الدولية التي تكوّن المجتمع الدولي مع الإشارة إلى ملاحظة مهمة، وهي أنه لا يكفي أن تتوفر موارد طبيعية في جوف الأرض حتى يسهم ذلك في غنى دولة ما

وقوتها بل يجب أن تكون هذه الأخيرة قادرة على استغلالها وتحويلها إلى موارد حقيقية الأمر الذي يفترض – في آن واحد – تجهيزات تقنية وإمكانيات مالية، فالحتمية الجغرافية إذاً نسبية، إذ يتناقض تأثير الوسط الطبيعي شيئاً فشيئاً، مع التقدم العلمي، ووجود الحوافز والتحديات التي تجب مواجهتها؛ لذلك تعد الموارد الطبيعية عاملاً مهماً وأساسياً في العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية، بسبب رغبة الدول في الحصول عليها سواء بالطرق السلمية والعدوانية.

ثانياً: العوامل الديمغرافية (السكان)

تؤثر العوامل الديمغرافية بشكل مباشر وغير مباشر على العلاقات العامة بين الدول، فالعدد الكثيف والنوعي من البشر في دولة ما يساعدها على امتلاك القوة العسكرية الكبيرة، وكذلك يسهم في تقوية موقعها وإمكانياتها الاقتصادية من خلال وفرة الأيدي العاملة ووجود الكفاءات المطلوبة من مختلف الاختصاصات، وكعامل دفاع عن الدولة إذا ما تعرضت لمخاطر العدوان.



العامل الديموغرافي عند دول الشمال ودول الجنوب:

يُعد العامل الديمغرافي نعمة بالنسبة لدول الشمال المتقدم (دول المركز)، حيث له تأثيرات إيجابية بسبب امتلاكها لتنوع ديمغرافي منتج وذي كفاءة، ولاسيما اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً مع ما لهذه المجالات من دور بارز وفعال في توظيف العامل الديمغرافي لصالحها.

بينما يكون العامل الديمغرافي مؤشراً يظهر باتجاه آخر (سلبي) بالنسبة لدول الجنوب (دول المحيط) حيث غالباً ما له تأثيرات سلبية على هذه الدول لأنها لا تملك مقومات القوة التي تملكها الدول المتقدمة في شتى المجالات.

دور الرأسمال الإنساني:

يلعب الرأسمال "الإنساني" دوراً مهماً في السياسات الوطنية، وفي السياسة العالمية عسكرياً واقتصادياً، لكن هذا الرأسمال يشهد هو الآخر تحديات كبرى على مستوى العالم ولاسيما بسبب توزع السكان بصورة غير متساوية حيث معدلات النمو العالية وغير النوعية في بلدان العالم الثالث، الأمر الذي يُعبَّر عنه عادة بما يسمى "نظريات الضغط الديموغرافي"، والتي تعود في جذورها إلى الفكر الإغريقي.

فأفلاطون وأرسطو – مثلاً – تحدثا عن فكرة النمو المفرط في السكان الذي من شأنه أن يثير اضطرابات اقتصادية (مجاعة – قحط)، وكذلك اضطرابات اجتماعية وسياسية خطيرة (انتفاضات – ثورات)، ما دفع الكثير من المتخصصين على التأكيد على "الوظيفة التنظيمية" للحروب في حال ازدياد عدد السكان.

التضخم السكاني والمالتوسية:

عند التحدث عن العوامل السكانية لا يُمكن لنا إلا أن نشير إلى المالتوسية، فبحسب البريطاني مالتوس وقانونه الشهير: "إذا ما تُرك على حاله، فإن عدد السكان سيتزايد بحسب متوالية هندسية (1-2-4-6-8-.. إلخ)، بينما تتزايد الموارد الغذائية بحسب متوالية حسابية (1-2-3-4-5-6-.. إلخ).

من المؤكد أن التضخم السكاني ولاسيما في الدول النامية بات يشكل تهديداً حقيقياً لحكوماتها، وعامل ضغط وتدخل للدول الأخرى الراغبة في السيطرة عليها، فهو يشكل تهديداً داخلياً بإثارة التوترات الداخلية وموجات الغضب داخلياً، والتوترات وعدم الاستقرار خارجياً.

الخلاصة

حقيقةً تُعد العوامل الديمغرافية ذات أهمية كبيرة وضرورة بالغة الأهمية لكل دولة من وحدات المجتمع الدولي، وفي الوقت ذاته فإنها تُعد مشكلة معقدة، ومشكلة سياسية كبرى، هنا يُمكن لنا أن نخلص إلى جملة من الأفكار الرئيسة بشأن العوامل الديمغرافية ودورها في العلاقات الدولية أبرزها:

- أنّ العوامل الإنسانية تمارس دوراً وتأثيراً كبيرين على العلاقات الدولية.
- وأن ثمة علاقة قوية ووثيقة بين مستوى النمو والوضع الديمغرافي في أي دولة من الدول.
- يضاف إلى ذلك أن التضخم السكاني في العالم يبدو كمشكلة خاطئة، فالأرض بمجموعها لا تعاني من تضخم السكان، وإنما بعض الدول هي التي تعاني من ذلك وخصوصاً في ظل غياب عامل النوعية في الديمغرافية السكانية لديها.

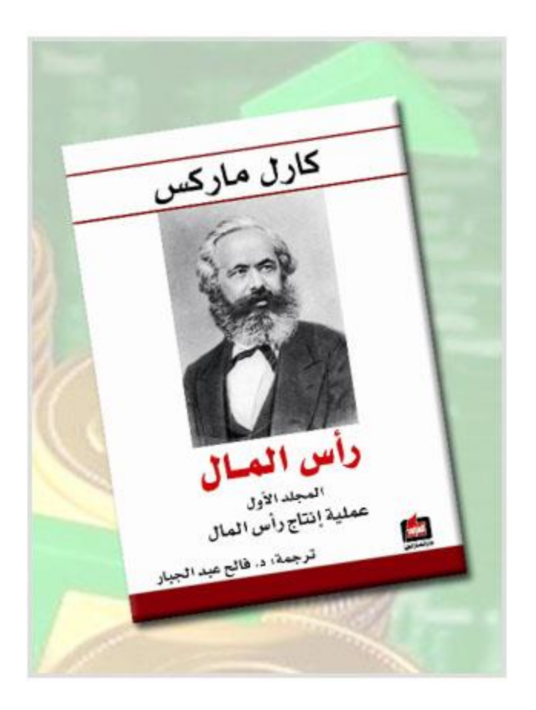
ثالثاً: العوامل الاقتصادية



يلعب الاقتصاد دوراً مهماً وخطيراً في العلاقات بين الوحدات الدولية، وهناك من يذهب إلى القول إن العامل الاقتصادي هو المحرك والمولد لجميع أنماط العلاقات السياسية وغيرها بين الوحدات في المجتمع الدولي، يُدلل على هذه الفكرة أن أغلبية النزاعات والحروب الدولية كان العامل الاقتصادي السببَ الرئيس لها والدافع الأكبر لها.

لقد كان العامل الاقتصادي ولايزال المفسرَ الأساس للكثير من ظواهر العلاقات الدولية منذ اندلاع الثورة الصناعية في أوروبا، وحتى نهاية البدايات الأولى من القرن الحادي والعشرين، ففي الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية (1890-1914) كانت الظاهرة الاستعمارية في إحدى صورها مظهراً من مظاهر التفوق الاقتصادي لقوة معينة على حساب قوى أخرى، كذلك كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول الاستعمارية والدول المستعمَرة

صورة من صور التبعية الاقتصادية في السلع المصنّعة وغيرها من المنتوجات الزراعية والمواد الأولية أي العلاقات غير المتكافئة التي ينتج عنها اتساع الهوة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ما يجعل الدول الكبرى "الاستعمارية" متحكمة في اقتصاديات الدول التابعة لها، عبر آليات ووسائل تلجأ إليها الدول المتقدمة لتكريس تبعية الدول المتخلفة لها.



بحسب المنظور الماركسي، تكمن أهمية العامل الاقتصادي في أن "تاريخ المجتمع الإنساني هو في تاريخه الاقتصادي، في تاريخ القوى الإنتاجية، إنه تاريخ الصراع من أجل ملكية أدوات الانتاج".



يذهب المتخصصون إلى أن تأثير العامل الاقتصادي في العلاقات السياسية بين الدول يظهر بشكل بارز عبر استخدام الوحدة الدولية لهذا العامل في علاقاتها مع الدول الأخرى لتحقيق أهدافها، أو من خلال تهديد دول أخرى باستخدام هذا العامل (مثلاً التهديد بقطع المساعدات

الاقتصادية التي تقدمها لدولة أخرى) لحملها على الرضوخ لمطالبها السياسية، لذلك تبرز المسائل الاقتصادية والمالية في الصف الأول من المنازعات بين الدول من نزاعات السياسات الاقتصادية والمنافسات التجارية والحروب الجمركية، والحصار والمقاطعة، فإن من الضروري الانتباه إلى ضغط المصالح الخاصة والوطنية، فهذه تلتقي أحياناً وتتعارض أخرى. الأمر نفسه بالنسبة للدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات، فضلاً عن ذلك، فإن التفاعلات تظل ثابتة بين المبادرات السياسية والمصالح الاقتصادية؛ لذلك تُعد إرادة الحصول على منفذ إلى أسواق المواد الأولية والمصالح الاقتصادية (بترول – أورانيوم وغيرها) هي سبب الضغوط السياسية، والنزاعات المسلحة. فالسيطرة على الطرق الاستراتيجية الدولية ومواقع الثروات الكبرى، وطرق المواصلات الكبرى (القنوات الموصلة للمحيطات، الأنهار العالمية، الطرق البحرية) ترتبط باهتمامات وضرورات "سياسة القوة".



يضاف إلى ذلك أن ما يصح – فيما يتعلق بالعامل الاقتصادي – على صعيد العلاقات العدوانية يصح أيضاً على صعيد التعاون والعلاقات الودية بين الوحدات الدولية، فتلاقي المصالح الاقتصادية في إطار التحالفات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية يُعد وسيلة لتلاقي المصالح السياسية أو حتى لدمج الأراضي الوطنية، ويُعد العامل الاقتصادي بهذا الصدد أحد العوامل المنشئة للاتحادات الاقتصادية والسياسية أيضاً، والاتحاد الأوروبي نموذج واضح بهذا الصدد.



لذلك، يرفض الكثير من المتخصصين التمييز بين (التفوق الاقتصادي ونظيره السياسي)، فميزان القوى مرهون بالاثنين معاً، فالدولة المتقدمة اقتصادياً ستكون متطورة سياسياً وعسكرياً أيضاً، أي وجود ارتباط بين الحرب كظاهرة، وبين الاقتصاد كظاهرة من حيث إن الحرب هي آثار حتمية للظاهرة الاقتصادية. وبالتالي من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – فصل العامل الاقتصادي ودورِه عن العلاقات الدولية، وما يجري دراسته من تأثير لهذا العامل على العلاقات السياسية (الودية والعدوانية) بين الوحدات الدولية إنما يتراوح بين معرفة وتحديد إن كان دور العامل الاقتصادي طاغياً أم ثانوياً في السياسة الخارجية للوحدات الدولية.

رابعاً: العامل الإيديولوجي

يلعب العامل الإيديولوجي دوراً مهماً في إطار العلاقات الدولية، ويرى البعض أن أبرز سمات العلاقات الدولية أنها ناتجة عن صراع إيديولوجيات الوحدات الدولية الفاعلة فيها.

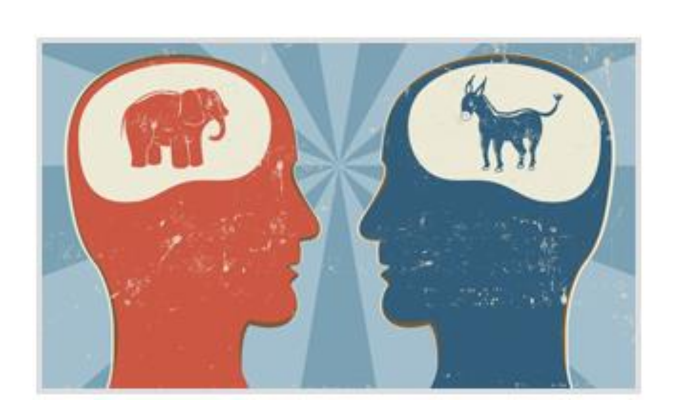
ما المقصود بالإيديولوجيا؟



يُقصد بالإيديولوجيا – بحسب المعنى الفرنسي لها – علم الأفكار، وقد استُخدمت للمرة الأولى عام 1795 في نهاية القرن الثامن عشر من قبل الفيلسوف الفرنسي دوستوت دوتراسي في نهاية الثورة الفرنسية.

يُعرّف لويس ألتسير الإيديولوجيا بأنها "منظومة من التصورات لها منطقها ودقتها المميزان وتتمتع بوجود تاريخي في مجتمع معين"، هذا يعني أن الإيديولوجيا هي حصيلة الآراء ووجهات النظر السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الفلسفية، القانونية، الدينية، والأخلاقية التي يتبناها مجتمع معين أو نظام سياسي معين.

ما هو حجم أو مقدار تأثر تصرفات الممثلين الدوليين بالإيديولوجيات التي نستطيع تحديدها كمجموعة أفكار أو نقطة فكرية تدّعي تقديم تفسير ملموس للأحداث انطلاقاً من قانون قيم معين؟



لقد برز دور العامل الإيديولوجي في إظهاره لأهمية بعض الأفكار ونشرها، والتقليل من شأن أفكار أخرى أو تهميش بعضها على حساب أخرى. برز هذا الأمر بشكل واضح خلال فترة الحرب الباردة حيث لعب العامل الإيديولوجي دوراً فاق أهمية الدور العسكري في تحقيق انتصارات لدول على حساب دول أخرى، ولتحالفات على حساب تحالفات أخرى، كما أنه قلل من شأن العامل الاقتصادي، فالحرب الباردة كانت حرباً مستعرة بين إيديولوجيتين لا تعيران أي اهتمام للعامل الديني.

خامساً: العامل التقني والتكنولوجي

يُعد هذا العامل من العوامل الحديثة المؤثرة في العلاقات الدولية، وقد ازدادت أهميته بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية التي بات يشهدها العالم مؤخراً، ويعطي الباحثون والمتخصصون أهمية خاصة لهذا العامل، فالبروفسور مارسيل مرل يرى أن هذا العامل يمارس تأثيراً حاسماً في العلاقات الدولية المعاصرة، ويشير في كتابه "سوسيولوجيا العلاقات الدولية" إلى أن التقدم التقني يلامس العلاقات الدولي بكل أشكالها السياسية، العسكرية، الاقتصادية والثقافية، فهو يزيد من تبعية العناصر والوحدات المكوّنة للنظام الدولي،

ويؤيد حق حقل نشاط كل الأطراف، أما سبب أهمية هذا العامل فهو كونه مفتوحاً بشكل دائم ومتسارع على التطور والتغير، ولاسيما في ظل الثورات الكبرى التي يشهدها قطاع التكنولوجيا.

الهوة التكنولوجية بين دول الشمال والجنوب:

إن الهوة التكنولوجية بين دول الشمال المتقدم ودول الجنوب المتخلف تزداد بشكل كبير ومتسارع، ولعل أحد أهم أسباب هذه الهوة اليوم هو عدم امتلاك دول الجنوب للعامل التكنولوجي الذي بات يؤثر إيجاباً على العلاقات بين دول الشمال، ويؤثر سلباً على العلاقات بين دول الجنوب فيما بينها من جهة، وبينها وبين دول الشمال من جهة أخرى.

لقد باتت التكنولوجيا مؤخراً أنجع وسيلة تستخدمها الدول المتقدمة لبسط سيطرة نفوذها على الدول المتخلفة، فالتكنولوجيا أصبحت تكرس علاقات السيطرة والتبعية أي سيطرة الشمال المتقدم على الجنوب المتخلف، وتبعية هذا الأخير للشمال المتقدم.

دور العامل التكنولوجي في المجال العسكري:

يقوم العامل التكنولوجي بدور مهم جداً في تطوير المجال العسكري، ويمكن هنا الإشارة إلى أن سباق التسلح أصبح أمراً قائماً على التكنولوجيا، فالتكنولوجيا العسكرية تطورت في كل المجالات العسكرية، ولاسيما في مجال أسلحة الدمار الشامل بشتى أنواعها النووية والكيميائية والذرية.

فاليوم هو عصر الصواريخ العابرة للقارات، وطائرات التجسس من دون طيار، والكواكب الصناعية القادرة على تصوير هدف بحجم كرة المضرب. يضاف إلى ما سبق أن مسرح العمليات العسكرية بات يشمل الكرة الأرضية التي تكوّن موقعاً استراتيجياً موحداً، وتوازن الرعب، والسلام النووي ووسائل الإعلام وغيرها.

دور العامل التكنولوجي في الحقل الدبلوماسي:

أدخل العامل التقني والتكنولوجي تحولات في الدبلوماسية والاستراتيجية والثقافة، فقد ألغت الاختراعات العلمية والتقنية حاجز المسافات بين الوحدات الدولية، فهي تقرب ما بين البشر، وتجعل العالم أكثر

اتصالاً، ما ينجم عنه من تغيير في الطرق الدبلوماسية، فالأخبار تنتشر اليوم في الوقت ذاته تقريباً على كل مساحة العالم، ولم يعد الدبلوماسيون يمتلكون وحدهم أخبار العلاقات بين الدول.

آثار الثورة التكنولوجية:

يبدو جيداً مما سبق تأثير التكنيك على انتشار ومحتوى العلاقات الدولية، فالدول التي تمتلك تقنيات تكنولوجية متطورة ستكون قادرة على ممارسة "سيطرة ثقافية" ولغوية على الدول المحرومة من هذه التكنولوجيا أي أن الشخصية الوطنية والثقافية لتلك الدول باتت مهددة.

مما لا شك فيه أن للثورة العلمية والتكنولوجية آثاراً إيجابية وسلبية، فقد حررت الفرد في عمله وحياته وأفكاره إلا أنها فتحت مجالات جديدة للمنافسة الدولية لامتلاك واقتسام الموارد العالمية، وهو ما ظهر عبر سباق التسلح وحرب النجوم وحرب الفضاء.

لذلك يحاول علم العلاقات الدولية والمختصون فيه على اختلافهم وتعددهم، تكييفه مع طبيعة التحولات الدولية الناتجة عن تأثير العامل التكنولوجي وغيره من العوامل الأخرى.

سادساً: شخصية رجل الدولة

ما مدى تماهي شخصية رجل الدولة مع دولته؟

تعد شخصية الحكام ورجال الدولة والسياسة عاملاً مهماً ومؤثراً في العلاقات الدولية من حيث كونهم أولاً مقرِّرين في السياسة الخارجية لبلدانهم، وباعتبارهم ممثلين في اللعبة الدولية يتصرفون باسم الدولة ولحسابها، ورجل الدولة يتماثل ويتحد مع الدولة، أو بشكل أدق مع الحكومة التي تجسد الوحدة الكيانية لدولته.



لذلك لا يمكن اعتبار رجال الدولة مستقلين تماماً عن دولهم بل معبرين عنها ومتماهين معها، فصناع القرار يلعبون دوراً بارزاً في العلاقات الدولية حيث تلعب الخصائص الفردية والشخصية التي يتميز بها صانع القرار من التجارب التي خاضها ودرجة ثقافته والمهارة التي يتمتع بها تلعب دوراً مهماً في تمثيل دولته وصناعة قراراتها على المستوى الدولي.

ثمة تنوع لا متناهٍ في طباع وصفات الحكام، فكل مسؤول سياسي هو حالة فريدة وخاصة، واتخاذ قرارات الحكام يُفسَّر – في جزء منه – بشخصية الموجودين في السطلة، فلو لم يكن هناك خروشوف في الكرملين، وكنيدي في البيت الأبيض لكان من المحتمل ألا يكون ثمة أزمة كوبية عام 1962، وأن هناك وسائل أو حلولاً أخرى للأزمة.

ما هي أبرز أنماط شخصيات صناع القرار ورجال الدول (الحكام – السياسيين)؟

إن محاولة إقامة تصنيف للطباع السياسية لرجل الدولة يمكن من خلاله تقييم وتفسير سلوكيات رجال الدولة والسياسيين، هي أمر غير ممكن، ويصطدم بالكثير من الحواجز نتيجة الغموض في الطبيعة الإنسانية نفسها، فالفرد ليس كائناً بيولوجياً فحسب بل كائن عقلي يفكر ويعيش في مجتمع، من هنا تختلف الشخصية بين فرد وآخر.

أبرز تصنيف يمكن أن يُساق هنا هو نموذجان أساسيان: الانطوائيون والمنفتحون.

ولكن هناك تصنيفات أخرى:

فئات السياسيين بحسب هارولد لاسويل:

يميز عالم السياسة الأمريكي هارولد لاسويل في كتابه "علم النفس المرضي والسياسة" بين ثلاث فئات من السياسيين:

- المحركون: الذين يعطون قيمة كبرى لرد الفعل العاطفي للجمهور.
- الإداريون: الذين ينسقون الجهود في نشاط مستمر.

- المنظّرون: الذين يستخرجون أحكامهم المسبقة وأفضلية المعتقدات من الحوافز الخاصة اللاواعية.

تصنيف الشخصيات بحسب اختصاصيي علم الطباع:

يصنف الاختصاصيون في علم الطباع أن كل إنسان هو إما انفعالي أو لا انفعالي، نشيط أو غير نشيط، أولي أو ثانوي، بحسب ما يعيش في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

تصنيف شخصيات رجال الدولة بحسب رينوفن وديروزيل:

يذهب رينوفن وديروزيل إلى وضع تصنيف آخر يسمح بمعرفة وتحديد شخصية رجل الدولة بتفسير المواقف التاريخية. فهناك العقائدي الذي يتبع نظام تفكير متلاحماً، ويجهد في إطار الممكن بتنسيق قراراته مع هذا النظام، وهناك الانتهازي أو التجريبي، وهو يقتنع بتكييف سلوكه السياسي بحسب الظروف، كما يوجد المناوئ والمُصالِح، وهناك المثالي أيضاً، والخيالي والصلب، واللاعب والحريص وغيره.

الخلاصة

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية نستخلص ما يلي:

يوجد عوامل عديدة تؤثر في طبيعة العلاقات العامة الدولية سواء من داخل الدولة تجاه نمط سياستها الخارجية أم من المجتمع الدولي تجاه السياسة الخارجية للدولة، ومن أبرز هذه العوامل: العوامل الجغرافية، الديمغرافية، الاقتصادية، العسكرية، التقنية والعلمية، الإيديولوجية، وشخصية رجل الدولة في العلاقات الدولية.

وتعددت أنماط الأفكار والاتجاهات التي ساقها المفكرون والمتخصصون لتفسير أسباب القوة والضعف في أنماط العلاقات بين الدول، مستندين في ذلك إلى عوامل متعددة طبيعية وإنسانية مثل نظرية ماكندر وألفرد ماهان ومالتوس.

التمارين

1. من خلال دراستك لمختلف العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، برأيك كيف تستطيع شخصية رجل الدولة أن تحول نقاط السلب التي تعاني منها دولته، أو نقص الموارد إلى عوامل قوة له؟ وهل تستطيع إيجاد مداخل جديدة للقوة ليست متوفرة أساساً ضمن عوامل القوة الداخلية؟
2. هل يكفي امتلاك دولة ما لموارد طبيعية ومساحة كبيرة وموقع استراتيجي كي تتحول تلقائياً إلى قوة مؤثرة في العلاقات الدولية؟

المراجع

1. عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، دار الشروق، عمان، 2010.

2. دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، ترجمة د.خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، 1980.

الوحدة التعليمية الثالثة
أشخاص العلاقات العامة الدولية وأطرافها

مقدمة



إن دراسة العلاقات الدولية تقتضي منا تحديد مفهوم الشخص الدولي، ويقترح مارسيل مرل تعريفاً أكثر تحديداً للشخص الدولي، وهو "كل سلطة أو هيئة أو تجمع، وكل إنسان مؤهل أن يلعب دوراً ما على الساحة الدولية".[1] ومعنى القيام بدور ما يعني "اتخاذ القرار، أو القيام بعمل أو ممارسة الضغط على من يتمتع باتخاذ القرار واستعمال القوة".

[1] Merle M.: "Sociologie des relations ints, Paris, Dolloz, 1982. P.295.

إن تحديد أطراف العلاقات الدولية ومعرفة أشخاصها يعني في الواقع مناقشة موضوع بنية النظام الدولي، وقبل الخوض في الأطراف الدولية يُمكن تعريف النظام الدولي بأنه مجمل العلاقات التي تقوم بين متغيرات تُدعى الفاعلين الدوليين.

على هذا لا يمكن حصر دور أشخاص العلاقات الدولية بالدولة فقط، كما درج والدارسون والمتخصصون، بل بات –وفقاً للتعريف السابق– يشمل القوى التي تؤثر في العلاقات الدولية والظواهر التي يتجاوز فعلها حدود الدولة أو المجموعة السياسية المنظمة الواحدة.[2] وأصبحت تضم أشخاصاً أو قوى أو وحدات دولية تؤثر هي الأخرى في عمليات التفاعل الدولي كالمنظمات الدولية والقوى "عبر الوطنية"، وأُضيف إليها لاحقاً أطراف جديدة (الفاعل الدولي).

الفاعل الدولي: هو كل كيان يستطيع في أي وقت أن يؤثر في مجرى الأحداث الدولية.

أولاً: الدولة:



[2] ريمون حداد: "العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص225.

تعريف الدولة



الدولة بوصفها ظاهرة سياسية اجتماعية يُمكن تعريفها بأنها كيان مؤسسي يقوم على حيز جغرافي أو رقعة جغرافية محددة ومعلومة، تقطنها مجموعة اجتماعية يرتبط أعضائها بروابط تاريخية ولغوية وحضارية وثقافية، تمثل القاسم المشترك الذي يلتقون عنده، وهي تتمتع بالسيادة والشخصية القانونية الدولية.[3]

والدولة وفقاً لماكس ويبر هي التي تتمتع باحتكار العنف الشرعي في مجالها الإقليمي، أما في المفهوم المعاصر فهي مظهر رئيس من السياسة، وهي السلطة التي تتجه إليها ولاءات المواطنين، وهي التعبير المؤسساتي عن التضامن الوطني، إنها المسؤولة عن النظام السياسي، وتحمي السلم المدني، وتشرف على أنماط التنظيم الاقتصادي، وإدارة مجمل العلاقات السياسية مع المجتمعات الخارجية.[4]

إذاً الدولة بالمفهوم المعاصر هي مظهر رئيس للسياسة من حيث كونها السلطة التي تتوجه إليها كل انتماءات الأفراد، والمعبر المؤسسي عن التضامن الوطني لمواطنيها باعتبارها المسؤولة عن حماية وسلامة مواطنيها والدفاع عن ذاتها وكيانها وأمنها القومي، وبوصفها المخططة لأنماط التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، ومن حيث كونها الممثل الشرعي والرسمي الوحيد لشعبها أمام الدول الأخرى.

[3] عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص36.
[4] ريمون حداد: "العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 227.

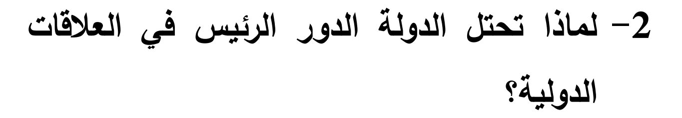
مكانة الدولة في المجتمع الدولي

1- ما هو موقع الدولة من المجتمع الدولي؟

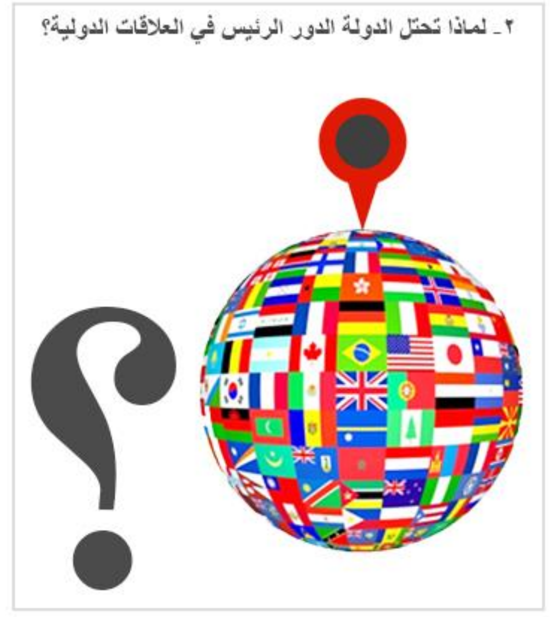


يقول ريموند أرون إن "مركز العلاقات الدولية هو ما سميناه علاقات بين الدول، أي تلك العلاقات التي تقوم بين الوحدات السياسية بوصفها وحدات قائمة بذاتها"، إذاً الدولة موجودة في صلب العلاقات الدولية، وهي الفاعل الرئيس.

تشكل الدول البنية الأساسية في المجتمع الدولي، واللاعب الأساسي في العلاقات الدولية، والوحدة الرئيسة في صياغة الأنماط والمظاهر المتنوعة التي تتصف بها العلاقات الدولية.



2- لماذا تحتل الدولة الدور الرئيس في العلاقات الدولية؟



يرتكز القانون الدولي الذي يحكم وينسق العلاقات الدولية أساساً على القواعد التي قبلت بها الدول، كما قبلت بها بقية القوى الاقتصادية والاجتماعية الدولية، لكن هذه القواعد تصطدم دائماً بالحدود السياسية التي تطبق عليها الدول سيادتها، أي أن الدولة وعلى الرغم من إضافة فاعلين دوليين جدد في العلاقات الدولية إلا أنها لاتزال حتى الآن تحتل الدور الرئيس في العلاقات الدولية.[5]

[5] ريمون حداد: "العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص227.

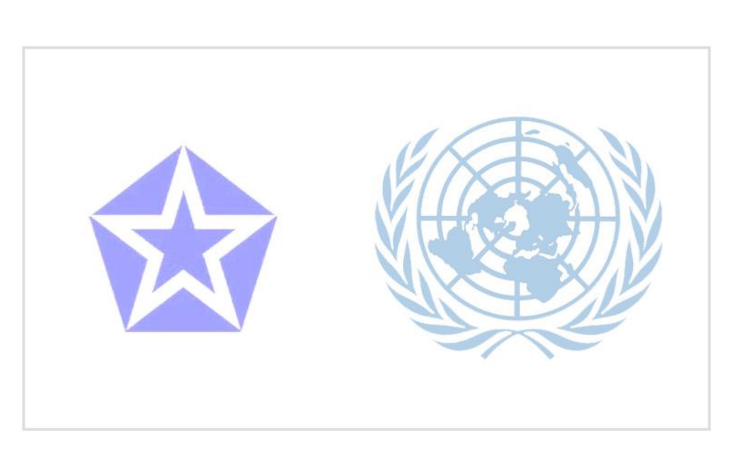
عناصر الدولة

تتألف الدولة من ثلاثة عناصر أساسية:[6]



الشعب: مجموعة من الأفراد يوجدون في إقليم محدد، تجمعهم روابط مشتركة (اللغة، العادات، التقاليد، الثقافة والتاريخ المشترك).

الإقليم: أي المجال الذي تمارس فيه الدولة كامل سلطاتها. ويتكون من اليابسة والجو الذي يعلوها والبحر الذي يحدها، وهو مساحة جغرافية محددة يقطنها مجموعة من الأفراد بشكل دائم ومستقر، وتمارس عليهم الدولة كامل سلطاتها.



السيادة: أي السلطة العليا المطلقة التي تملكها الدولة، وتمارسها على شعبها ومجالها الإقليمي، وتتمثل بوجود سلطة تقوم بحماية مواطنيها والإشراف على أوضاعهم وتنظيم العلاقات فيما بينهم، كما تقوم بإدارة الإقليم وتنظيم استغلال

موارده، هنا تعني السيادة صفة رئيسة وركناً أساسياً بالنسبة للدولة، فهي تتميز بها عن باقي التنظيمات أو المجموعات الاجتماعية الموجودة ضمن إقليمها كالقبيلة أو العشيرة أو الحزب السياسي، كذلك فإن توافرها يُعدُّ شرطاً ضرورياً حتى تستطيع الدولة أن تكتسب صفة الشخص الدولي في العلاقات الدولية

[6] عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 37-38.

حيث تنطبق عليها أحكام وقواعد القانون الدولي. بهذا المعنى، فالسيادة تمثل وحدة واحدة لا تقبل التجزئة، ولا يمكن التصرف بها أو التنازل عنها.

للسيادة مظهران: الأول داخلي يخضع لسلطة الدولة وقانونها الداخلي، أما الثاني خارجي أي سيادة الدولة في المجتمع الدولي، وفي إطار العلاقات التي تدخل بها مع غيرها من الدول (ذات السيادة أيضاً).

وبالتالي فإن السيادة بمظهرها الخارجي لا تقر سلطة فوق سلطتها، ولا إرادة تعلو على إرادتها، فلا تقيدها في الميدان الدولي إلا العهود والاتفاقيات الدولية التي عقدتها بإرادتها معبرة بذلك عن استقلالها وسيادتها في أمرها، هذا يعني أن السيادة هي المُعبّر عن استقلال الدولة في علاقاتها مع غيرها من الوحدات الدولية أي أساس المساواة بين الدول.[7]

- مرتكزات مبدأ السيادة:

مما سبق يُستنتج أن فكرة أو مفهوم السيادة تمنح الدولة جملة من الحقوق والمبادئ القانونية والسياسية والاقتصادية، تشكل الأساس الذي ترتكز عليه الدولة في علاقاتها مع بقية الدول الأخرى، أي مرتكزات مبدأ السيادة للدولة أبرزها:[8]

- حق الوجود والبقاء:

فالسيادة تمنح الدولة سلطة مطلقة للقيام بكل ما تراه ضرورياً من أجل وجودها وبنائها واستمرارها كوحدة دولية على الصعيدين الداخلي والخارجي ولاسيما فيما يتعلق بعقد المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتنظيم علاقاتها في إطار المجتمع الدولي.

- حق الحرية والاستقلال:

ووفقاً لهذا الحق تتمتع الدول بالسيادة في كل ما يضمن حقها في تعريف شؤونها الداخلية والخارجية بكل حرية دون الخضوع لسلطات أي دولة أخرى، وهو ما يعني حريتها في التعبير عن مركزها السياسي والاقتصادي والثقافي في إطار علاقاتها بالمجتمع الدولي.

[7] المرجع السابق، ص 39.

[8] للتوسع في هذه الحقوق والمبادئ، يمكن العودة للمرجع السابق، عبد القادر محمد فهمي، ص40-41.

- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول:

يبرز هذا المبدأ بشكل واضح على الصعيد الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي، أي أن جميع الدول متساوية في حقوقها وواجباتها وطريقة تعاملاتها وعلاقاتها ببعضها بعضاً دون أي تمييز في المعايير العسكرية والجغرافية والديمغرافية، وعلى الرغم من وجود هذا الحق وإقراره كجزء من القانون الدولي إلا أن حقيقة الواقع الدولي غير موجودة، فما تشهده العلاقات القائمة بين الدول يُظهر حقيقة الدور الذي تلعبه الفروقات بين الدول الغنية والفقيرة، وبين الدول القوية والضعيفة، ما يعني أن للقوة قانوناً فعلياً يفرض نفسه على مبدأ قوة القانون في العلاقات الدولية، وخصوصاً عندما تقوم القوى والدول الكبرى بتكييف القواعد القانونية بما يتفق ومصالحها، حتى ولو كان ذلك متعارضاً مع مبدأ السيادة بين الدول.

- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

يُعد هذا المبدأ من أهم مبادئ حماية استقلال الدول والحفاظ على أمنها واستقرارها وسلامة إقليمها، وللحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، هذا المبدأ نتيجة للسيادة من حيث ضرورة امتناع أي دولة عن التدخل في شؤون الدول الأخرى بما يعنيه ذلك من عدم شرعية كل أنواع الإكراه والضغوط السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، ويعني هذا المبدأ في معناه وتطبيقه عدم التدخل في جميع الشؤون التي تدخل في صميم الاختصاص الداخلي للدولة، والامتناع عن فرض الضغوط العسكرية والسياسية والاقتصادية، أو كل ما من شأنه إضعاف الدولة، وأيضاً هذا المبدأ كسابقه يتعرض للانتهاك في إطار العلاقات الدولية، فتاريخ العلاقات بين الدول يشهد يومياً انتهاكات متعددة تقوم بها الدول الكبرى بحق الدول الأضعف تبعاً لمصالحها التي تريد تحقيقها.

- السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية والنشاطات الاقتصادية:

لكل دولة السيادة الكاملة على مواردها وثرواتها ونشاطاتها الاقتصادية، ولها أن تتصرف بها بكل حرية، ويدخل في هذا المبدأ حق الدولة في تنظيم الاستثمارات الأجنبية على أراضيها، وتأميم الممتلكات الأجنبية على إقليمها.

- حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية، والامتناع عن استخدام القوة في العلاقات الدولية:

يعد هذا المبدأ مهماً في ضمان احترام استقلال الدول وعدم السماح بالاعتداء عليها، وبالتالي ضمان احترام الاستقرار الدولي، وهو يتماشى مع مبدأ الأمن الجماعي الذي يهدف إلى حماية الدول من أي اعتداء عليها عبر تضافر جهود المجموعة الدولية في وجه المعتدي.

إن المبادئ السابقة – بحسب توصيف الدكتور فهمي – تمثل المرتكزات الرئيسة لمبدأ السيادة التي تجعل الدولة الفاعل الأكثر تأثيراً في العلاقات الدولية من بين بقية الأشخاص الدولية.

يبقى أن نشير أخيراً إلى أن الدولة بوصفها أكثر الأطراف المتميزة في النظام الدولي، وأكثر الأشخاص الدولية أهمية يجب أن تتوافر فيها كل مقوماتها حتى تستكمل وجودها كطرف وشخص فاعل في العلاقات الدولية، فلا دولة من دون أرض، ولا دولة من دون شعب، ولا دولة من دون حكومة.

ثانياً: المنظمات الدولية:

أ- مفهوم المنظمات الدولية:

منذ القرن التاسع عشر لم تعد الدول تحتكر العلاقات الدولية، فقد نافسها في ذلك ظهور المنظمات الدولية ونموُّها، وعلى الرغم من أن الدولة تبقى الطرف المتميز، لكنها لم تعد الطرف الوحيد كما كان في السابق.[9]

تُعرّف المنظمات الدولية تقليدياً بأنها جهاز تعاون بين الدول، أو شركة دول سيدة تتابع أهدافاً ذات فائدة مشتركة بواسطة هيئات مستقلة، وهي على نوعين منها ما هو حكومي، ومنها ما هو غير حكومي، والمنظمات بفرعيها الحكومية وغير الحكومية تتوزع بين منظمات إقليمية ودولية. (انظر الصورة)

[9] دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 54.



أما في المفاهيم الحديثة، فهناك مفهومان لمصطلح "المنظمة الدولية": الأول واسع يعني الصورة التي اتخذها تنظيم المجتمع الدولي، والتعبير الدقيق في هذا المعنى هو "التنظيم الدولي"، والثاني مفهوم ضيق يُقصد به كيان معين أو مؤسسة محددة.

توجد تعريفات عدة تناولت مفهوم المنظمة الدولية منها: "أنها جمعية من الدول أقيمت باتفاق بين أعضائها، وتتمتع بجهاز دائم من الهيئات المكلفة بالعمل على تحقيق الأهداف المصلحية المشتركة بواسطة التعاون بينهم"، أي أنها تقوم على جملة من القواعد هي: قاعدة اشتراك الدول، وقاعدة الإرادة، ووجود جهاز دائم، والاستقلالية، ووظيفة التعاون.

أما المنظمات الدولية الحكومية فتعرف بأنها هيئة تقوم بإنشائها مجموعة من الدول لتحقيق أغراض ومصالح مشتركة بينها وتكون لها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمع الدولي بواسطة أجهزة خاصة بها. ومن المنظمات الدولية الحكومية عصبة الأمم والأمم المتحدة. (انظر الصور)

تُعبر فكرة المنظمات الدولية عن حاجة المجتمع الدولي الدائمة والمتزايدة لأدوات جديدة تضبط الأداء والتفاعل السلوكي بين وحداته – ولاسيما الدول – للحد من اندفاعاتها، وعقلنة سياساتها الخارجية إزاء

بعضها البعض، كذلك من أجل إيجاد ضوابط وحلول للمشكلات الدولية، والبحث عن سبل التعاون لإقامة عالم مستقر وآمن.

إذاً المنظمات الدولية وليدة حاجة المجتمع الدولي لضبط نزاعاته وزيادة فرص تعاون أعضائه لتجاوز حالة الفوضى وعدم الاستقرار، فهي وسيلة وأداة تسمح بضبط العلاقات الدولية واستمراريتها تحقيقاً لمصالح جميع الأطراف الدولية.[10]

ب- بعض نماذج المنظمات الدولية:

- **عصبة الأمم:**



  - التعريف بعصبة الأمم:

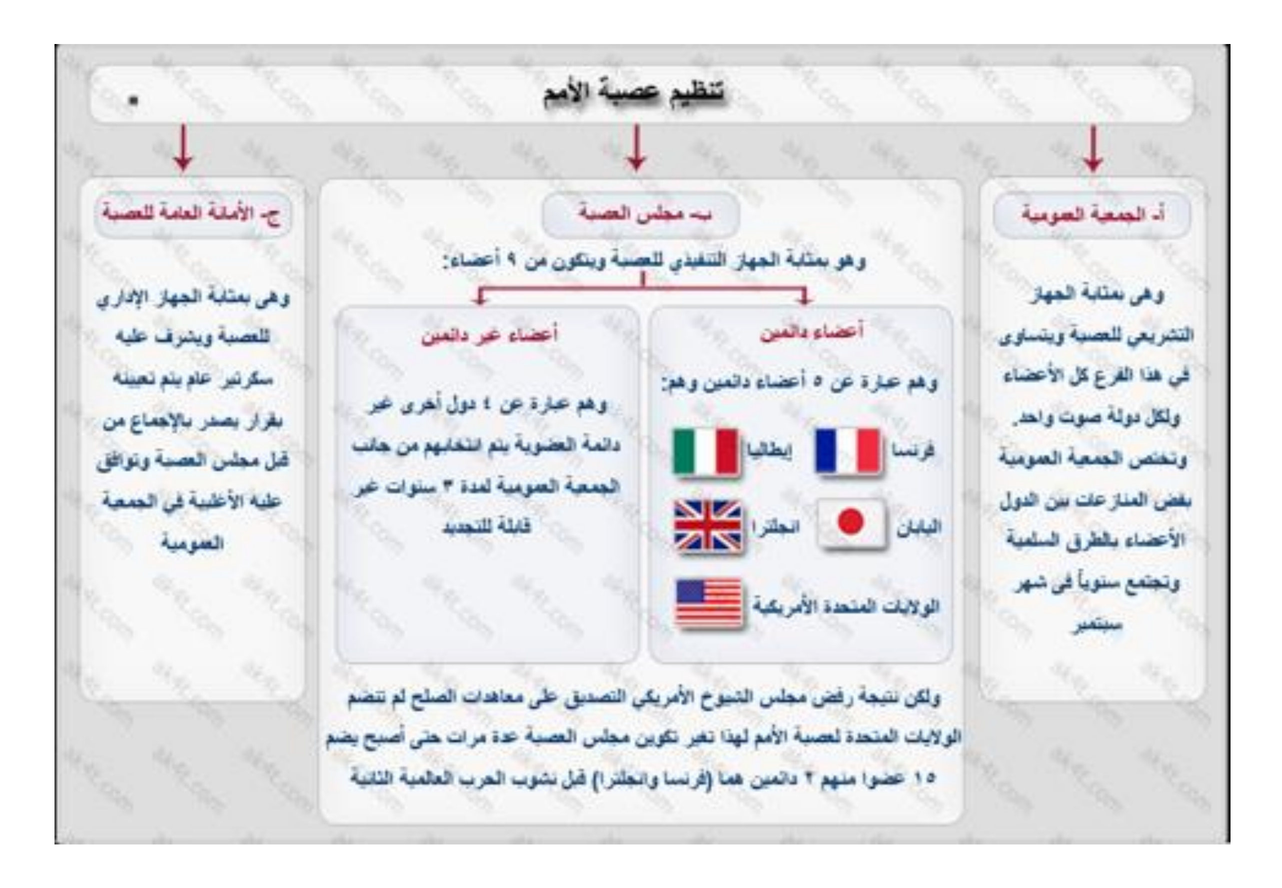
عصبة الأمم هي أول منظمة سياسية دولية دائمة، وقد قامت مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1919م، ولم تنجح في تحقيق أهدافها وأهمها الحيلولة دون قيام حرب عالمية ثانية.

  - نشأة عصبة الأمم:

نشأت عصبة الأمم بناءً على نداء تضمنه إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون الذي انطوى على 14 مبدأ، كأساس لإقامة السلام العادل في العالم. وكان المبدأ الأخير عبارة عن نداء لإنشاء عصبة أمم لتتولى الإشراف على هذه الترتيبات العالمية.

وقد تمت صياغة عهد عصبة الأمم نهائياً في عام 1919م، وأدمج ضمن معاهدة فرساي التي تم إبرامها بين الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى من ناحية وألمانيا وحلفائها من ناحية أخرى وقد بدأت نشاطها في بداية عام 1920م.

[10] عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 45.



- **الأمم المتحدة:**



  - تأسيس الأمم المتحدة:

تأسست الأمم المتحدة عند نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 م ومقرها نيويورك على أنقاض عصبة الأمم.

جاء تأسيسها إثر عدة تصريحات وبيانات لزعماء الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية:

- تصريح الأطلسي عام 1941م
- تصريح واشنطن عام 1942م
- تصريح موسكو علم 1943م

عقدت عدة مؤتمرات دولية لتحديد شكل ومضمون المنظمة العالمية المرجوة مثل:

- مؤتمر دومبارتن أوكس بالقرب من واشنطن عام 1944م

- مؤتمر يالطا فبراير عام 1945م

- مؤتمر سان فرانسيسكو يونيو عام 1945م وحضره مندوبو 50 دولة

شهدت نهاية المؤتمر ولادة هيئة الأمم المتحدة حيث ناقش المؤتمرون الميثاق المقترح لهيئة الأمم المتحدة حيث ناقش المؤتمرون الميثاق المقترح لهيئة الأمم المتحدة وأقروه بعد إدخال بعض التعديلات.

- أهم أهداف الأمم المتحدة:

1. الحفاظ على السلام والأمن الدوليين
2. تنمية العلاقات السلمية بين الدول الأعضاء
3. مناقشة الأمور المشتركة والتنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء

- العضوية بالأمم المتحدة:

العضوية في الأمم المتحدة عضوية مفتوحة لأي دولة مستقلة باعتبارها أهم منظمة عالمية شاملة ويحق لأي دولة الانضمام إليها شريطة الآتي:

1. أن تكون الدولة مستقلة.
2. أن تكون الدولة محبة للسلام.
3. أن تقبل الدولة كل ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة.
4. أن تكون الدولة قادرة على الالتزام بما جاء بالميثاق.
5. أن تقبل الأمم المتحدة انضمام هذه الدولة إليها.

ج- حقوق المنظمات الدولية:



المنظمات الدولية هي وحدات دولية من وحدات النظام الدولي، تتمتع - شأنها شأن الدولة - بشخصية قانونية دولية، ترتبط بالمهام والغايات التي تعمل من أجلها، وعلى هذا الأساس تكتسب المنظمات الدولية جملة من الحقوق أبرزها:

1. حق التمتع بالمزايا والحصانات الدبلوماسية للعاملين فيها، وحق حمايتهم والدفاع عن مصالحهم.
2. حق التقاضي أمام الهيئات القضائية الدولية.
3. حق عقد الاتفاقيات الدولية مع الدول أو مع منظمات دولية أخرى.

د- دور المنظمات الدولية وتأثيرها في العلاقات الدولية:



للمنظمات الدولية بنية إدارية وأجهزة دائمة، ولها مقرها الخاص وإدارتها الخاصة، وموظفوها الخاصون المستقلون عن الدول التي ينتمون إليها بجنسياتهم، وعن الدول الأعضاء فيها، ولعل هذا يُعد أهم الأسباب التي تجعل من المنظمات الدولية مؤثرة في العلاقات الدولية، فهي تتمتع بالقدرة على تهيئة وإيجاد الحوار الدائم بين الدول حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، ولاسيما المسائل الخلافية المراد إيجاد حلول لها، وهو ما يؤدي إلى بلورة المواقف ونضجها من خلال الدور الذي تقوم

به أجهزة المنظمات الدولية عبر طرحها المشكلات واقتراحها للمواضيع التي تمثل إشكاليات دولية جديدة وإدخالها في دائرة النقاش والدراسات والمعالجات لاتخاذ القرارات الملائمة بصددها.

هذا الأمر يؤدي إلى تطوير نوعي دائم في العمل الدبلوماسي في إطار العلاقات بين الدول، وانتقال الدبلوماسية من بعدها التقليدي (الإطار الثنائي) إلى بعدها الجديد (متعدد الأطراف) ما أدى إلى تطوير حقل العلاقات الدبلوماسية، فالدول باتت ملزمة بتحديد مواقفها تجاه المسائل والقضايا الدولية، كل ذلك أسهم في تعديل توازن القوى عبر مواجهة الدول للتحديات والمشكلات الدولية التي تواجهها بتوسيع علاقاتها مع دول أخرى، لتشكل موازين جديدة تساعدها في مواجهة تحدياتها.

يُضاف إلى ما سبق، أن المنظمات الدولية تتمتع بخاصية فريدة من نوعها، وهي قدرتها على تقرير ما يُمكن أو يُلزَم القيام به على المستوى الدولي أي قدرتها على اتخاذ القرارات سواء تلك المتعلقة بعلاقتها مع الدول أم بسياسات الدول وعلاقاتها فيما بينها، وهو ما يجسد في واقع الأمر أنماط السلوك الواجب اتباعها من قبل المنظمة الدولية في إطار تعاملاتها مع الغير من وحدات النظام الدولي سواء كان لقراراتها طابع وصفة الإلزام على الأعضاء المنتمين لها أم طابع الاختيار، فاعتماد سلوكيات محددة في تعاملها مع بقية الوحدات الدولية (المنضمة إليها أو لا)، وتكريس هذا السلوك واعتمادُه عبر تكرار استخدامه يجعل منه نمطاً ونسقاً جديداً في إطار السلوكيات المعتمدة بين الأشخاص الدوليين في النظام الدولي.

ثالثاً: القوى عبر الوطنية (العابرة للقوميات):

التعريف بالقوى عبر الوطنية:

لا تقتصر العلاقات الدولية على الروابط بين الدول، أو الصلات التي تقوم بين الدول والمنظمات، أو بين المنظمات نفسها فقط، فهناك أطراف وفاعلون دوليون آخرون، ومن الوحدات الدولية الأخرى التي تسهم في تشكيل العلاقات الدولية هي القوى عبر الوطنية.

ما هو تعريف القوى عبر الوطنية؟

عرّف مارسيل مرل القوى العابرة للدول على أنها "الحركات والتيارات التضامنية ذات المنشأ الخاص التي تحاول الانتشار عبر الحدود وتعمل على إبداء وجهة نظرها للنظام الدولي أو إنجاحها".

ويقصد بها تلك القوى التي يتجاوز تأثيرها حدود الدولة القومية، وهي تظهر نتيجة العلاقات الاقتصادية والسياسية وثورة التكنولوجيا والاتصالات التي أدت وساهمت في ظهور تيارات تتجاوز رقابة الحكومات لتجتاز الحدود الوطنية للدول.

لأي سلطة تخضع القوى عبر الوطنية؟

لا ترتبط تلك القوى بدول أو منظمات دولية بل البعض يُعِدها منافساً جديداً وفاعلاً على الساحة الدولية، فهي لا تخضع للقوانين الوطنية للدول التي تمارس على أراضيها نشاطها، ولا تخضع أيضاً للقانون الدولي أي أنها ليست تابعة من الوجهة القانونية لأي سلطة حكومية.

غير أنها من الممكن أن تتعرض لضغوط أو تلاعبات تقيد قدرتها على المناورة، لأن الدول ترى أن عمل هذه المنظمات لا بد من أن يكون مكملاً لسياستها، لا متناقضاً معها أو معارضاً لها.

القانون الدولي يوصّف تلك القوى بأنها حالة أو شخص له ارتباطات مع أكثر من دولة بروابط إقليمية أو شخصية، أو نتيجة نشاط ما، ولا يمكن خضوعه كلياً للقانون الوطني أو القانون الدولي.

تصنيف القوى عبر الوطنية:

يندرج تحت هذه القوى الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية غير الحكومية.

1. الشركات متعددة الجنسيات:



هناك تعريفات عديدة للشركات متعددة الجنسيات أو القوميات أبرزها: كل مؤسسة من بلد معين لها نشاطات مستقرة وخاضعة لرقابتها في بلدين أجنبيين على الأقل، وقد نشأت هذه الشركات من رحم النظام الرأسمالي، وارتبطت به، لذلك تميل إلى التمركز الشديد واحتكار الإنتاج على المستوى الدولي ما أدى إلى أن يكون نشاطها ممتداً ويشمل كل القارات متجاوزة بذلك كل الحدود السياسية، وهذه الظاهرة ارتبطت بشكل أساس بمبدأ (دعه يعمل دعه يمر). وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم القوى عبر الوطنية التي تشهد نشاطاً مهماً في العلاقات الدولية، ولاسيما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تعاظم دورها في العلاقات الاقتصادية والمالية والسياسية الدولية.

لقد أسهمت عوامل عديدة في زيادة أهمية وفعالية دور هذه الشركات أبرزها:

- شمولية وتنوع النشاطات التي تقوم بها الشركة الواحدة التي تمتد إلى قارات عدة، وتتفوق في كثير من الأحيان في الميادين التي تعمل بها على الوحدات الدولية الأخرى ولاسيما الدولة.
- يضاف إلى ذلك ازدياد عدد الشركات المتعددة الجنسيات وضخامة الأرباح التي تحصل عليها، والتي تزيد في كثير من الأحيان على ميزانيات دول بأكملها، وهو ما يعني ضخامة ونوعية النشاطات التي تقوم بها، ما يعني أن وجود هذه الشركات في الدول المضيفة غالباً ما يتعارض مع مشاريع التنمية الوطنية، الأمر الذي يدفع بعض هذه الشركات إلى الهيمنة

على ميادين الإنتاج الأساسية في بعض الدول، وبالتالي التأثير على القرار السياسي والوطني لها.

ملاحظة: هنا يجب التمييز بين المؤسسة أو الشركة الأم والفروع القائمة في البلدان التي تعمل بها حيث عادة ما تخضع الفروع إلى رقابة مالية عن طريق المشاركة في أغلب رأس المال، أو رقابة بموجب عقد تسيير، أو إلى رقابة تكنولوجية بواسطة نقل التكنولوجيا، وهذه الشركات المتعددة القوميات لا تكون فقط مؤسسات خاصة بل تكون أيضاً ملكاً لدولة.



1. المنظمات الدولية غير الحكومية:

- تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية:

لا تتكون المنظمات غير الحكومية من الدول، وإنما من تجمعات وجمعيات أو حركات تشكلت عفوياً وبشكل حر من قبل أفراد لتعبر عن تضامن عبر وطني، بغية تحقيق هدف غير ربحي.

وهذه الظاهرة قديمة إلا أنها برزت وتطورت مع التقدم التكنولوجي والاتصالي الكبير الذي شهده العالم مؤخراً، واتساع نطاق التجارة الدولية، الأمر الذي ساعد على سهولة انتقال الأفراد ورؤوس الأموال والأفكار، وتشمل هذه المنظمات غير الحكومية كل قطاعات النشاط الاجتماعي، السياسي، القانوني، الاجتماعي، الثقافي، العلمي، التقني، الصحي، الديني، الرياضي، السياحي، وغيرها.

يُمكن تعريف تلك المنظمات بأنها تلك التي تنشأ أو يتم تأليفها نتيجة اتفاق بين الحكومات بما فيها المنظمات التي لا تقبل أعضاء يتم اختيارهم من قبل سلطات حكومية. أي أنها تعني كل التجمعات التي تمارس نشاطات متعددة لا تتحدد بالهويات القومية.

- سمات المنظمات الدولية غير الحكومية:

يتسم النشاط المؤسسي لهذه المنظمات بسمتين أساسيتين: التلقائية والتضامن الدولي.

فيما يتعلق بالتلقائية فهي تعني أن نشاطات هذه المنظمات تنطوي على مبادرات خاصة وتعاون بين أطرافها لبلوغ احتياجاتهم وتطلعاتهم.

أما فيما يتعلق بالتضامن الدولي فيُعبَّر عنه بالرابطة التي تجمع أشخاصاً من هويات وجنسيات وانتماءات وطنية مختلفة لممارسة نشاط يهدف إلى تحقيق أهداف دولية.

إن السمتين السابقتين تمكّنان تلك المنظمات غير الحكومية من الاستمرار والديمومة، وبالتالي إفساح المجال للأفراد للمشاركة في ديناميات المجتمع الدولي، والإسهام في تفاعلات علاقاته الدولية.

هنا يبرز دور المنظمات غير الحكومية في بناء وتطوير أشكال مختلفة من التضامن الإنساني غير الوطني لأغراض إنسانية غالباً، الأمر الذي جعلها قابلة للانتشار في جميع قارات العالم، إضافة إلى شمولية نشاطها لمختلف الميادين الحياتية، وهو أمر يكشف عن قدرتها في التأثير المباشر على دينامية العلاقات الدولية.

- مشكلات المنظمات غير الحكومية:

على الرغم من أن الميزات السابقة لهذه المنظمات غير الحكومية تكسبها مرونة وقدرة على الانتشار إلا أنها تتسبب لها ببعض المشكلات أبرزها أن هذه المنظمات وبسبب عدم تمتعها بوضع قانوني دولي يتناسب مع طبيعتها ومع الوظائف التي ترغب في إنجازها، وبسبب غياب أي اتفاق دولي يعترف بحق هذه المنظمات في الوجود ويخولها حرية العمل، غالباً ما تدخل في مشكلات مع الدول التي تتعامل معها، وبخاصة أن الدول لا تخاطب في الواقع سوى الجماعات الوطنية أو المحلية.[11]

[11] للتوسع، يمكن العودة بإسهاب للدكتور عبد القادر فهمي، مرجع سابق، ص 50-58.

الخلاصة

إن الشخص أو الفاعل الدولي هو المكون واللاعب الأساس في العلاقات الدولية بمفهومه التقليدي (الدولة) و الحديث (المنظمات والشركات والقوى عبر الوطنية).

لا بد من فهم الشخص الدولي ودورِه وأنماطه من أجل فهم القوى التي تؤثر في العلاقات الدولية والظواهر التي يتجاوز فعلها حدود الدولة أو المجموعة السياسية المنظمة الواحدة، وبالتالي فهم بنية النظام الدولي

الدولة هي الفاعل أو الشخص الدولي الرئيس في العلاقات الدولية، إلا أن المنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية، والقوى عبر الوطنية، تُعَدُّ طرفاً فعّالاً يلعب دوراً لا يقلُّ أهميةً عن دور الدولة.

التمارين

1. من خلال دراستك للأشخاص والفاعلين الدوليين، أي الفاعلين الدوليين هو الأكثر تأثيراً في إطار العلاقات الدولية؟
2. هل يمكن أن تشهد العلاقات الدولية بروز فاعلين دوليين جدد؟ اطرح مثالاً وحاول التدليل عليه.

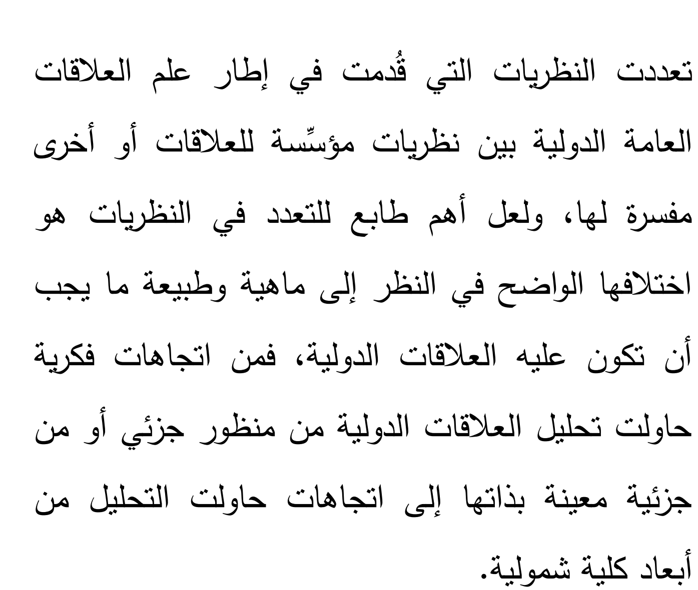
المراجع

1. ريمون حداد: "العلاقات الدولية"، ط1، دار الحقيقة، بيروت، 2000.
2. عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، دار الشروق، عمان، 2010.
3. دانيال كولار: "العلاقات الدولية"، ترجمة د.خضر خضر، دار الطليعة، بيروت، 1980.

الوحدة الرابعة

نظريات العلاقات الدولية

مقدمة



تعددت النظريات التي قُدمت في إطار علم العلاقات العامة الدولية بين نظريات مؤسِّسة للعلاقات أو أخرى مفسرة لها، ولعل أهم طابع للتعدد في النظريات هو اختلافها الواضح في النظر إلى ماهية وطبيعة ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية، فمن اتجاهات فكرية حاولت تحليل العلاقات الدولية من منظور جزئي أو من جزئية معينة بذاتها إلى اتجاهات حاولت التحليل من أبعاد كلية شمولية.



أولاً: مفهوم النظرية وتأصيلها العلمي:



قبل الخوض في الكم الكبير للنظريات التي قُدمت في إطار العلاقات الدولية، يمكن التوقف أولاً عند مفهوم النظرية حتى يتسنى للطالب فهم حدود الالتقاء والاختلاف لاحقاً بين النظريات المختلفة.

أ- تعريف النظرية:

وُضعت العديد من التعريفات التي تناولت النظرية بمعناها العام والخاص، ويعود سبب هذا التعدد إلى الزاوية والهدف الذي يَنظر من خلاله الباحث للظاهرة المدروسة والغاية منها.

تعريف فليب برايار:

من أبرز التعريفات التي قُدمت لتفسير النظرية التعريف الذي قدمه فليب برايار في كتابه (Théories Des Relations Internationales) الذي يركز فيه على الجانب المفهومي والوظائفي للنظرية، حيث يقول إن النظرية هي إطار مفهومي يمكّن من تنظيم البحث وصياغة الفرضيات التي من شأنها إيضاح الظواهر المدروسة.

تعريف ديفيد سينغر:

كذلك التعريف الذي قدمه ديفيد سينغر بأنها كمية كبيرة من المعرفة الوصفية والمترابطة والتفسيرية مجتمعة في كلٍّ منطقي ومتماسك.

تعريفات جيمس دوفرتي وروبرت بالتسغراف:

أما التعريفات التي قدمها كل من جيمس دوفرتي وروبرت بالتسغراف فقد ركزا فيها على جملة من المفاهيم والنقاط أبرزها أن النظرية في العلاقات الدولية هي نظام استنتاجي يتكون من مجموعة من الفرضيات المتماسكة منطقياً.

تعريف مورتن كابلن وجورج مودلسكي:

يوضح كل من مورتن كابلن وجورج مودلسكي أن النظرية هي جملة الفرضيات التي يضعها الباحث والبرهنة على مدى صحتها أو خطئها من خلال النتائج التي يتم التوصل إليها.

ب- تعريف النظرية ومفهومها في العلاقات الدولية:

أما عن تعريف النظرية ومفهومها في العلاقات الدولية، فتعرف على أنها نظام تصنيف أو إطارٌ مفهومي يسمح بترتيب ودراسة معلومات وبيانات بشكل منظم، وتُعرف أيضاً بأنها مجموعة من المفاهيم المتصلة ببعضها بعضاً في إطار ممنهج ومنظم يسمى النظرية وذلك لدراسة وتحليل ظاهرة معينة.

عليه، فالنظرية في العلاقات الدولية ليست كتلك النظرية في العلوم الطبيعية والتقنية الأخرى فهي تعبير عن تلك الدراسات المقارنة لمختلف القرارات الزمنية المتعاقبة بالاعتماد على منهج التحليل الاستقرائي الذي يدرس من خلاله الباحث الظاهرة الدولية انطلاقاً من جزئياتها وصولاً إلى كلياتها، ومن خصوصياتها إلى عمومياتها أي أن النظرية في العلاقات الدولية تأتي بعد موضوعها وليس قبله.

أما عن التعريفات المتخصصة التي قُدمت في النظرية في العلاقات الدولية، فيمكن الإشارة إلى عدد منها أبرزها:

1. النظرية في العلاقات الدولية هي مجموعة من البيانات أو التصريحات حول السلوكية العقلانية مبنية على حوافز مهيمنة كالقوة، ويمثل هذا التعريف نظرية القوة عند هانس مورغنثاو والتي تعتمد على النظرية الواقعية في تفسيرها للعلاقات الدولية والقائمة على متغير القوة.

ويؤخذ على هذا التعريف أن النظرية يجب أن تشتمل كل متغيرات الظاهرة الدولية لكي تكون مسايرة ومواكبة لكل التحولات والتغيرات التي تطرأ على الظاهرة، كما أنه لا يمكن تطبيقها سوى على العلاقات بين الدول القوية التي تمتلك مقومات القوة المادية، فهذه النظرية تتصل بالتحليل الواقعي للعلاقات الدولية ليس إلا.

2. النظرية في العلاقات الدولية هي مجموعة مترابطة من القيم وقواعد السلوك والمبادئ التي تدل على ما يجب أن تكون عليه سلوكية الأطراف السياسية، وتدخل في ذلك دراسة العلاقات العامة الدولية من منظور ما يُفترض أن تكون عليه أخلاقياً، ويندرج ضمن هذا التعريف الكثير من الأفكار والفلسفات السياسية من وجهة نظر مثالية ومعيارية، والتي تقيّم جملة من المؤشرات لقياس السلوكية القائمة ومدى تطابقها أو عدم تطابقها مع ما يُفترض أن تكون عليه السلوكية السياسية من قيم ومبادئ أخلاقية.

وهنا يبدو واضحاً أن هذا التعريف يعاني – كما سابقه – من ضيق الزاوية التي يقدم فيها تفسيره لنظرية العلاقات الدولية إذ إنه يُقرن – كما فعل التعريف السابق – مفهوم النظرية بالمنظور الأخلاقي للعلاقات الدولية القائم على متغير الأخلاق من جهة، ودراسة الظاهرة الدولية من خلال قاعدة ما يجب أن يكون من جهة أخرى، في حين أن النظرية في العلاقات الدولية يجب أن تكون عامة تدرس الظاهرة الدولية من خلال كل أبعادها الزمنية: كيف كانت – كيف أصبحت – كيف ستكون، اعتباراً من أن الظاهرة الدولية هي ظاهرة متغيرة مكاناً وزماناً.

3. يمكن أن نختم هذا الخلاف بين التعريفين السابقين بالتعريف الذي توصل إليه كل من جيمس دوفرتي وروبرت بالتسغراف حيث عرفاها بأنها: "النظرية الدولية التي تتجاوز نظرية السياسة الخارجية،

تتضمن عناصر وصفية وعقلية ومعيارية وتنبئية". يتضمن التعريف الأخير تصنيفات النظرية إلى جزئية وكلية، ناهيك عن المنهج العلمي كأداة تحليل للظاهرة الدولية.

4. يمكن أن نورد أخيراً تعريفاً إجرائياً للنظرية في العلاقات الدولية، وهو أن العلاقات الدولية عبارة عن تعبير متماسك وممنهج لمجموعة من المفاهيم والفرضيات حول السلوكية السياسية للوحدات السياسية في علاقاتها مع بعضها بعضاً، والمبنية على متغيرات العلاقات الدولية كالقوة، الأخلاق، التعاون، التكامل، والاقتصاد.

ثانياً: التطور المفهومي (الفلسفي والسياسي) لنظريات العلاقات الدولية[1]:

من خلال الفقرة السابقة يظهر جلياً أن النظرية العلمية بشكل عام تُعد تفسيراً شاملاً لظاهرة أو جملة من الظواهر، محددة وواضحة في عناصرها، تساعد على معرفة حقيقتها وواقعها، وبحسب المفهوم الذي قدمه ج. ديفيد سنفر فإن للنظرية في العلاقات الدولية وظيفتين أساسيتين هما: توفير أفضل وسيلة منهجية لتدوين ما وقع في الماضي، وتأمين الأساس الذي يُوفر المعرفة للمستقبل وتدوينها.

مما لا شك فيه أن علم العلاقات الدولية، وعلى الرغم من كونه علماً حديثاً نسبياً تبلور بشكله الأخير المعروف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلا أن ذلك لم يمنع الاختصاصيين والمهتمين به من طرح الكثير من النظريات المفسرة والمؤسسة له والتي تُظهر خلافات عقائدية أو تناقضات فكرية، لكنها تدور جميعها ضمن سؤال كبير واحد أدى إلى تعدد الإجابات وتنوعها واختلافها: هل المجتمع الدولي "فوضوي" أم "منظم"؟

من أجل فهم وإدراك النظريات التي درست العلاقات العامة الدولية لا بد من التعرف على المفاهيم الأساسية التي ميّزت تطور المجتمع الدولي، وتحديد موقعها في تاريخ العلاقات الدولية، من طرح كلاسيكي يقول إن العلاقات الدولية تجد جذورها في الطبيعة الإنسانية الدائمة عبر العصور[2]، إلى طروحات أخرى رفضت أو استبعدت بأقل تقدير السمة الإنسانية في دراسة العلاقات الدولية.

[1] للتوسع أكثر في دراسة هذا التطور التاريخي، يمكن العودة إلى المرجع المأخوذة منه هذه المادة، د.ريمون حداد: "العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، من ص 43- 103.

[2] Morgenthau, Hans: "Politics among Nations", Alfred, Knopf, 1978.

أ- العلاقات الدولية بين المجتمعات السياسية القديمة:

المقصود بها العلاقات العامة الدولية التي عُرفت في العصور القديمة والوسطى، ولاسيما بين المجتمعات السياسية القديمة في بلاد الشرق الأدنى والشرق الأقصى مع الإشارة إلى أنه في ذلك الوقت لم تكن الدول موجودة وفقاً للمفهوم الحديث المتعارف عليه الآن.

النموذج الأول للعلاقات بين الجماعات:

السمة المميزة لتلك الحقبة هي أن تطور العلاقات بين جماعات سياسية كان موسوماً بتطور إقليمية المجتمعات الإنسانية، بمعنى تحديد ملكية جماعة معينة للأرض (الإقليم) التي تعيش عليها ويستفيد منها أفراد هذه الجماعة، في هذه المرحلة كان الأفراد يستأثرون بثروات الإقليم ويمنعنون أفراد الجماعات الأخرى من مشاركتهم فيها، ويدافعون عنها إذا استلزم الأمر ما عكس تحولاً اجتماعياً هو الأول من نوعه في تلك الفترة الزمنية على روابط أفراد كل جماعة أي ظهور النزعة العرقية التي ستصبح نزعة عرقية إقليمية مرتبطة بالأرض، وبما أن كل جماعة لن تتمكن وحدها من توفير كل متطلباتها واحتياجاتها فإنها ستجد نفسها مرغمة على الدخول في علاقات مع المجموعات (الإقليمية) الأخرى، وبالتالي الاعتراف بها وإقامة علاقات تبادل معها.

هذا يعني أنه يمكننا اعتبار هذا النمط من العلاقات بين الجماعات النموذج الأول والبداية التي يمكن اعتمادها كنموذج للعلاقات والاعتماد المتبادل بين الشعوب في شكلها البدائي، لأنها – وبحسب توصيف ريمون حداد – ناتجة عن اللامساواة في امتلاك الأقاليم للمياه والمواد الغذائية والثروات الباطنية، مع ما يعنيه ذلك أن تلك الحقبة لم تعرف فقط العلاقات الودية بين الجماعات المتبادلة، حيث كان اللجوء إلى الغزوات والحروب من السمات البارزة للعصور القديمة.

بروز علاقات مع جماعات سياسية من خارج المنطقة الجغرافية وظهور الاتفاقيات والمعاهدات:

مع تطور حاجات الجماعات السياسية برزت مظاهر إقامة العلاقات مع الخارج (العلاقات مع جماعات سياسية أخرى من خارج المنطقة الجغرافية الواحدة)، وعُرِفت لأول مرة في التاريخ الاتفاقيات والمعاهدات (مصر الفرعونية، مملكة الحثيين، دولة فارس)، وأشهرها تلك التي وقعت بين فرعون مصر (رمسيس الثاني)، وملك الحثيين (حاتوسيل الثالث) عام 1273، ويعود إلى تلك الاتفاقيات والمعاهدات إرساء

وتأسيسُ المبادئ الأولى للعلاقات بين الجماعات السياسية، وهي فكرتا سيادة كل مجموعة والمساواة بينها (السيادة والمساواة بين المتعاقدين)، وأضيف إليها في مرحلة لاحقة من تطور هذه العلاقات مبدأ وقاعدة المعاملة بالمثل، وقاعدة احترام ما يتم التعاقد عليه، وباتت تظهر أنماط جديدة من الاتفاقيات تتجاوز تبادل البضائع التجارية إلى إقامة التحالفات الدفاعية أو الهجومية أو لتحديد الحدود الإقليمية.

بروز وسائل جديدة في العلاقات وظهور أولى نماذج علاقات الاندماج والاتحاد:

مع هذه المرحلة بدأت تبرز الآليات والوسائل الجديدة والمبتكرة بحسب الحاجة للعلاقات بين المجموعات السياسية المنتشرة هنا وهناك، وقد لعب اليونانيون (الإغريق) دوراً واضحاً في تلك المرحلة عبر محاولاتهم تنظيم العلاقات في (الدولة – المدينة) بالجزر الإغريقية، فبرزت مفاهيم التحكيم وقواعد إعلان الحرب قبل الدخول فيها والهدنة وغيرها، ثم سيقدم الإغريق أول نموذج لنمط علاقات الاندماج والاتحاد عندما أنشؤوا اتحاداً يضم مدناً إغريقية عدة مع بعضها بعضاً (إنشاء منظمة دفاع جماعي) في وجه هجوم الإمبراطورية الفارسية عليهم.

تغير نمط العلاقات مع بروز طرف واحد يرغب في الهيمنة:

لقد شهد مفهوم وطبيعة العلاقات بين الجماعات السياسية تطوراً ملحوظاً بالتناسق والانسجام الذي كان يميز المدن الفينيقية والإغريقية، حيث اتسمت تلك المرحلة بعمومها بالمساواة والمعاملة بالمثل، إلا أن نمط العلاقات سيأخذ منحى آخر بعد ذلك مع بروز طرف واحد يرغب في الهيمنة، كما حدث لاحقاً مع رغبة أثينا في الهيمنة على المدن الإغريقية، ومع روما فيما بعد التي رغبت بعد تعاظم قوتها في الهيمنة والتوسع والسيطرة واعتبارها أن ما يحق لهم وما ينطبق عليهم لا يحق ولا ينطبق على الآخرين، لذلك أوجدوا قانونهم الشهير (قانون الشعوب) الذي نظم العلاقات بين الرومان والآخرين فيما يتعلق بالثروات الطبيعية وحقوق الملكية.

لقد تميزت تلك المرحلة السابقة بمجملها بأن بداية العلاقات الدولية كانت تتم بين المدن داخل الحضارة الواحدة، ومن ثم بين الحضارات ببعضها بعضاً، وقد أرّخ ووثّق تلك المرحلة الكثير من المفكرين والفلاسفة، وفي مقدمتهم هيرودت المعروف بأبي التاريخ والجغرافيا، وثيوسيديس الأثيني (الذي يُنسب إليه تأسيس فكرة العلاقات الدولية في حقبة حروب البيلوبونيزيين أثينا وإسبارطة)، ويضاف إليهم دور المدرسة

الرواقية التي تركت أثرها البالغ على شيشرون عبر طرحه فكرة المدينة العالمية التي يحكمها قانون طبيعي.

دور الأديان في تطوير العلاقات بين الدول:



تجدر الإشارة هنا، إلى أن الأديان كان لها دورها في تطوير العلاقات بين الدول باعتبارها مرجعاً تُستمد منه الأحكام في علاقة الشعوب ببعضها بعضاً، فخلال فترة العصور الوسطى، وفي ظل سيادة الكنيسة انتقلت السلطة السياسية إلى السلطة البابوية، وأصبحت الملكية خاضعة لسلطة البابا، وقدمت المسيحية خلال هذه الفترة مفهوماً جديداً للعلاقات بين الشعوب (الإنسانية) يمثل وحدة العنصر البشري لتجاوز التقسيمات التي كانت تهيمن على الشعوب.

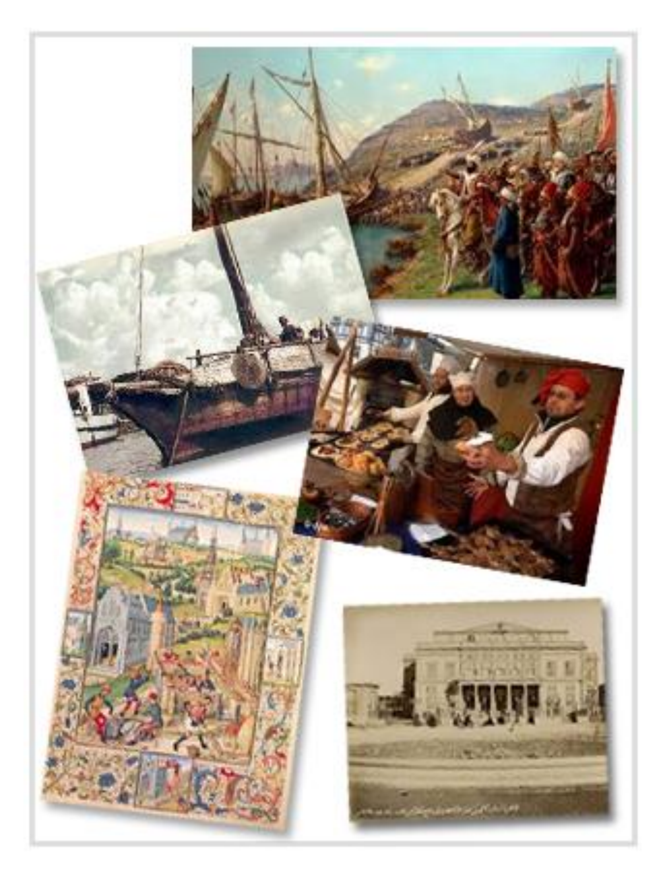


ظهور الفكرة الإسلامية الشمولية:

في مقابل ذلك، بدأت في بلاد الشرق مع القرن السابع الميلادي الفكرة الإسلامية التي باتت تمتد شرقاً وغرباً، والتي مثلت الفكرة الشمولية التي تهدف إلى إيجاد تنظيم يشمل المعمورة على أساس أخلاقي، وهنا برزت مبادئ جديدة في إطار العلاقات بين الدول والشعوب منها تقسيم العالم إلى دارين: الأولى دار الإسلام أو السلام، والثانية (استثنائية) هي دار الحرب[3]، ووُضعت قواعد يخضع لها غير المسلمين، وقواعد حرمة الممثلين والرسل والأجانب، ومبدأ نبذ المعاهدة عند خيانة الطرف الآخر وغير ذلك من مبادئ التحكيم لتسوية المنازعات ووقف القتال.

[3] صبحي محمصاني: "القانون والعلاقات الدولية في الإسلام"، دار العلم للملايين، بيروت، 1982، ص 77.

حركة الازدهار في أوروبا والشرق وبروز أدوات جديدة في العلاقات بين الدول:



يبقى أخيراً أن نشير إلى أن هذه الفترة (القرون الوسطى) شهدت كذلك حركة ازدهار بحكم التطورات الاقتصادية في أوروبا والشرق، وبدأت حركة البحث عن أسواق جديدة للدول المتطورة اقتصادياً، وبدأت ظاهرة المعارض الدولية لنشر التجارة والتعاون الاقتصادي، كذلك برزت حركة البحث عن أسواق جديدة ومستعمرات للدول الكبرى ولاسيما بعد الاكتشافات الكبرى (اكتشاف أمريكا 1492) كل ذلك أدى إلى بروز أدوات ووسائل جديدة في العلاقات المتبعة بين الدول منها: تطوير الممارسة الدبلوماسية والتحكيم التجاري، وإنشاء القنصليات والحصانة الدبلوماسية، وتنظيم الملاحة في البحار وحركة الترانزيت وتنظيم احتلال أقاليم جديدة.

ب- بروز سيادة الدول:

تم التعبير عن مفهوم الدولة السيدة من خلال طروحات نيقولا ميكافيللي وجان بودان كسمة أساسية يجب أن تتمتع بها الدولة السيدة في الميادين الخارجية، ولقد شكل هذا المبدأ الأساس الذي ستتبناه معاهدة وستفاليا الشهيرة.

- **طروحات ميكافيللي:**

ميكافيللي كان أول من استخدم عبارة الدولة (السيادة) في كتابه الأمير عام 1515 متحدثاً عن أسسها والوسائل التي يلزم على الأمير (الحاكم) أن يتّبعها لحمايتها وصون وحدتها، ولاسيما فكرة السلطة السياسية وتمركز القوة لمنع الانفصال بوحدة الدولة، كذلك يوضح ميكافيللي أن لدى الأمير طريقين

للحرب أحدهما عبر القانون والثاني عبر القوة، وأن الغاية التي يقصدها الأمير من أجل الدولة تبرر الوسيلة التي يستخدمها لتحقيق غاياته، ويُعد ميكافيللي المؤسس الحقيقي لمدرسة القوة في العلاقات الدولية.

- **طروحات بودان:**

ينضم جان بودان إلى ميكافيللي في حديثه عن السلطة السياسية وضرورة تمركزها بيد الملك من أجل إضفاء القوة على مركز الملك في وجه الدول الأخرى. فالأساس – بحسب بودان – هو الدولة أي السلطة العليا التي تسود، وتتركز فيها كل السلطات الأخرى، ولها بعدان: داخلي (السيادة داخل الدولة)، وخارجي (سيادة الدولة في محيطها)، ووفقاً لأفكار بودان هذه فإنه يُعد أول من عرّف فكرة السيادة ونظّمها عبر وضعها ضمن الشرعية القانونية، وليس الشرعية الدينية أي الدعم القانوني لسلطة الملك في تحديده للدولة ومواجهة أعدائها، فالميزة الأولى للدولة عند بودان هي تمتعها بالسيادة (السلطة السيدة).

- **طروحات سوارز:**

لكن، مع الفيلسوف فرانسيسكو سوارز بدأت قواعد العلاقات الدولية بالعلمنة، عبر ما أطلقه سوارز من أنها مجموعة من القواعد لمجموع الكائنات البشرية، مضيفاً أن الجماعات المستقلة والأمم لا يمكنها أن تستمر طويلاً من خلال الاعتماد على الاكتفاء الذاتي، لذلك يجب عليها أن تضع القواعد التي تنظم هذه العلاقات.

- **طروحات غروتيوس:**

كذلك، أضاف غروتيوس في مؤلفه الشهير (في قانون الحرب والسلم)، وهو الأساس الذي تم اعتماده لتطوير القانون الدولي العام، أن قواعد القانون الطبيعي يوجدها العقل، وبالتالي الاعتراف بالسيادة، فأحكام السلطة السيدة مستقلة عن أي سلطة أعلى منها وبالتالي لا يمكن إبطالها من قبل أي إرادة إنسانية أخرى، لكنه يحدد هذه السيادة بقوة القانون الطبيعي، والتي يُقصد بها هنا الأخلاق المقبولة لدى كل الشعوب.

ج- معاهدات وستفاليا ونشأة نظام أوروبي:

تُعد معاهدات وستفاليا نقطة الارتكاز الأساسية في تاريخ العلاقات الدولية، ووُقعت هذه المعاهدات بعد سلسلة من التطورات التي تمت بعد حرب الثلاثين عاماً بين ألمانيا والنمسا، والسويد وفرنسا، وقد عُقدت في مدينتي مونستر وأوزنابروك في مقاطعة وستفاليا شمال ألمانيا بحضور مندوبين عن جميع الأمم الأوروبية.

أنتجت هذه المعاهدات أساساً لتنظيم حياة الدول الأوروبية (القانون العام الأوروبي)، كما أدت إلى جملة من المبادئ التي باتت تعرف بمبادئ العلاقات الدولية، والمعمول بها حتى الآن.[4]:

1- مبدأ السيادة والمساواة في العلاقات بين الدول:

يقوم هذا المبدأ على ضرورة احترام الدول لمبدأي السيادة والمساواة في العلاقات الدولية (كان مقصوداً بهما لحظة إقرارهما العلاقات الدولية للدول الأوروبية)، وهذا يعني أن تعترف كل دولة بالسلطة الوحيدة والمطلقة لكل دولة داخل حدودها، وقد أسست السيادة الإقليمية للدولة أساس النظام الدولي الجديد والاعتراف بالشخصية الدولية للدول.

2- المساواة بين جميع الدول المستقلة:

هذا المبدأ يخص الدول المتمتعة بسيادتها، ويأتي استكمالاً للمبدأ السابق، ويعني في تطبيقه الفعلي المساواة القانونية بين جميع الدول، فكلها متساوية أمام القانون الدولي، ولا يمكن فرض أي أحكام على الدول التي لا تقبل بها.

3- اللجوء إلى المعاهدة الدولية كوسيلة لحسم القضايا العالقة بين الدول التي تقر وتعتمد مبدأ المساواة ورضا الأطراف المتعاقدة.

[4] للتوسع حول معاهدات وستفاليا، يمكن العودة إلى كتاب الدكتور ريمون حداد: "العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص 57- 62.

د- أبرز المراحل التي مرت بها العلاقات الدولية:

يتفق معظم علماء السياسة على أن العلاقات الدولية (كما تعرف اليوم) نشأت منذ مؤتمر ويستفاليا عام 1648م. ومنذ ذلك التاريخ دخل النظام الدولي في ست مراحل هي:

المرحلة الأولى: من معاهدة وستفاليا عام 1648م حتى مؤتمر فينا عام 1815م:

تميزت هذه المرحلة بأن العلاقات الدولية فيها كانت محصورة في تلك التي تنشأ بين الدول القومية ذات السيادة، بحيث لا تشمل أي نوع من الهيئات أو الجماعات التي لا تتوافر لها مقومات الدولة وخصائصها مهما كان دورها في المجتمع الدولي.

المرحلة الثانية:من مؤتمر فينا عام 1815م حتى اندلاع لحرب العالمية الأولى:

تميزت هذه المرحلة بتطور العلاقات السياسية الدولية، حيث سجل تطور نوعي في قرارات المؤتمر، والتي انعكست بمجملها في إقرار توازن دولي جديد يأخذ على عاتقه مهمة الأمن والاستقرار في أوروبا.

المرحلة الثالثة: من انتهاء الحرب العالمية الأولى علم 1919م حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية:

تميزت هذه المرحلة ببروز نظام الأمن الجماعي، حيث تبلور هذا المفهوم بإنشاء عصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرساي في 28 يونيو 1919م.

المرحلة الرابعة: من انتهاء الحرب العالمية الثانية (1945) وتأسيس منظمة الأمم المتحدة (26 يونيو 1945) حتى انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية أزمة الخليج الثانية (1991):

البعض حددها بعام 1989م، وذلك بانهيار حائط برلين. وأهم ما يميز هذه المرحلة هو ما يسمى بالحرب الباردة التي تحول أثناءها النظام الدولي إلى القطبية الثنائية (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي)، وفي الفكر الأيديولوجي الصدام بين الشيوعية والرأسمالية.

المرحلة الخامسة: من عام 1992م حتى سبتمبر 2001:

وهي الفترة التي أعقبت انهيار المنظومة الشيوعية, وتوحيد ألمانيا الشرقية والغربية, وانهيار الاتحاد السوفييتي، واندلاع أزمة الخليج الثانية (1990-1991م), مما يعني اختفاء أحد القطبين، وبداية تحول

النظام إلى نظام أحادي القطبية باستفراد الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى على هرم السلطة العالمية.

المرحلة السادسة: من الحادي عشر من سبتمبر 2001م حتى اليوم:

تميزت هذه المرحلة بقيام حرب شاملة تقودها القوة العظمى على هرم السلطة العالمية (الولايات المتحدة) ضد ما سمي بالإرهاب الدولي. ولقد توضح وتجلى في هذه الفترة استفراد الولايات المتحدة بالتحكم بالنظام العالمي الجديد.

الخلاصة

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية نستخلص ما يلي:

هناك اتجاهات فكرية حاولت تحليل العلاقات الدولية من منظور جزئي أو من جزئية معينة بذاتها وهناك اتجاهات حاولت التحليل من أبعاد كلية شمولية. ويجب الانتباه إلى الضبط الاصطلاحي والمفهومي للنظرية بشكل مجرد، وآليات تكييفها واستخدامها في إطار العلاقات الدولية.

من أهم التعريفات التي قُدمت لمصطلح النظرية هي أنها نظام تصنيف أو إطارٌ مفهومي يسمح بترتيب ودراسة معلومات وبيانات بشكل منظم.

وأبرز المراحل التي مر بها التطور المفهومي (الفلسفي والسياسي) لنظريات العلاقات الدولية هي العلاقات الدولية بين المجتمعات السياسية القديمة، وبروز سيادة الدول، انتهاءً بمعاهدات وستفاليا ونشأة نظام أوروبي، والتي تعد نقطة الارتكاز الأساسية في تاريخ العلاقات الدولية.

التمارين

1. من خلال دراستك لمراحل تطور أفكار علم العلاقات العامة الدولية، برأيك ما هي أهم مرحلة أسهمت أفكارها ومفكروها في بلورة علم العلاقات الدولية بصيغتها الراهنة؟
2. هل المجتمع الدولي "فوضوي" أم "منظم"؟

المراجع

1. ريمون حداد: "العلاقات الدولية"، ط1، دار الحقيقة، بيروت، 2000.

2. صبحي محمصاني: "القانون والعلاقات الدولية في الإسلام"، دار العلم للملايين، بيروت، 1982.

الوحدة الخامسة

النظريات الجزئية في العلاقات الدولية

مقدمة:



تركز النظريات الجزئية في العلاقات الدولية على دراسة وتنظير العلاقات الدولية انطلاقاً من الجزء وصولاً إلى الكل، فهناك اتجاهات فكرية تحاول تحليل العلاقات الدولية من منظور جزئي أو من جزئية معينة يُستعان بها لتفسير الظاهرة بأبعادها الكلية أو الشمولية، وسندرس في هذا الإطار كلاً من نظريتي اللعبة ونظرية النظم.[1]

[1] للتوسع أكثر في النظريات الجزئية، وبما سيأتي لاحقاً في كل من نظريتي اللعبة والنظم، يمكن العودة إلى كتاب النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية للدكتور عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، من الصفحة 63 ولغاية 73.

أولاً: نظرية اللعبة

أ- ما هي نظرية اللعبة؟



تعد نظرية اللعبة جزءاً من التأثير السلوكي على دراسة العلاقات الدولية، غير أن البعض قد تحفظ على استعمال تسمية اللعبة أو المباراة على اعتبار أن ذلك اختزال أو استهانة بتعقيد الظواهر الإنسانية، إلا أن هذا التحفظ لم يجد مبرراً له، وتتمثل علاقة هذه النظرية في موضوع اتخاذ القرار لكونها من النظريات التي حاولت تقديم البدائل العقلانية أمام متخذ القرار.

تتأسس هذه النظرية على فكرة مفادها أن السلوك الإنساني هو لعبة أو مباراة بين طرفين متنافسين يحاول فيها كل طرف القيام بسلوكيات عبر أدواته الخاصة كي يحقق الفوز على الطرف الآخر، وبحسب كل من جون فون نيومان وأوسكار مور فإن قدرة كل طرف من أطراف اللعبة على اختيار الحركة المناسبة ضد خصمه سيؤمن له أفضل النتائج، يضاف إلى ذلك قدرته على المعرفة المسبقة (التنبؤ) بتحركات خصمه ستزيد من فرص فوزه.

يُعرّف كارل دويتش نظرية اللعبة بأنها "المنهج المستند إلى وجود تشابه كبير بين بعض لعب المباريات الاعتيادية، وبعض الحالات الاجتماعية المتكررة، وحيثما يوجد تشابه فإنه من النافع تحليل المباريات في بادئ الأمر بدلاً من الحالات الاجتماعية التي هي أقل تحديداً من المباريات"، أما ستيفن برامز فيقدم تعريفاً آخر وهو "مجموع القواعد التي تربط اللاعبين أو المؤتلفين بالمحصلات"، في حين يعرّفها مارتن شوبيك بأنها "طريقة رياضية لدراسة بعض جوانب عملية اتخاذ القرارات ولاسيما في المواقف التي تغلب عليها صفة الصراع أو التعاون"، أو كما يقول: "هي طريقة لدراسة صناعة القرار في حالات الصراع".

منظّرو هذه النظرية في العلاقات الدولية يحاولون سحب هذه الفكرة على الواقع الدولي من أجل فهم وتفسير بل التنبؤ أيضاً بتطورات السلوكيات الدولية في العلاقات الدولية.

أي أن السياسة – وفقاً لمنظري هذه النظرية – هي لعبة بين أطراف دولية (في حالات التعاون والصراع على السواء) يحاول فيها كل طرف دراسة تحركاته وتحركات خصمه بعناية ودقة كي يضمن لنفسه الفوز وكسر الخصم، وهذا يتطلب أن يكون كل طرف قادراً على القيام بالحركة المناسبة في الوقت المناسب أي صحيحة، وأن يكون رد فعل الطرف الآخر متوافقاً مع ما يريد الطرف الأول.

أي أن هذه النظرية تفترض من صانع القرار (والقرار المراد اتخاذه في اللعبة يتمثل بالقرار الذي يختاره اللاعب الطرف باعتباره أفضل قرار لأفضل حركة يمكن الإقدام عليها) تحديد السلوك العقلاني الذي يُمكّن اللاعب من الفوز في مباراته ضد الطرف الآخر.

وتقوم هذه النظرية على التفسير العقلاني وتجريد سلوك اللاعبين، وعليه فهي لا تهتم بأهداف اللاعبين ودوافعهم بقدر اهتمامها بإعطاء طرف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح وإلحاقَ القدر نفسه من الخسارة بالخصم.[2] إذاً هي تقدم ما يمكن تسميته بـ"العمليات الذهنية" لتحديد السلوك الملائم للفوز على طرف آخر يحسب سلوكه بالطريق ذاته، أي بطريقة عقلانية تهدف إلى تحقيق الفوز لأن السعي إلى الفوز في اللعبة يعني أن السلوك غير سوي أو غير عقلاني.

المقصود بالسلوك العقلاني هنا، هو النموذج الأكثر قدرة على جعل النظرية أصلح للتفسير، فإقدام صانع القرار على اتخاذ قرارات غير عقلانية لأوضاع مصيرية يُعد سلوكاً غير عقلاني، إذاً تفترض هذه النظرية من صانع القرار الطرف في اللعبة العقلانية في سلوكه وقراراته.

يقول جيمس دورتي: إذا أراد طرف ما – وهو في وضع معين – أن يحقق الفوز (أي تحقيق هدف محدد يحاول خصمه منعه من الحصول عليه) فإن نظرية اللعبة تقدم له منهج التفكير الأفضل والذهنية التي

[2] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف: "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، عمان، 1995، ص337.

يمكن استخدامها لاتخاذ القرار بالسلوك الأنسب لهم والذي يحقق له الفوز على خصمه، وكذلك الذهنية الصحيحة التي تسمح له بدراسة وحساب سلوك الطرف الآخر، وبالتالي التغلب عليه.

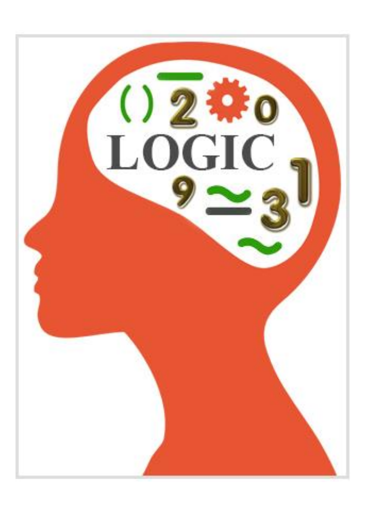
ما هي عناصر اللعبة؟



1. وجود مجموعة من اللاعبين يهدف كل منهم إلى تحقيق الربح أكثر من غيره (اللعبة الصفرية)، أو تحقيق وضع جيد لجميع الأطراف (اللعبة غير الصفرية).
2. نظرة كل طرف إلى الربح والخسارة قد
3. تختلف حسب القيم التي تسيطر على سلوك كل طرف في اللعبة.
4. وجود مجموعة من القواعد تحكم سلوك كل طرف في اللعبة.
5. افتراض توفر كم معين من المعلومات ومدى إدراك كل طرف لمعلومات عن الآخر.
6. بيئة اللعبة ومدى إدراك الأطراف لها.
7. كل حركة من طرف أحد اللاعبين تجعل الطرف الآخر مضطراً إلى تعديل اختياراته.



ب- ما هي الفرضيات التي تقوم عليها نظرية اللعبة؟



تقوم نظرية اللعبة على نوع من التفسير العقلاني المجرد الذي يجمع بين المنطق والرياضيات، ولذا فإنها تقوم على أساس تحديد السلوك العقلاني الذي يمكّن اللاعب من الفوز، ولكنها لا تتناول ما يسلكه الناس فعلاً إذ إن الأفراد قد يتصرفون بشكل متناقض وغير عقلاني في بعض الأحيان.

استخدم أنصار النظرية السلوكَ العقلاني على أساس أنه الأكثر قدرة على جعل النظرية أصلح للتفسير، ولو افترضنا أن كل سلوك إنساني هو سلوك سيكولوجي فإن ذلك ينفي وجود أي نظرية للعب، لذا فالنظرية تقدم نفسها في إطار الصياغة التالية: "إذا أراد الناس في وضعية معينة أن يحققوا الفوز، مثلاً: الحصول على هدف

معين، يسعى طرف آخر إلى منعهم منه، فإن النظرية تقدم لهم العملية الذهنية التي يستخدمونها لحساب السلوك الأفضل لهم واضعين في اعتبارهم أن الطرف الآخر يحسب حركته بطريقة عقلانية، وتقدم النظرية كذلك كيفية حساب سلوك الطرف المقابل وكيفية التغلب عليه".



تمثل نظرية اللعبة شكلاً من نظرية اتخاذ القرار، فالبعض يُعِدها عملية غير مجدية، والبعض الآخر يُعِد أن لديها القدرة التامة على الإجابة عن التساؤلات التي تطرحها عملية صنع القرار.

ولا يقدم لنا أنصار نظرية اللعبة معياراً للسلوك الأخلاقي في وضعية معينة، ولا تقدم هذه النظرية نفسها في إطار تجريبي بحيث تحدد لنا كيف يتصرف الناس في الواقع الحقيقي، لذا فمن الصعب أن تقدم لنا هذه النظرية أساساً للتنبؤ في مجال السياسة الدولية حيث يشير بعض الباحثين إلى أن المشكلات السياسية الدولية يصعب إدراكها بشكل جيد ما لم يعبَّر عنها بمفردات رياضية لكن على الرغم من هذا، فهي مثل أداة تحليل مفيدة في مجال السياسة الدولية، كما أنها تساهم في إلقاء الضوء على جوانب صناعة القرار في حالة التعاون أو الصراع، أو في تبني استراتيجية منهجية لتسوية المشكلات السياسية.

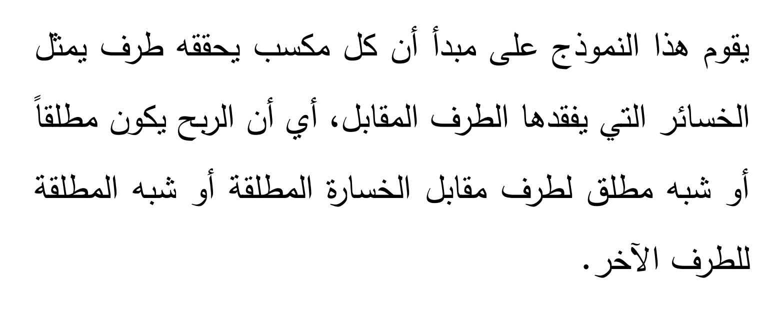


لكن ليست كل القرارات السياسية الخارجية تتطلب منهجاً استراتيجياً إذ إن صانع القرار يجد نفسه في بعض الأحيان لا يواجه وضعية صراع عقلي مع الطرف الآخر، بل يجد نفسه في صراع مع الطبيعة الإنسانية أو المجتمع أو البيئة، كما أنه كثيراً ما نستخدم مفهوم الاستراتيجية لمواجهة المرض أو الجوع أو الفقر وغيرها، لكن نحن هنا نستخدم هذا المفهوم في هذه الحالة التي لا يوجد أمامنا فيها شخص معين.

ثانياً: نماذج نظرية اللعبة

نظرية اللعبة تساعد في توضيح الخيارات البديلة أمام صانع القرار، فهي تفترض وجود طرفين (بالحد الأدنى) لاعبين اثنين، كل واحد منهما يسعى إلى تحقيق أفضل إنجاز ومكاسب له، ويمكن للاعب أن يقوم باللعب وفق إحدى صيغتين أو نموذجين:

النموذج الأول: اللعبة الصفرية (Zero sum game)



يقوم هذا النموذج على مبدأ أن كل مكسب يحققه طرف يمثل الخسائر التي يفقدها الطرف المقابل، أي أن الربح يكون مطلقاً أو شبه مطلق لطرف مقابل الخسارة المطلقة أو شبه المطلقة للطرف الآخر.



النتيجة هي الغاية في هذا النموذج، فاللاعب لا يهتم ولا يفكر بالتكلفة التي يجب عليه أن يتكبدها؛ لأنه يتطلع

إلى النتيجة فقط، وقد يتساءل البعض أين تكمن العقلانية (المبدأ الأساس في هذه النظرية) في هذا النموذج؟ الجواب هو في الاستراتيجية العقلانية التي يعتمدها ويتبعها كل طرف من أجل تحقيق فوز على

خصمه، أي بزيادة مكاسبه إلى أقصى درجة، وتحميل خصمه كل الخسائر الممكنة.

من أمثلة تطبيقات هذه النظرية في العلاقات الدولية: الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001، وحربها على العراق عام 2003.

النموذج الثاني: اللعبة غير الصفرية (Non–Zero sum game)



يفترض هذا النموذج أيضاً وجود لاعبين، لكن القواعد المعتمدة هنا مختلفة عن تلك المعتمدة في اللعبة الصفرية، فكل طرف لا يتوقع ولا يسعى إلى تحقيق أقصى درجة من المكاسب على حساب الطرف الآخر، بل إن الخيارات المطروحة هي ألا يُكبِّد أي طرف الآخرَ

خسائر مفرطة، أو يغلق أمامه فرص المكاسب الممكنة والمتوقعة أي أن كل طرف يقبل بمكاسب وخسائر مقابل مكاسب وخسائر للطرف الآخر، فلا وجود هنا للربح الكامل لطرف مقابل الخسارة الكاملة للطرف الآخر أي أن كل طرف سيحصل على ربح وخسارة في مقابل ربح وخسارة للطرف الآخر، لا ربح كامل لطرف على حساب خسارة كاملة للطرف الآخر.

يتفق أغلب منظّري اللعبة على أن العلاقات الدولية يجب أن توضع في إطار مفاهيم اللعبة غير الصفرية متعددة الأطراف التي قد لا تعني أن خسارة طرف من الأطراف هي بمثابة مكسب للطرف الآخر.

إن السياسة الدولية هي في الغالب لعبة غير صفرية لمعظم اللاعبين حيث إن معظم الدول تصيغ قراراتها بالعقلانية، ولكن في كل عصر من العصور ثمة من يرى أن الأفضل له أن يدير العلاقة مع الطرف الآخر على أساس اللعبة الصفرية، والتاريخ يقدم نماذج كثيرة على هذه الحالة مثل "الصراع العربي–الإسرائيلي".

بين اللعبة الصفرية وغير الصفرية

لا شك في أن الكثير من العلاقات الدولية التي تتسم بسمات اللعبة الصفرية هي نتيجة الاتجاهات الإيديولوجية من جهة ودور نظم الاتصالات وتزايد نظر الجماهير في السياسة الدولية من جهة أخرى، لذلك من الأفضل عدم النظر للسياسة الدولية على أساس عدد اللاعبين فيها فقط، ولكن على أساس أنها أشكال عديدة متباينة في العدد والنوعية إذ لا يكفي أن نقول إننا نتعامل مع لعبة غير صفرية بل لا بد من تعريف هيكل اللعبة التي نبحثها، أي نحدد اللاعبين، وقواعد أهداف اللعبة، والأرباح والمكاسب والقيم التي يربطها اللاعبون بها، والبيئة العامة التي تجري فيها اللعبة والتفاعل بين مختلف الاستراتيجيات المستخدمة، وقد تبدو لعبة معينة في عيون قادة إحدى الدول بأنها صفرية في حين لا يرى الشعب ذلك.

يظهر واضحاً أن الفارق بين اللعبة الصفرية واللعبة غير الصفرية يكمن في طبيعة الفوز والخسارة، فعندما يتمكن طرف من تحقيق فوز كامل على خصمه مقابل خسارة كاملة لخصمه، فنحن أمام لعبة صفرية، وعندما يدرك الطرفان أن أياً منهما لن يتمكن من تحقيق فوز كامل على خصمه، ويسعيان من خلال المساومات إلى تقليل خسائره وزيادة مكاسبه، فنحن أمام نموذج لعبة غير صفرية، وهذا يعني أن

اللعبة الصفرية وغير الصفرية مرتبطة بالسلوك العقلاني للأطراف وبالنتائج المتحصّل عليها، والبدائل المتاحة أمامهم لتحقيق أهدافهم.[3]

ثالثاً: نظرية النظم

أ- التعريف بنظرية النظم:

تُعد نظرية النظم أهم المناهج المعاصرة في إطار النظريات الحديثة التي تقوم على أساس نقد النظريات السابقة سواء التقليدية أم السلوكية؛ لأن كلاً منهما ركز على أحد متغيري التنظيم (العمل والإنسان) باعتبار أن التنظيم نظام مقفل، بينما يُنظر للتنظيم في نظرية النظم على أنه نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة المحيطة به وذلك ضماناً لاستمرارية التنظيم، فهي بذلك تأتي بمثابة رد فعل لإخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في التوصل إلى إطار علمي مقبول لتحليل السلوك الدولي.

تتكون نظرية النظم من ثلاث فرضيات أساسية تتمثل في أن النظام الدولي في حقيقته وحدة عضوية حية ومتحركة تتمتع بالقابلية المستمرة للتطور والتغير، سواء ما يتعلق من ذلك بالسمات الأساسية المميزة للنظام أم بهيكله التنظيمي ونمط أدائه.

تقوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على وصف نسق من العلاقات بين المتغيرات السياسية أو نسق من المتغيرات المتفاعلة فيما بينها، ويُقصد عادةً من مفهوم النظام طبيعة الأنماط السلوكية القائمة بين عناصر الظاهرة السياسية.

إن دراسة أي تنظيم لا بد من أن تكون من منطق النظم بمعنى تحليل المتغيرات وتأثيراتها المتبادلة، فالنظم البشرية تحوي عدداً كبيراً من المتغيرات المرتبطة ببعضها، وبالتالي فنظرية النظم نقلت منهج التحليل إلى مستوى أعلى مما كان عليه في النظرية الكلاسيكية والنظرية السلوكية.

[3] للتوسع أكثر في النظريات الجزئية، وبما سيأتي لاحقاً في كل من نظريتي اللعبة والنظم، يمكن العودة إلى كتاب النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية للدكتور عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، من الصفحة 63 ولغاية 73.

ب- أجزاء النظام في نظرية النظم:

تقوم نظرية النظم على أجزاء يتكون منها النظام لها علاقة وثيقة ببعضها بعضاً، وهذه الأجزاء هي:

1. إن الجزء الأساسي في النظام هو الفرد (قائداً أو منفذاً)، وبصفة أساسية التركيب السيكولوجي أو هيكل الشخصية الذي يحضره معه في المنظمة، لذا فمن أهم الأمور التي تعالجها النظرية حوافز الفرد واتجاهاته وافتراضاته عن الناس والعاملين.
2. إن الجزء الأساسي الثاني في النظام هو الترتيب الرسمي للعمل أو الهيكل التنظيمي وما يتبعه من المناصب.
3. إن الجزء الأساسي الثالث في النظام هو التنظيم غير الرسمي وبصفة خاصة أنماط العلاقات بين المجموعات وأنماط تفاعلهم مع بعضهم وعملية تكييف التوقعات المتبادلة.
4. الجزء الأساسي الرابع في النظام هو تكنولوجيا العمل ومتطلباتها الرسمية، فالآلات والعمليات يجب تصميمها بحيث تتماشى مع التركيب السيكولوجي والفسيولوجي للبشر.

ج- أبرز الطروحات التي قدمها منظرو نظرية النظم:

طروحات تالكوت بارسونز:

يُعد تالكوت بارسونز أحد أهم منظري هذه النظرية حيث إنه قدم تصوراً نظرياً يمكن الاعتماد عليه كأداة تحليلية في تفسير العلاقات الدولية، وأطلق عليه (نظام الفعل) الذي يعمل من خلال ثلاثة متغيرات (الفاعل، الظروف، موجهات الفاعل) أي أن النظام يُدرك بدلالة هذه المتغيرات الثلاثة.

تتألف نظرية النظم العامة من مجموعة مفاهيم فلسفية يمكن تطبيقها في أي نظام، بحيث تعني "تفاعل وتداخل أجزاء يُنظر إليها ككل"، وعُرّفت نظرية النظم "بأنها كلٌّ منظم أو أجزاء لأشياء تم جمعها وربطها لتشكل وحدة كلية أو وحدة معقدة"، وفي تعريف آخر فإن النظام هو "مجموعة من الأجزاء تشمل الأفراد الذين يعملون معاً بشكل منظم بتفاعل مستمر للوصول إلى نهاية محددة أي أنها أسلوب تفكير التوجه نحو تحقيق الأهداف".

النظام هو نتاج عملية التفاعل التي يقوم بها الفاعلون، وبالتالي استمرار النظام مرهون برضا أطرافه وقناعتهم بما هم فيه، وهو ما يوجد التوازن بين أطرافه، لكن إذا رغب أحد أعضائه بتغييره فعليه العمل وفقاً للمتغيرات الثلاثة السابقة.

طروحات بارسونز، ألموند، دويتش، وآيستن:

يعطي بارسونز أهمية كبيرة للتوازن في النظام كوسيلة لمعرفة استقراره أو عدم استقراره، وبالتالي قدرته على الاستمرار ومعالجة مشكلاته التي قد تصيب أو تهدد بنيته الهيكلية.

ينضم إلى بارسونز كل من غابريل ألموند وكارل دويتش وديفيد آيستن في إقرارهم بفكرة النظام على الرغم من اختلافهم في طروحاتهم بهذا الصدد، فألموند يرى أن النظام يجسد أنماطاً من التفاعلات الموجودة في كل المجتمعات المستقلة، والنظام هو نتيجة للتفاعل بين عناصره، مهمته تحقيق التكامل والتكيف داخلياً وخارجياً عبر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.

أما كارل دويتش فيرى أن النظام هو درجة التفاعل وحرية تدفق ووصول المعلومات إلى صناع القرار لاتخاذ قرارات سياسية مناسبة، إذاً النظام لديه هو القدرة على صناعة قرارات ملائمة في ضوء تدفق المعلومات وحرية وسهولة انتقالها إلى مراكز صنع القرار.

بينما يركز آيستن في دراسته للنظم السياسية على حركة النظام السياسي، والتي يرى أنها تعتمد على طبيعة المدخلات والمخرجات، وهنا تشكل الحاجات والتدابير المدخلات الرئيسية بينما تمثل القرارات التي تحدد نظام توزيع المكاسب مخرجاته.

طروحات كابلان وماكليلاند:

حقيقةً، إن نظرية النظام وضعت أساساً افتراضاتها على الأنظمة السياسية المحلية أي داخل الوحدات السياسية، ولكن كل من مورتن كابلان وتشارلز ماكليلاند وجورج مودلسكي قاموا بسحب هذه النظرية من الوحدات السياسية الداخلية إلى النظام الدولي، ثم قاموا باعتمادها كوسيلة لتطوير وفهم العلاقات الدولية.

فيما يتعلق بمورتن كابلان، فقد اعتبر النظام معنى يتمثل في مجموعة المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجة كبيرة ومتغايرة في الوقت نفسه مع بيئتها، وبينها علاقات داخلية تميزها عن مجموعة المتغيرات

الخارجية، أما ماكليلاند فقد اعتبر نظرية النظم أداة لقياس وتفحص التفاعل داخل النظام ونظمه الفرعية، وأن هذه النظرية تعمل لتفحص العلاقات أو السلوك المتكرر الذي ينشأ في نظام معين، فيكون له رد فعل في نظام آخر.

طروحات مودلسكي:

النظام عند مودلسكي اتخذ فهماً آخر، فقد عرّفه باعتباره إطاراً تقيّمه متطلبات أو حاجات وظيفية أو بنيوية، والنظم الدولية تتكون من أهداف وعلاقات بين هذه الأهداف والقوى المرتبطة بها، وهذه النظم – بحسب مودلسكي – تحتوي على نماذج الأفعال والتفاعلات بين الجماعات والأفراد الذين يعملون من أجل هذه الجماعات.

يشير أسلوب مدرسة النظم إلى عملية تطبيق التفكير العلمي في حل المشكلات الإدارية، كما تطرح النظرية أسلوباً في التعامل ينطلق عبر الوحدات والأقسام وكل النظم الفرعية المكوِّنة للنظام الواحد، وكذلك عبر النظم المزاملة له، فالنظام أكبر من مجموعة الأجزاء.

أما مسيرة النظام فإنها تعتمد على المعلومات الكمية والمعلومات التجريبية والاستنتاج المنطقي، والأبحاث الإبداعية الخلاقة، وتذوق للقيم الفردية والاجتماعية ومن ثم دمجها داخل إطار تعمل فيه بنسق يوصل المؤسسة إلى أهدافها المرسومة.

طروحات مارسيل مرل:

اعتبر رواد هده المدرسة متل سليزنك وبارسون بأن المنظمات كائن حي، تكتسب حاجاتها من منظور حاجتها إلى البقاء، وتحتاج إلى التفاعل مع البيئة الخارجية لكي تستمر وتحافظ على وجودها، فهي نظام اجتماعي قائم على العلاقات المتبادلة بين أجزائها وأطرافها لتحقيق الهدف المنشود.

عليه، فإن النظام هو مجموعة من الأجزاء التي تشكل وحدة واحدة والتي تؤثر وتتأثر فيما بينها، ومع البيئة الخارجية المحيطة بها، وعلى الرغم من أن كابلن كان أول من حاول الاستفادة من نظرية النظم في ميدان العلاقات الدولية ليضع نماذج نظرية للنظام الدولي انطلاقاً من أن سلوك الأشخاص الدوليين تحدده عدد من القواعد التي يقبل بها هؤلاء من أجل استمراره، لكن ما قدمه مارسيل مرل من تطبيق واستخدامٍ لنظرية النظم في العلاقات الدولية يتجاوز بكثير كل الذي سبق ذكرهم، فمرل اقترح فكرة النظام

العالمي بوصفه مجموعة العلاقات التي يعرفها الأشخاص الدوليون الرئيسيون، أي الدول والمنظمات الدولية والقوى الوطنية، وميّز بينها وبين بيئة النظام التي تضم مجموع العناصر (طبيعية، اقتصادية، ديمغرافية، إيديولوجية) التي تؤثر على هيكلية ووظيفة النظام.

طروحات والتز:

تعبّر الكتابات التي قدمها والتز عن رؤية شمولية تأخذ في الاعتبار التداخلات والمؤثرات السياسية والاقتصادية والجغرافية والتاريخية، ويرى أن الأنظمة السياسية كافة كانت تدور حول عمل وتأثير القوى الدولية الرئيسة، وعليه ينبغي على النظام السياسي أن يعبر عن:

- المبادئ المنظّمة لترتيب الوحدات الدولية التي تتعايش مع نظام لا مركزي.
- طبيعة الوحدات الدولية ووظائفها، فالدول ستبقى الأساس في التفاعل داخل النظام.
- توزيع عناصر القدرة والنفوذ التي تتمتع بها الوحدات داخل النظام.

يمكن القول إن نظرية النظام يمكن أن تفسر لنا آلية أي وحدة كيانية طالما أنها تتكون من عناصر، ووسط تفاعلي، وعملية تفاعل، ونتائج مترتبة على عملية التفاعل.[4]

[4] المرجع السابق.

الخلاصة

هناك العديد من الاتجاهات الفكرية التي نظّرت للعلاقات العامة الدولية انطلاقاً من الجزء وصولاً إلى الكل، ولقد قام المفكرون والمتخصصون بتفسير علم العلاقات الدولية والتأسيس له بأبعاده الكلية والشمولية انطلاقاً من جزئياتٍ هامة.

من أهم نظريات العلاقات الدولية الجزئية نظرية اللعبة (التي تعد جزءاً من التأثير السلوكي على دراسة العلاقات الدولية في حالات التعاون والصراع على السواء)، ونظرية النظم (التي تعد أهم المناهج المعاصرة في إطار النظريات الحديثة التي تقوم على أساس نقد النظريات السابقة سواء التقليدية أم السلوكية).

التمارين

ضع نموذجاً لأزمة سياسية مفترضة بين دولتين، وقم بوضع حلول لها وفقاً لنظرية اللعبة، ويمكنك اختيار التفاوض في طرح الحلول وفقاً للنموذج الذي تراه مناسباً (اللعبة الصفرية – اللعبة غير الصفرية).

المراجع

1. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف: "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، بيروت، 1985.
2. عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، دار الشروق، عمان، 2010.

الوحدة السادسة

النظريات الكلية في العلاقات الدولية

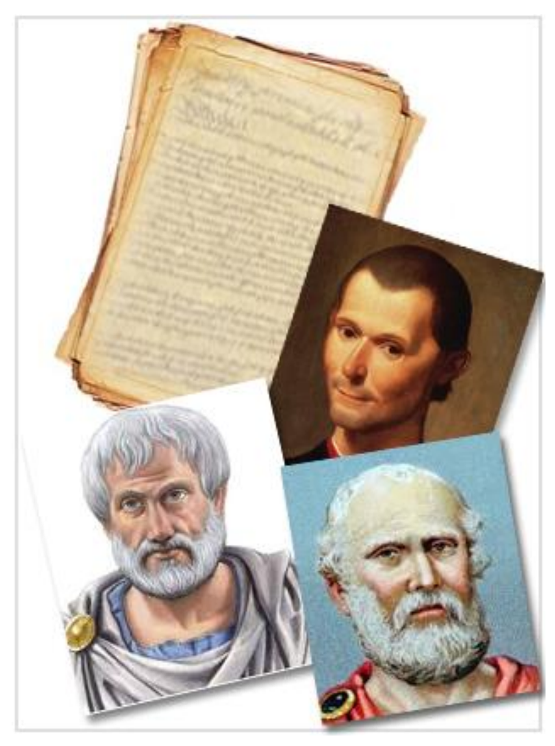
مقدمة



تقيم الدول فيما بينها علاقات متنوعة ومختلفة تعاونية وصراعية، ومن أجل دراسة وفهم أنماط هذه العلاقات ومحاولة وضع معايير لعملها وتطبيقها، وقواعد لعملها جاء علم العلاقات الدولية لفهم الظواهر الدولية في أسبابها والعوامل المؤثرة والمحددة لها.

في هذا الإطار قدّم علم العلاقات العامة الدولية مقاربات وأفكاراً ونظريات لدراسة هذه العلاقات بين الدول بمختلف أوجهها ومستوياتها وأنماطها أي التركيز على مجمل الأحداث والعلاقات الدولية، وليس الأحداث الخاصة.

نظرة على تاريخ نظريات العلاقات الدولية



تعددت نظــريات العلاقات الدولية واختلفت في تفسيراتها للعلاقات في المجتمع الدولي والنظام الدولي وأطـرافه، والعوامل المؤثرة فيه، كذلك في تحديدها وضبطها لعلاقات السلم والحرب بين الدول، والعلاقات الدبلوماسية فيما بين الأطراف الفاعلة فيها، وتعود الجهود الكبيرة التي قدمها المفكرون والمتخصصون والمهتمون والفاعلون في الشأن الدولي حول طبيعة العلاقات بين الدول إلى بدء ظهور الفكر السياسي عند الشعوب القديمة، فبينما يُرجع البعض الأفكار الأولى التي طُـرحت في العلاقات العامة الدولية إلى النصوص القديمة في الهند والصين، واليونان (أفلاطون وأرسطو)

وإيطاليا (ميكافيللي)، يُرجعها البعض الآخر إلى كتابات بيير دبوي (في القرنين الرابع عشر والخامس عشر)، وإيميري كرييه (في القرنين السادس عشر والسابع عشر)، وديو دو سولي وسان بيير ووليام بن، وروسو وبنثام (في القرنين السابع عشر والثامن عشر) إلا أن التاريخ الدقيق لظهور العلاقات العامة الدولية كنظرية وعلم وتيار محدد بذاته، فيعود إلى مرحلة الحرب العالمية الأولى.

تشير الوثائق العلمية إلى أن القضايا الأساسية المتعلقة بعلم العلاقات الدولية، كما تناولها المفكرون منذ عام (1648) والمرتبط بنشأة الدول القومية، وحتى عام (1914) تاريخ الحرب العالمية الأولى، كانت تركز على قضايا محددة تختص بالمجتمع الدولي والعلاقات بين أطرافه، وهذه القضايا كانت حقيقةً انعكاساً واضحاً للأوضاع السائدة آنذاك في أوروبا أبرزها فكرة الدولة القومية ذات السيادة (أصولها ووظائفها والقيود المفروضة على السلطة الحكومية)، وفكرة المصير القومي للدول والاستقلال، وفاعلية الدولة القومية في مجتمع دولي غير ثابت، وتقسيم العالم إلى وحدات ذات سيادة كنتيجة طبيعية لتطورات العلاقات بين المجتمع الدولي.



على الرغم من أن مساهمة هؤلاء المفكرين ألقت الضوء على المشكلات الكبرى التي تواجهها الدول القومية إلا أن هاجسهم الأساس كان الوصول إلى أكثر الأشكال فعالية في إدارة الدولة، وبالتالي إدارة العلاقات بين الدول، وفي هذا الإطار برزت مقاربات عدة للإجابة عن السؤال المركزي لدى المختصين بالعلاقات الدولية كان أبرزها تصوران أو منظوران رئيسان تنازعا السيادة على دراسة وتحليل العلاقات الدولية هما: المنظور المثالي، والمنظور الواقعي، وفي ثناياهما تعددت المنظورات أو الرؤى أو الاتجاهات التحليلية الفرعية.

المنظور المثالي والمنظور الواقعي في العلاقات الدولية

أهمية النظريتين المثالية والواقعية في العلاقات الدولية والصراع بينهما

شكلت المدرستان المثالية والواقعية الأساس العلمي والفكري لعلم العلاقات العامة الدولية، أو كما يطلق عليه اصطلاحاً العلاقات الدولية، وقد عزز من أهمية ودور وفعالية كل من النظريتين المثالية والواقعية حجم ونوعية التحولات الجذرية التي شهدتها العلاقات الدولية في القرن العشرين من حيث نطاق تفاعلها وتنوع قضاياها ومشكلاتها ما جعل من دراسة وتخصص العلاقات الدولية على درجة عالية من التعقيد والتشابك.

ودخلت كلا النظريتين (المثالية والواقعية) التين كانتا سائدتين منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى دخلت في جدل كبير يتعلق بأفضلية أي منهما في فهم وتفسير الواقع الدولي. انطلاقاً من ذلك، أصبحت العلاقة بين كل من المدرسة الواقعية (التي تنقسم بدورها إلى تيارات عدة مثل الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الجديدة، والواقعية البنيوية، والواقعية النيوكلاسيكية) والمدرسة المثالية في صدام وصراع، انتهى بسيادة النظرية الواقعية على العلاقات الدولية، وأصبحت منذ الحرب العالمية الثانية النموذج المهيمن في حقل نظريات العلاقات الدولية، وهو ما سنأتي على شرحه تفصيلاً في الوحدة التالية.

بغض النظر عن الخلاف بين المثالية والواقعية من حيث الأفكار والمبادئ والتطبيق إلا أن كلا النظريتين – كما أسلفنا – تشكل عمود الأساس الفكري والتأصيلي للعلاقات الدولية، وهما النظريتان الأبرز في النظريات الكلية التي تدرس وتنظّر وتؤسس وتفسر للعلاقات بين الدول بكل أبعادها.

بين النظريات الجزئية والنظريات الكلية في العلاقات الدولية

يذهب بعض المتخصصين والدارسين في العلاقات الدولية إلى دراسة هذا المجال وفقاً للصورة الكلية له، وهم على خلاف أصحاب النظريات الجزئية، يرون أنه من الضروري تشكيل انطباعاتنا عن دوافع السلوك وأنماط العلاقات وطبيعة الروابط بين الدول حتى نتمكن من الفهم الدقيق لأنساق العلاقات الدولية واتجاهاتها وتطورها، فالنظرية الجزئية ليست قادرة على الفهم الدقيق للعلاقات الناشئة أو المتطورة بين الدول أي أن النظريات يجب أن تتمتع برؤية شمولية تُعين على كشف الخصائص التي

يتميز بها المجتمع الدولي وطبيعة العلاقات القائمة بين أعضائه، وهي علاقات إما أن تكون تصارعية أو تعاونية، أو تجمع البعدين معاً.

أولاً: النظرية المثالية في العلاقات العامة الدولية:

تمهيد

تعد النظرية المثالية إحدى الاتجاهات المعيارية الكبرى في دراسة وتحليل العلاقات الدولية، وهي من أول الاتجاهات الفكرية التي اهتمت بالعلاقات الدولية والتنظير لها انطلاقاً من القيم المثالية، وأن الفكر الإنساني هو الحكَم الأعلى في القضايا الأخلاقية.

ينطلق أصحاب المنهج المثالي في دراسة العلاقات الدولية من مقدمات عقائدية أو ميتافيزيقية أو أخلاقية وصولاً إلى التحليل الفلسفي للقول "بما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية حتى تكون فاضلة أو مثالية"[1] أي الانطلاق من دراسة كيف يجب أن تكون العلاقات الدولية.

تشتمل النظرية المثالية – في الواقع – على ثلاثة طروح فكرية:

1- المجتمع الدولي مكوَّن من دول مستقلة ذات سيادة تقيم علاقاتها فيما بينها من خلال مصالحها القومية، والبحث عن السلطان في ظل توازن القوى (تتلاقى هنا مع جوهر المدرسة الواقعية).

2- المجتمع الدولي قائم على أساس الهيمنة والاستغلال، فالدول القوية تهيمن على الأضعف منها وتستغلها، فالعلاقات الدولية تجسد هنا (في هذه الثنائية) العلاقة بين مراكز قوى متبوعة وأخرى تابعة.

3- المجتمع الدولي هو مجتمع عالمي أو هو جماعة عالمية تتميز بالعلاقات عبر الوطنية القائمة بين أفرادها أي أن العلاقات تتم بين فواعل دولية وتجمعات بشرية تتداخل العلاقات فيما بينها، وتتنوع في مضامينها وأهدافها.[2]

د. محمد منذر: "مبادئ في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص30.[1]

- عبد القادر محمد فهمي: "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، مرجع سابق، ص83-84.[2]

التعريف بنشأة ومفهوم المثالية:

متى ساد التيار المثالي في العلاقات العامة الدولية؟

ساد التيار المثالي بين الحربين العالميتين (1918 – 1939)، أي في الحقبة نفسها التي تأسست فيها دراسة العلاقات الدولية بوصفها علماً متخصصاً مستقلاً، ونحا المثاليون بدراسة العلاقات الدولية إلى تأكيد مكانة العقل والأعراف والمؤسسات الدولية بوصفها أدوات لمنع الحروب والصراعات، ودعوا إلى عقد ولاء البشر لمصالح جماعية شاملة، كما شجبوا ما يسمى بسياسة الأمر الواقع، وسياسة توازن القوى التي لم تحُل دون اندلاع الحروب الأوروبية، والحرب العالمية الأولى، وكان من أبرز مفكري المثالية الرئيس الأمريكي الأسبق ودرو ويلسون صاحب اقتراح إنشاء عصبة الأمم، وألفريد زيمرن صاحب كتابThe League of Nations and The Rule of Law ، الصادر عام 1936.

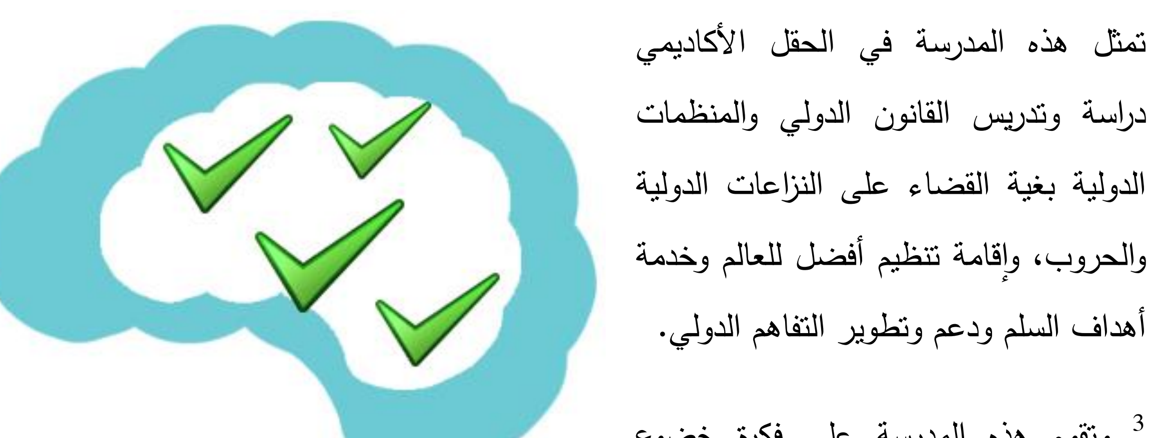
من أين يستمد أنصار المنظور المثالي رؤيتهم للعلاقات الدولية؟

يستمد أنصار هذا المنظور رؤيتهم للعلاقات الدولية من الأديان السماوية، والتعاليم والفلسفات الإنسانية التي تهتم بوضع الضوابط والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، وتركز المدرسة المثالية على مخاطبة عقل الإنسان وقلبه، واستثارة الجوانب الخيّرة في الطبيعة البشرية بهدف الارتقاء بالسلوك الإنساني، والعمل على أن يأتي هذا السلوك متماشياً مع القواعد الأخلاقية التي تحض على قيم التعاون بدلاً من الصراع، وعلى السلام بدلاً من الحرب، وعلى العدالة بدلاً من الظلم، وعلى الحب والإخاء والكرم بدلاً من الكراهية والحقد والأنانية، كما يستمد المثاليون بناءهم الفكري من روافد عدة تمثلت في أعمال عصر النهضة والتنوير وليبرالية القرن التاسع عشر، ومثالية الرئيس الأمريكي ولسون في القرن العشرين أي أن نشأة المدرسة المثالية بعد الحرب العالمية الأولى جاءت نتيجة ازدياد المطالب العالمية بإيقاف الحروب التي كانت من أبرز مسبباتها الأساسية الاتفاقيات السرية بين الدول وسياسات بعض الدول والتحالفات التي كانت تُعقد.

ينطلق المثالي من أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد سواء في إطار المجتمع الوطني أم الإطار الدولي، ويرى المثالي أن واجب الفرد الخضوع للقوانين والقواعد التي وُضعت لخدمة المجتمع، ويستند المثالي إلى مسلّمة انسجام المصالح (Harmony of Interests) ليُعِد أن هناك توافقاً طبيعياً بين

المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة، فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية يعمل لمصلحة الجماعة، وعندما يدعم مصلحة الجماعة فهو يدعم مصلحته، وبالتالي شكلت المثالية مقترباً أخلاقياً قانونياً ركز على بناء عالم أفضل خالٍ من النزاعات، وانطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية.

ما هي الأفكار التي تقوم عليها المدرسة المثالية؟



تمثل هذه المدرسة في الحقل الأكاديمي دراسة وتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية بغية القضاء على النزاعات الدولية والحروب، وإقامة تنظيم أفضل للعالم وخدمة أهداف السلم ودعم وتطوير التفاهم الدولي.

[3] وتقوم هذه المدرسة على فكرة خضوع الدول إلى قواعد القانون الدولي العام ودور القانون الدولي في ضمان وصيانة الأمن والسلام

العالمي حيث يُعِد المثاليون أن الضمير الإنساني هو الحكَم الأعلى في القضايا الأخلاقية بين الدول، وبالتالي القانون الحاكم في ضبط العلاقات الدولية، وهي الفكرة التي اشتغل عليها البريطاني جيرمي بنتهام لبلورة المفاهيم والمقولات الأساسية في النظرية المثالية.

كان لأفكار بنتهام الأثر الأبرز في انتشار التيار المثالي، ولاسيما فكرته عن الأخلاقية العقلانية حيث وضع الخير ضمن المفاهيم الأخلاقية العقلانية التي يجب على الجميع التمثل بها في العلاقات، وعرّف

[3] سعد حقي توفيق: "مبادئ العلاقات الدولية"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.

الخير بأنه إعطاء أكبر درجة من السيادة لأكبر عدد من الناس رافضاً مقولة وجود مقاييس عديدة للخير والشر.

ستزداد أهمية الأفكار المثالية مع جيمس ميل تلميذ بنتهام والذي أكمل مسيرة أستاذه مضيفاً عليها أهمية الرأي العام وضرورة الاعتماد عليه[4]، فالرأي العام يتمتع حينئذ بصواب وصحة اختياره، ويعمل بالتالي حسب هذا الاختيار الصحيح، أما الأداة الفعالة في تثبيت مثل هذه الأفكار فهي نشر المعرفة التي تسمح لكل إنسان أن يفكر بشكل صحيح وسليم، وبالتالي أن كل من يفكر بهذا الشكل الصحيح والسليم لا بد من أن يتصرف بالشكل ذاته.

اهتمت المثالية بدراسة المنظمات الدولية وتتبع دورها في المجتمع الدولي، وقد ساهم ميثاق عصبة الأمم في بلورة مقاييس كثيرة استعملتها المثالية كمعايير لمدى توافق سياسات الدول مع السلوكية الدولية التي يُفترض أن تنتهجها، ولقد نشأت المثالية من مصادر فكرية وفلسفية عديدة كانت سائدة في القرون الماضية في أوروبا، وكانت المثالية فردية من حيث اعتبار الضمير الإنساني الحكَم الأعلى في القضايا الأخلاقية.

إن جوهر القضية الأخلاقية والسياسية التي طرحتها المدرسة المثالية يتمحور حول الطموح لبناء عالم أفضل عبر تجاوز الفجوة القائمة في العلاقات الدولية، والتي شكلت الحرب العالمية الأولى مثالاً واضحاً عليها، لذلك نادت هذه النظرية بـ "الحكومة العالمية" التي تقوم بمهام التنسيق بين مصالح مختلف الدول تفادياً للصراع والحروب، وترتكز فكرة الحكومة العالمية هذه على الانسجام والتناسق بين مصالح الفرد والجماعة.

تُعرف النظرية المثالية بأنها توجه فلسفي مقابل للمادية، ويؤكد هذا التوجه على المثال الذي ينبغي أن يكون، والذي يجب على الواقع أن يتغير ليتطابق معه، وينطلق من أولوية الروح أو الوعي، ويقول بتعالي القيم والمثل في الحياة العملية، بينما يُنظر إلى المادة على أنها شيء ثانوي مشتق.

[4] ناصيف يوسف حتي: "النظرية في العلاقات الدولية"، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص20-21.

علامَ ينصب تركيز المدرسة المثالية؟ الدولة؟ أم الفرد؟

وفي إطار دراسة العلاقات الدولية لم تركز المثالية على مفهومي الدولة والنظام الدولي بقدر ما اتجهت فرضياتها ومقترحاتها نحو مفاهيم الفرد والرأي العام والبشرية، فالقضية السياسية والأخلاقية الأساسية التي عَدت المدرسة المثالية أنها تواجهها كانت قضية الفجوة القائمة في العلاقات الدولية بين الواقع المتمثل بالحرب العالمية الأولى والطموح في بناء عالم أفضل.

يعطي بعض المثاليين دوراً للقانون، ويرون أن الأخلاق ضرورية في علاقات الناس العادية وحياتهم الاجتماعية والشعور المجتمعي وفي تنظيم وترتيب العلاقات الإنسانية في المجتمع، وهي كذلك ضرورية للعلاقات بين الدول، فالطبيعة الإنسانية تقوم على المعاملة الجيدة والمساواة بين الدول بوصفهم لاعبين في السياسة الدولية، والدولة هي امتداد للإنسان وتسعى وتبحث من أجل تحقيق الإنسان المثالي، وبالتالي استقرار العلاقات الدولية هو في حقيقة الأمر استقرار للعلاقات الإنسانية في المجتمع الدولي.

هذا يعني أن المدرسة المثالية تركز على الناس أكثر من الدول؛ لذلك ينصب اهتمامها الرئيس على التشابه بين اللاعبين الدوليين أي تعزيز المثاليات الإنسانية.

ويرى المثاليون أنه لا بد من رفع دور الأخلاق إلى المستوى الذي تصبح فيه راسخة بدرجة عالية في المؤسسات الدولية، وتصبح فيه جزءاً من البيئة الاجتماعية لصناع القرار السياسي إلى الحد الذي لا تصل فيه المصالح والأهداف المتعارضة مع هذه القواعد إلى مرحلة حادة تؤدي إلى الزيادة من درجة احتمال نشوب الحرب. إن الاعتقاد السابق – في حال تم تبنيه – يساعد على إقامة مجتمع مندمج يصبح أساس البناء القيَمي لأعضاء المجتمع الدولي.[5]

متى تبلورت المثالية كمدرسة مستقلة؟

لم تتبلور المثالية كمدرسة لها قواعدها ومفكروها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث كان المناخ متاحاً لها كصوت يرفض الحرب، ويدعو إلى تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية بعيداً عن الحرب والدمار، مستندين في ذلك إلى المآسي والآلام الكبيرة التي ألحقتها الحرب العالمية الأولى بشعوب العالم ودوله، لذلك وجد المثاليون الفرصة المثالية حينها للوقوف في وجه كل القيم الدولية

[5] توم بوتومور: "مدرسة فرانكفورت"، ترجمة سعد هجرس، ط1، دار أويا، لبنان، 1998.

السائدة في العلاقات الدولية، ثم قاموا بطرح جملة من المبادئ ترتكز على الحقوق والواجبات الدولية للدول إزاء بعضها بعضاً، وتنسيق المصالح القومية كوسيلة للحفاظ على الأمن والسلم العالميين عبر احترام الرأي العالمي العام، والسلوك الدولي المستند إلى القانون الدولي العام.

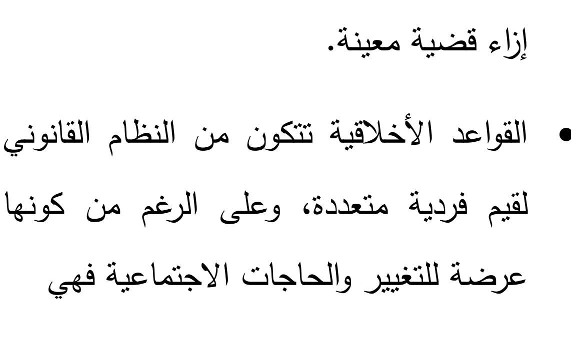
متى ازدهرت أفكار النظرية المثالية؟

يعتقد الباحثون في نظرية العلاقات الدولية أن أهم فترة ازدهرت فيها أفكار النظرية المثالية كانت ما بعد الحرب العالمية الأولى والتي تزامنت مع إنشاء عصبة الأمم (شكلت تمثيلاً لتطبيق الفكرة المثالية)، وأفكار الرئيس الأمريكي ويلسون المثالية التي نادى بها في مؤتمر فرساي عام 1919 في فرنسا حيث طالب بعالم أكثر أمناً، وضرورة نبذ اللجوء إلى الحرب لحل المشكلات السياسية، ورفض المعاهدات السرية بين الدول بشكل يجعل العالم يلجأ إلى الأدوات القانونية والسياسية في التعامل مع مشكلاته وتحدياتها.

ما هي مبررات التأثير القوي للقواعد الأخلاقية في العلاقات الدولية؟



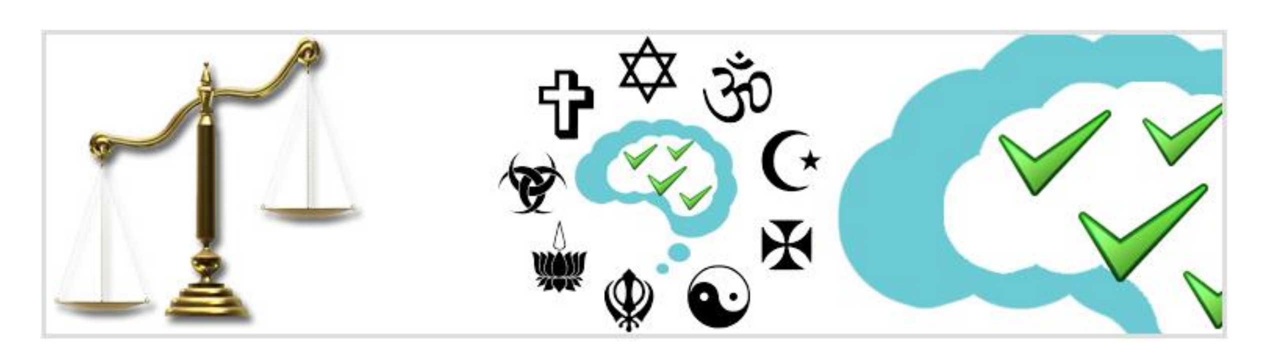
من وجهة نظر المثاليين هناك مبررات تجعل من القواعد الأخلاقية تملك التأثير القوي في العلاقات الدولية أكثر من المصالح، ولقد حدد الأستاذ حقي هذه المبررات في النقاط التالية:



- القواعد الأخلاقية وُضعت في صيغ عامة وواسعة، وأصبحت موضوعاً لتفسيرات مختلفة إزاء قضية معينة.
- القواعد الأخلاقية تتكون من النظام القانوني لقيم فردية متعددة، وعلى الرغم من كونها عرضة للتغيير والحاجات الاجتماعية فهي تتطلب وضع قيم جديدة.

- القواعد الأخلاقية ضعيفة تجاه السلوك بسبب اختلاف الحدة التي تتمسك بها القواعد؛ لذا فإن تدرجات التوترات محددة جزئياً من قبل القاعدة الأخلاقية للحفاظ على المجتمع ومن قبل الجزء الواسع من الثقافة ومصالح الجماعة.

البعد الديني في النظرية المثالية:



تشكل الأديان المادة الرئيسة لأغلب المبادئ والقيم التي نادى بها المثاليون كمرتكزات وأسس في العلاقات الدولية، وذلك انطلاقاً من أنها أي الأديان الوعاء الذي يشمل كل الأخلاق والقيم والالتزامات والحقوق والواجبات، أي باعتبارها النظام المتكامل للتقييم السياسي، فهي المصدر الأخلاقي الأول للقيم التي يجب اتباعها، وبالتالي التي من الممكن تحويلها إلى قواعد أخلاقية في التعامل بين الدول.

فالأديان تشكل نظاماً قيَمياً متكاملاً يرتب ويصنف الأفعال السياسية للفاعلين الدوليين ضمن فئات ومستويات محددة ومعينة، على سبيل المثال تشكل النزاعات المسلحة والحروب والإبادات الجماعية جريمة إنسانية وفقاً للمثاليين تجب مكافحتها وإدانتها[6]، ووقوع مثل هذه الأعمال والجرائم يشكل إساءة مباشرة للنظام الدولي الذي تحدث فيه.

فالعلاقات الدولية لا يمكن لها أن تكتسب الاستقرار في ظل غياب قانون دولي (مصدره المبادئ الأخلاقية الإنسانية المشتركة) يتمتع بمكانة وقوة في ضبط وتنظيم سلوك الفاعلين الدوليين، ولاسيما في إدارة العلاقات بين الدول، ومعالجة الإشكاليات والتحديات التي تعترضها، وفض المنازعات بالطرق السلمية، فالقوانين وحدها هي القادرة على إلزام الأعضاء والفاعلين الدوليين على اعتماد معايير في علاقاتهم، والخضوع لقوانين في نزاعاتهم.

[6] المرجع السابق.

لذلك يُعدُّ المثاليون دعاةً إلى اعتماد القانون الدولي، وإلى دراسة وتدريس القانون الدولي من أجل القضاء على النزاعات وإقامة نظام دولي أفضل لكل الشعوب يكون من شأن الاتفاق عليه والالتزام بتطبيقه تحقيق السلم والأمن الدوليين، وتطوير مفاهيم وصيغ العلاقات التعاونية بين الفاعلين الدوليين، وبحسب المثاليين فإن التجسيد الفعلي لهذا القانون الدولي المنشود يكون عبر منظمات دولية تنشأ من أجل وضعه وتطبيقه، ولعل أبرز من دعا إلى هذه الفكرة كل من جيمس برايلي، وكلايد إيتليون، وشارلز فانويك حيث أسهموا جميعهم في وضع الأسس الكبرى لنظرية قيَمية معيارية بهذا الصدد.

أي أن المنظمات الدولية – بحسب النظرية المثالية – هي الإطار الدولي الفعال القادر على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين باعتبارها قوة إلزامية تخضع لها كل الأطراف في النظام الدولي، لذلك سعوا باتجاه إنشاء نموذج لهذه المنظمات، وكانت عصبة الأمم هي التمثيل الفعلي لأفكارهم ولاسيما بما حملته من مبادئ لحماية الأمن والسلم الدوليين، والتعاون والمساواة بين جميع الدول.

اعتقد المثاليون أن القدرة على إنشاء هذه المنظمات الراعية للعلاقات بين الأطراف الدولية سيعني القدرة على ضبط السلوك الدولي (السياسات الخارجية للدول) وتحديد ما هو شرعي منها، وما هو غير شرعي، وبالتالي تقييم سلوك الدول وفقاً لهذا المعيار.

المنهجية التي اعتمدها أصحاب المدرسة المثالية:

تتلخص القواعد المنهجية التي اعتمدها المثاليون في إطار سعيهم إلى ضبط العلاقات العامة بين الدول عبر معايير محددة وواضحة ومباشرة لجميع الأطراف الفاعلة في جملة من القواعد أبرزها:

1. لما كانت الدولة تشكل امتداداً للإنسان، فإن طبيعة الدول خيّرة، انطلاقاً من أن الطبيعة البشرية خيّرة في مجملها، وهو ما يعني أن العلاقات بين الدول (كما هو الحال عند الأفراد) تكون باتجاه التعاون والوئام، وليس الصراع والتنافس، من هنا يجب أن تكون طبيعة العلاقات بين الدول هي التعاون والتنسيق فيما بينها، وليس التنافس والصراع.

2. إن مساعي البشرية عبر مختلف مراحل تطورها كانت هادفةً إلى تطوير وتنويع الحضارة الإنسانية، وهو الأمر الذي يشكل انعكاساً في إطار العلاقات الدولية، فرغبة الأفراد والدول في تعميم ونشر

الرفاهية والثقافة والحضارة بين بعضهم البعض هو السمة الغالبة بين الدول، وإن وجود مثل هذه الرغبة والعمل كفيل بحد ذاته في تدعيم أواصر التعاون بين الأطراف الدولية، وبالتالي تدعيم ركائز السلم والأمن الدوليين، ولو كان الصراع والتنافس هو الأساس في علاقات الأفراد – الدول، لما كان هناك تواصل وتلاقح بين مختلف الحضارات والشعوب.

3. إن السلوك البشري السلبي للأفراد أو الدول (والذي يحدث في أحيان عدة) لا يعد ناتجاً عن الطبيعة البشرية للأفراد والشعوب، بل عن وجود مؤسسات فاسدة وتنظيمات هيكلية مستبدة تدفع بالأفراد إلى ارتكاب حماقات وسياسات غير رشيدة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب التي تهدد الأمن والسلم الدوليين.

4. طالما أن الصراعات والحروب موجودة بسبب عدم وجود قانون دولي يحكم العلاقات بين الأطراف الدولية، فإن تهديد الأمن والسلم الدوليين أمر لا مفر منه، لكن ذلك يجب أن يدفع بشدة باتجاه التصميم على القضاء على الحروب، وتصحيح مسار وآلية عمل المؤسسات العامة في كل الدول ولاسيما تلك المتعلقة بالدفاع والاستخبارات، فعند وجود قوانين تفرض رقابة صارمة وقيود على عمل تلك المؤسسات وخصوصاً فيما يتعلق بخارج حدودها الوطنية فإن من شأن ذلك تقليل فرص اندلاع الحروب، وبالتالي الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، الأمر عينه يجب تطبيقه مع الشركات متعددة الجنسيات ولاسيما شركات الأسلحة التي تسعى إلى رفع نسب مبيعاتها وتجربة إنتاجها ما يدفعها باستمرار إلى دعم وزيادة فرص اندلاع الحروب التي تشكل تهديداً مباشراً للأمن والسلم الدوليين.

5. لا يمكن مكافحة الحروب بالجهود الفردية، فهي تعد تعبيراً عن مشكلات دولية، وبالتالي فإن علاجها ومكافحتها يتطلب جهوداً جماعية لمنع وقوعها، أو مكافحتها في حال وقوعها من أجل الحفاظ وتدعيم الأمن والسلم الدوليين، فالتفاعل والانسجام بين الدول من شأنه أن يقود إلى التعاون والتنسيق المستمر، وبالتالي تعزيز وجود الأمن والسلم، ويشكل عائقاً أمام المساعي التي قد تقوم بها بعض الدول في سعيها إلى تحقيق مصالحها والتي قد تشكل تهديداً للسلم العالمي.

إن اعتماد المثاليين على ضوابط منهجية في آليات تفكيرهم وعملهم لضبط وتنظيم وتفسير العلاقات بين الدول والأطراف الدولية الفاعلة في العلاقات الدولية، أدى لاحقاً إلى وضعهم لجملة معايير في تعاملهم مع القضايا الدولية، فرضتها منهجيتهم في التفكير والعمل، وتتجلى هذه المعايير في ثلاثة رئيسة هي: الأخلاقيات (Moralism)، التفاؤل (Optimism)، والدولية أو الاتجاه نحو العالمية (Internationalism).



إن المعايير الثلاثة السابقة تشير إلى أن الآلية والمنهجية التي فكر بها المثاليون لعلاج المشكلات ومكافحة التحديات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين تفترض وجود أطر ناظمة للعمل، من هنا يمكن القول – كما سبق الإشارة إليه – إن معالجة الأزمات الدولية يجب أن تتم بجهود جماعية للمجموعة الدولية، فالجهود الفردية غير مجدية بالمشكلات والحروب الجماعية، وبالتالي نحن بحاجة إلى أطر يتم من خلالها العمل الجماعي المشترك لحماية النظام الدولي وتطوير العلاقات بين أطرافه وفواعله.

أما أبرز وأهم هذه الأطر – كما يراها المثاليون – فهي المؤسسات والمنظمات الدولية (عصبة الأمم، هيئة الأمم) التي من شأنها أن تشكل مركز الاتصال بين أطراف المجتمع الدولي، وبالتالي الحارس والمنفذ على ضمان تطبيق القانون الدولي في العلاقات الدولية، كذلك من بين الأطر الأدوات المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، كالأدوات القانونية والسياسية من قبيل القضاء الدولي والتحكيم والوساطة والمفاوضة، ويضاف إليها ضرورة نزع السلاح وإيقاف حرب وسباق التسلح لما تشكله من تهديد حقيقي على استقرار النظام الدولي.



لقد شكلت أفكار المثاليين فرصة مهمة للمجتمع الدولي بعد خروجه من حرب عالمية أولى مدمرة كي يؤسس نمطاً جديداً في علاقات أطرافه، لكن طبيعة المصالح التي تقوم عليها السياسات الخارجية للدول والأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية لا يمكن لها أن ترتكز إلى مبادئ وقيم أخلاقية ومثالية في تعاملها الخارجي، فالأولوية لكل دولة هي تحقيق مصالحها، وطالما أن مصالح الدول متباينة ومختلفة، من هنا صعوبة اعتماد معايير أخلاقية في السياسية الخارجية.

هذا الأمر، أكدته التطورات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، فالكوارث والنزاعات التي وقعت، ودخول العالم في حرب باردة امتدت لسنوات عدة، دحضت وبشكل واضح صلاحية المبادئ الكبرى التي نادت بها المدرسة المثالية في العلاقات الدولية، فالمثاليون قدموا تصوراتهم لما يجب أن يكون عليه المجتمع الدولي، ولم يهتموا بدراسة ما هو عليه الواقع الدولي كائن، فالتوترات الكامنة بين الدول لا يمكن إزالتها بمبادئ أخلاقية، وهو ما يعكس فجوة حقيقية بين النظرية المثالية من جهة والواقع السياسي الدولي من جهة أخرى نتيجة إغفالها لدور القوة في تفسير ونشوء الأحداث.

ما دفع المفكرين إلى البحث عن مداخل أخرى غير المبادئ المثالية والأخلاقية لضبط العلاقات الدولية، وفي مقدمتها المدرسة الواقعية، لتحل محل المثالية وتشكل رد فعل عليها، حتى أصبحت المدرسة الواقعية هي النموذج المهيمن على حقل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا.

ثانياً: المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية:

تمهيد



تعد الواقعية توجهاً نظرياً في دراسة العلاقات الدولية، نشأت في الأوساط الأمريكية بين الحربين العالميتين كردة فعل على المدرسة المثالية التي اعتمدت على مبادئ أخلاقية ومثالية في فهمها وتفسيرها للعلاقات الدولية، حيث هدفت هذه المدرسة إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والأطراف الدولية الفاعلة في العلاقات الدولية، وتحديد وفهم العوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض، وذلك بالاستناد إلى جملة من المسلمات النظرية القائمة على فكرة أن الأصل في العلاقات الدولية هو الصراع، وأن الإنسان أناني بطبعه، وإذا كانت المدرسة المثالية سعت إلى دراسة الواقع الدولي والعلاقات الدولية كما يجب أن تكون عليه، فإن المدرسة الواقعية جاءت لتدرسهما كما هما كائنان في الواقع أي لتدرس وتحلل ما هو قائم في العلاقات الدولية، ولاسيما سياسة القوة والحرب والنزاعات.



لقد أدى انهيار آمال المثاليين، وبخاصة بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى ظهور أفكار ونظريات جديدة تفسر ما عجزت عنه المدرسة المثالية في العلاقات الدولية، وقد كان الاتجاه الواقعي من أبرز الاتجاهات حينها وأهمها، كما شكل ظهور كتاب "السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلم" الذي وضعه هانز مورغانثو البداية الفعلية الأساسية للاتجاه الواقعي، ولاسيما أمام الأثر الكبير الذي تركه

في مؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية للكثير من الدول حيث تحول هذا الكتاب إلى دليل عمل العديد من الدول وخصوصاً الغربية منها.

أمام عدم نجاعة الاتجاه المثالي هيمن المدخل الواقعي منذ بداية انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الستينيات من القرن العشرين، وأصبحت كل الطروحات المتعلقة بالعلاقات بين الدول وسبل تطويرها وضبطها تستند إلى الواقعية وأفكارها إلى الدرجة التي ستدفع في مرحلة لاحقاً إلى نشوء مدارس متعددة عن الواقعية ذاتها مثل الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية التي أسسها كينيث والتز في كتابه الشهير "نظرية السياسة الدولية".

التعريف بالاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية:

الفرق بين الواقعية والمثالية



لقد تميزت المدرسة الواقعية عن سابقتها المثالية بأنها لم تسعَ إلى تقديم أفكار ومقترحات وأفكار حول ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية بل إلى فهم ما هي عليه العلاقات الدولية فعلياً، ولقد حاول الواقعيون الحصول على إجابات عن أسئلة دقيقة، وعدم الاكتفاء بطرح أفكار قد تكون قابلة أو غير قابلة للتطبيق، ومن اللافت للانتباه أن هذه الأسئلة لاتزال مطروحة من قبل الأكاديميين والمهتمين بالشؤون الدولية منذ الستينيات وحتى يومنا هذا ما يعني أن الواقعية هدفت إلى تقديم نظرية سياسية لتحليل وفهم واستيعاب الظواهر الدولية.

رؤية الواقعيين للحرب والسلم

يرى الواقعيون أن الحرب هي القدر الحقيقي والثابت والدائم للإنسان، وعلى الرغم من أن السلام مطلوب وغاية منشودة إلا أنه غير ممكن التحقق والتطبيق لأن حالة الحرب هي الوضع الطبيعي في العلاقات بين الدول، لذلك ليس من المفيد أو العقلاني الاستمرار في شجب الحرب وبيان أضرارها وأخطارها على اعتبار أن ذلك هو السبيل الفعال لمنع وقوعها عبر التحذير منها، فهذا غير مجدٍ، وهنا يجب العمل والانصراف إلى دراسة ظاهرة الحرب من أجل الخروج بقوانين موضوعية وفعالة للتحكم بها بدل صرف الجهود لتبيان أضرارها بالجنس البشري، والدعوة إلى السلام. من هنا تبرز أهمية دراسة ووضع قوانين عن القوة النسبية، والتحالفات الدولية والاحتواء، والأداء الدبلوماسي، وأسباب اندلاع الحروب ومحاولة التنبؤ بلحظات اندلاعها وبما يعقبها من تسويات وأوضاع، فهذا – بحسب الواقعيين – أكثر جدوى وفعالية.

القانون والأخلاق عند الواقعيين

القواعد القانونية والأخلاقية غير فعالة في العلاقات الدولية – بحسب الواقعيين – فالدول التي تمتلك القوة قادرة على تجاوز هذه القوانين متى أرادت، والخضوع لها متى أرادت، من هنا يجب على الدول دراسة آليات وكيفيات امتلاك القوة، وليس اللجوء إلى القانون الدولي لتحقيق مصالحها، لذلك يهمش الواقعيون القانون الدولي، ويجردون العلاقات الدولية من كل مضمون أخلاقي أو اعتبار قيَمي، لأن الحرب والسعي إلى اكتساب القوة لا يعرفان أياً من تلك الاعتبارات، فالأخلاق عملة فاسدة في هذا

المجال، وهذا التعبير يظهر واضحاً عند كيسنجر الذي يُعد من أبرز المنظرين للاتجاه الواقعي، بقوله: "الأخلاق لا حساب لها هنا".

الواقعيون ونزعة الشك في التفكير السياسي

ارتكز الواقعيون في طروحاتهم الكبرى، وآليات تفكيرهم إلى كل من ميكافيللي وهوبز وروسو، وأخذوا منهم مبدأ ونزعة الشك في التفكير السياسي، ويقوم هذا المبدأ على أن حالة عدم الثقة هي السائدة (أو التي يجب أن تسود) بين الدول، فلا أحد يثق بالآخر، وعليه يجب على كل طرف أن يأخذ كل احتياطاته المطلوبة واللازمة والضرورية تحسباً لأي خطر أو هجوم من الآخرين سواء أكانوا أصدقاء أم أعداء، ولا يمكن – والحال كذلك – أن يثق حتى بإمكانية وفاء الآخرين ممن تدخل الدولة معهم في أحلاف أو مواثيق مكتوبة، فهذا هو الجوهر أو المبدأ الحقيقي للعلاقات بين الدول منذ تاريخ نشأة الدولة القومية الحديثة في وستفاليا (1648م) التي أنهت مرحلة الحروب الدينية، وأعلنت مرحلة الدولة القومية.

لقد عمل الواقعيون على تحويل هذا المبدأ إلى نموذج يعمَّم على جميع أنماط العلاقات بين الدول في كل المجتمع الدولي على الرغم من أنه حينما أُقر لم تكن الدول الشرقية أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية آخذة به، لكنهم استطاعوا تعميمه لاحقاً كنموذج للواقع الإنساني والعلاقات الإنسانية، وبالتالي الدولية قاطبةً.

الواقعية من منظور مورغانثو



يقول هانز مورغانثو وهو المؤسس الأول لهذا التيار الواقعي: "إن السياسة الدولية هي صراع في سبيل القوة؛ لأن القوة سبيل كل أمة من أجل البقاء والنمو، وتوازن القوى هو السبيل لإدامة السلم، وأنه لا سبيل إلى تطبيق القوانين والمثل الخلقية في ساحة العلاقات الدولية، وذلك فيما عدا ما يتطابق من تلك القوانين والمثل مع مصالح الطرف الأقوى ولذلك فإن على قادة الدول أن يركزوا على الاعتبارات الأمنية التي تصون مستقبل بلدانهم، لا على مجرد المطالب والقيم القانونية والأخلاقية" كما يجب التمييز بين "الحقيقة" التي هي "القوة"، و"القيم" التي هي مجرد مثُل يوتوبية، والاعتراف لكل أمة بمحصول قوتها فقط لا بمحصولها القيَمي والديني والفكري.

لقد أرسى مورغانثو أسس الواقعية الكلاسيكية في كتابه "السياسة بين الأمم" الذي أصبح الإطار التنظيري المرشد فيما بعد للكتابات الواقعية حيث عمل فيه على وضع نظرية علمية للعلاقات الدولية بعيداً عن الطبيعة البشرية، وتتلخص طروحاته الكبرى بما يلي:

- أولاً: إن الدول الأمم هي الممثل الأهم للعلاقات الدولية.
- ثانياً: يجب التمييز بين السياسة الوطنية والسياسة الخارجية.
- ثالثاً: السياسة العالية هي صراع من أجل السلطة وبعدها من أجل السلام.

أهمية القوة عند الواقعيين

إن الاهتمام المفرط لأنصار الواقعية بفكرة القوة وأهميتها وإعطائها المكانة والتقدير الكبيرين جداً في إطار العلاقات الدولية يعود إلى ملاحظتهم غياب الحاكمية العالمية العليا، أو قانون دولي مُلزم للجميع يتمكن من كبح الفوضى، وهو ما أكده كينيث والتز بنظريته عن النظام الدولي القائلة إن شكل النظام الدولي يختلف اختلافاً بيناً عن شكل النظام الداخلي للدولة القومية، فالنظام الدولي يقوم على وحدات

ومؤسسات مستقلة لا تربط بينها علاقات رئيس ومرؤوس، ولا تحتكم إلى منظومة واضحة من القوانين ذات القوة النافذة، ولذلك فإن كل دولة تعتمد على نفسها في تحقيق أمنها في حالة شيوع الفوضى في العالم، أي أن الواقعيين يؤسسون وفقاً لهذا لمنطق القوة وأهمية امتلاكها.

الدولة القومية ونظرية ميزان القوى

ووفقاً لغياب دور القانون الدولي يؤسس الواقعيون للفكرة التالية، وهي أن وحدة التعامل على المستوى الدولي هي الدولة القومية فقط بوصفها وحدة سياسية ذات فاعلية على المستوى القومي الداخلي، وعلى المستوى الدولي كذلك، فالمؤثر الأكبر في اتجاهات العلاقات الدولية هي الدولة القومية، ولا يُعد قادة تلك الدول إلا مجرد ممثلين لدولهم، ولا يُنظر للمنظمات الدولية إلا على أنها تكوينات صوَرية تستمد قوتها من اشتراك الدول في تسيير شؤونها أي أن الدولة هي الكيان الوحيد المستقل الذي يملك المشروعية القانونية، كما يملك مصادر القوة التي تمكّنه من تنفيذ إرادته.

وهذه الفكرة هي جوهر نظرية "ميزان القوى" التي تعد أهم نظريات الواقعيين، وتشير في شكلها الكلاسيكي إلى أن توازن القوى هو ضمانة لتحقيق السلم، فإذا اختل الميزان لصالح دولة ما فإنها هي التي تتجه إلى إعلان الحرب، وتشير في شكلها المعاصر إلى أن هناك صلة قوية بين معدل النمو الاقتصادي والقوة والحرب، فطبيعة النمو الاقتصادي وسرعتُه يزيدان من مقدرات الدول، وذلك من شأنه أن يؤدى إلى وقوع الصراع ونشوب الحرب بين الدول.

من هنا يمكن القول إن هذا المنظور كان أكثر صراحة من غيره في تناوله لحقائق السياسة الدولية، فقد أراد أن ينزع عن السلوك الدولي كل الأقنعة ليضعه في دائرة الضوء، ويكشف عنه كل دوافعه المحركة، ويردها إلى حقيقة أساسية هي القوة في علاقتها بالمصلحة القومية مهما كانت المسميات التي تُطلق عليها.

الفرضيات الكبرى للمدرسة الواقعية:

أسس الاتجاه الواقعي نظريته على جملة كبيرة من الفرضيات التي تغطي كل جوانب العلاقات بين الأطراف في المجتمع الدولي، وتشكل هذه الافتراضات الأساس الذي تستند إليه في فهم وتفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية، والعلاقات في المجتمع الدولي، وأهم هذه الافتراضات وأكثرها تأثيراً في منظّري المدرسة الواقعية هي:

1. الأخلاق والدين ليست أفكاراً عقلانية لأنها تستند وتقوم على العاطفة والمشاعر، وهو الأمر الذي لا تقوم عليه الدول، فالسياسية لا يمكن أن تحددها الأخلاق (كما يقول المثاليون)، وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها في العمل السياسي، وعليه فالواقعيون لا يعطون الأخلاق الأهمية التي يعطيها لها المثاليون، وقد أكد على هذا المبدأ كل من ميكافيللى بقوله "الأخلاق هي نتاج القوة"، كذلك هوبز بطرحه "الفصل بين الأخلاق والسياسة"، فالنظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية، وعن تحليل وفهم التجارب التاريخية ودراسة التاريخ أي أن السياسة لدى الواقعيين ليست وظيفة أخلاق، والنظرية تنبثق عن الممارسة والخبرة التاريخية، لذلك وجب الفصل بين الأخلاق والسياسة.
2. وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغير تحدد السلوكية الدولية، فالطبيعة البشرية ثابتة أو على الأقل يصعب تغيرها، والإنسان لا يحب الخير والفضيلة بل ينزع إلى الشر والخطيئة وامتلاك القوة، وبالتالي فمن الخطأ – كما فعل المثاليون – الرهان على أن المعرفة والثقافة والأخلاق والقانون يمكن أن تغير بسهولة في الطبيعة البشرية وفي الرأي العام.
3. الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، وهي وحدة التحليل الأساسية وأهم العوامل في السياسة الدولية، بذلك فإن التركيز على الدول (وليس على المنظمات الدولية، أو الشركات متعددة الجنسيات كما ذهبت إليه المثالية) كوحدات أساسية للتحليل يساعد على فهم طبيعة التفاعلات في المجتمع الدولي.
4. يرفض الواقعيون مقولات وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويؤكدون أن الدول تتضارب في مصالحها ما يدفعها إلى الحروب، أي أن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة، ومرتكَز الحياة السياسية هو جماعات النزاع، فالأفراد في عالم يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم بعضاً ليس

كأشخاص إنما كأعضاء في جماعة منظمة متمثلة في الدولة، وهذا يعني أن مرتكزات الحياة السياسية تتمثل وتتمظهر في جماعات أو مجموعات نزاع وليس مجموعات تعاون، فإذا تغيرت أشكال هذه الجماعات فإن الطبيعة الرئيسية للنزاع بينهما لا تتغير، وبالتالي لا وجود لانسجام المصالح.

5. تحليل السياسة الدولية على أساس أن الدول تتصرف من منطلق عقلاني في تعاملها مع بعضها بعضاً، وبذلك فإنه من المفترض أن الدول سوف تقوم بدراسة البدائل المتاحة لها بشكل عقلاني وبراغماتي (pragmatic)، وسوف تتخذ القرارات التي تخدم مصالحها العليا، والتي تكون في العادة موجهة نحو زيادة قدرة الدولة وقوتها، وقد تقوم بعض الدول بذلك على الرغم من عدم حوزتها على معلومات كاملة وواضحة كل الوضوح حول كل الخيارات البديلة، وبذلك قد تخطئ في هذه الحالة عن اتخاذ القرارات الصائبة.

6. النظر إلى دولة كوحدة واحدة، على الرغم من أن متخذي القرارات في السياسة الخارجية لدولة ما هم في الواقع أشخاص متعددون (رئيس الدولة، أو وزير الخارجية.. إلخ) إلا أن الدولة تتعامل مع العالم الخارجي بصفتها كياناً واحداً متماسكاً، وبناءً على هذا الافتراض فإن المدرسة العقلانية تُعِد أن انعكاسات السياسات الداخلية لدولة ما لا تكون حاسمة في مواقف تلك الدولة خارجياً.

7. لا يُنظر إلى القائد السياسي كشخص غير أخلاقي، فهذه ليست قضية مهمة لدى منظّري المدرسة الواقعية، فتقييم القائد السياسي لا يقوم على أساس الأخلاق التي يمتلكها بل على المدى الذي يستطيع فيه أن يحقق أهداف سياساته الخارجية دون تعريض الدولة التي يمثلها إلى الخطر أو الحروب.

8. نظراً لغياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل، كما هي الحال في داخل الدولة، تتسم العلاقات الدولية بالفوضى التامة، والقوانين والأخلاق تأثيرها محدود إن لم يكن معدوماً، من هنا نجد صعوبة تحقيق السلام عن طريق القانون الدولي أو حتى الحكومة العالمية، الأمر الذي يفترض البحث عن سبل أخرى من أجل تحقيق السلام، أما أهم هذه الطرائق فهو استخدام القوة، فالحقيقة الأساسية الوحيدة في العلاقات بين الدول هي القوة، والدول تعمل دائماً على زيادة قوتها ليصبح الصراع أمراً طبيعياً في العلاقات بين الدول بينما الصداقة إذا وُجدت فهي نتيجة التقاء المصالح، وقد عبر السياسي البريطاني ديزرائيلي عن هذه الفكرة بقوله "لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، بل مصلحة دائمة"، وهذا يعني أن الواقعيين يُعِدون النظام الدولي بمثابة غابة نتيجة

غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وتستطيع فرض إرادتها على الكل، كما هو الحال عليه داخل الدولة، وعليه اعتبار العامل الأمني العامل الأهم في سياسة الدول الخارجية، فالدول سوف تبذل قصارى جهدها لكي تحافظ على (وتعزز وتقوي) أمنها بشتى الوسائل، حتى لو تطلب الأمر طلب قوى (دول) أخرى لكي تساعد على صيانة هذا الأمن، فالتحالفات بين الدول من الممكن أن تزيد من قدرة الدولة في الدفاع عن نفسها، ولكن يجب ألا يكون هناك اعتماد متبادل أو ولاء بين الدول المتحالفة.

9. للموقع الجغرافي للدولة تأثير كبير في قوتها وإمكانياتها وتوجهاتها السياسية الخارجية، ففي إطار الجغرافيا قد تكون هناك دول أكثر عرضة للغزو من غيرها بسبب موقعها الاستراتيجي أو مواردها الطبيعية، كذلك يؤثر المناخ على نمو المحاصيل ما يزيد من قدرة الدولة وفعاليتها في تعبئة قدراتها لمواجهة الدول الأخرى.

10. الرأي العام يتغير بشكل سريع، لذلك لا يصلح لاعتماده مرشداً لصانع القرار.

11. خلال وقوع النزاع بين دولتين أو أكثر، فإن الدول تلجأ إلى اتباع سلوكيات محددة في علاقاتها، وترجع أسباب هذه السلوكيات إلى:

- الطبيعة البشرية تحركها غريزة القوة، وهي غريزة حيوانية تتمثل في حب السيطرة والهيمنة، وتزداد عندما تنتقل من المستوى الفردي إلى مستوى الدولة نتيجة ازدياد الإمكانيات الموجودة.
- الرغبة في الحصول على الأمن حيث إن انعدامه في نظام دولي يتسم بالفوضى يجعل الدول حريصة على زيادة قوتها من أجل تدعيم أمنها، إلا أن زيادة الأمن ينتج عنها أيضاً زيادة الصراع، وبالتالي تحدث نتيجة عكسية تتمثل في زيادة انعدام الأمن.

الجذور التاريخية للنظرية الواقعية والعوامل التي أسهمت في ظهورها وتبلورها:

بداية ظهور النظرية الواقعية





مع انتهاء الحرب العالمية الثانية حدثت تحولات كبرى في التفكير الدولي تجاه نمط وأشكال العلاقات الدولية المطلوبة ولاسيما بعد الخسائر الكبرى التي تعرض لها العالم برمته، وبروز قوى دولية جديدة مع محافظة بعض القوى التقليدية على مكانتها، وتجسدت هذه التحولات في الانتقال من المثالية إلى العقلانية، أي من القانون والتنظيم إلى عنصر القوة في العلاقات الدولية، من هنا بدأ التركيز على الاستفادة من دروس الحرب في التاريخ لتدعيم وجهة نظر الواقعيين، وعدم إيلاء أي اهتمام للرأي العام بسبب عدم قدرته على تحقيق السلام العالمي ما أفسح المجال واسعاً أمام هيمنة وسيطرة

الاتجاه الواقعي كمنهج جديد في العلاقات الدولية، وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت كقوة دولية جديدة وبارزة في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لقد أسهمت عوامل عديدة في تدعيم وجود الواقعيين وزيادة انتشارهم، وأبرز هذه العوامل هي:

- نشوب الحرب العالمية الثانية.
- وجود حالة من الاختلاف والتضارب في المصالح الدولية.
- دخول الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مرحلة الحرب الباردة وما اتسمت به من سباق تسلح وصل إلى الفضاء.

أهم رؤى منظري الفكر الواقعي عبر التاريخ

- ثيوسيديدس

ترجع جذور ومقدمات الفكر الواقعي إلى كتابات الفيلسوف الإغريقي ثيوسيديدس في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث قام بوضع الأسس العامة للقوة في العلاقات الدولية على خلفية خسارة أثينا أمام أسبارطة خلال حروب البولينيز، فقد عدّ ثيوسيديدس أن السبب الرئيسي للحروب القائمة آنذاك هو قوة أثينا والخوف من أسبارطة، ثم جاءت بعد ذلك فكرة الدولة بداية عهد الإمبراطورية الرومانية المسيحية حيث وُجد نوع من الوحدة المدنية في أوروبا بين 1500 و1800 ميلادية.

وُصفت واقعية ثيوسيديدس بالواقعية المركبة، فالماضي بالنسبة إليه هو المرشد الفعلي للمستقبل مؤكداً على ضرورة استخدام التاريخ بشكل صحيح.

يقول: "يمكن تعلم الدروس من التعرف على الوباء، ويمكن لآثاره الاجتماعية أن تحذرنا مما يمكن توقعه في الوقت الحاضر"[7]، وقد اعتمد المفكر الإغريقي على الجمع بين التفسيرات المباشرة وغير المباشرة للسبب الأكبر للبحث.

- ميكافيللي وهوبز

في عصر النهضة الأوروبية ظهرت الواقعية بصورة واضحة في أفكار ميكافيللي الذي أكد على مبادئ ثيوسيديدس، وتنطلق تلك الأفكار من رؤية ما هو كائن بالفعل، وليس ما ينبغي أن يكون، فالأمير بحسب ميكافيلي إذا أراد أن يحتفظ بالحكم فعليه أن يعي أن الفضيلة الوحيدة التي يجب أن يتمسك هو الحفاظ على الدولة مهما كانت الوسائل التي يستخدمها لتحقيق ذلك.

أما عند هوبز الذي يؤكد على الطبيعة الأنانية والعدوانية للإنسان من خلال مقولته الشهيرة "حرب الجميع ضد الجميع"، فيرى أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، ومن ثم فالإنسان دائماً يسعى إلى امتلاك مزيد من القوة أي أن هوبز يركز على مبدأ القوة وأهمية امتلاكها في العلاقات الدولية ويُتبعها بفكرة السلطة القوية، وعلى دور المؤسسات في تنظيم القوة.

[7] د.محمد علي العويني، "العلوم السياسية: دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق"، عالم الكتاب، القاهرة، 1988، ص 120.

إذاً مع ميكافللي وهوبز بدأت تبرز الأفكار الواقعية الأولى التي يجب أن تقوم بها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، ولاسيما فكرتا القوة والمنفعة (المصلحة). أما فترة التبلور الفعلي للواقعية بوصفها تياراً متكاملاً في تفسير وتأسيس العلاقات الدولية، فقد ارتبطت بمواجهة التيار المثالي بعد انهيار عصبة الأمم ووقوع الحرب العالمية الثانية، وشهدت فترة ما بين الحربين العالميتين المرحلة الأكثر احتداماً بين المثالية والواقعية.

- هيغل

كان لأفكار هيغل تأثير واضح في تبلور الفكرة الواقعية حيث يمثل هيغل واحداً من الرواد الأوائل في تناول النظرية الواقعية، فهو يؤكد على فكرة المصلحة كهدف رئيس يحكم العلاقات بين الدول والدولة، كما أن الدولة موجودة بمعزل عن مواطنيها، ويضيف أن كل دولة تضع أخلاقياتها الخاصة بها، والتي تكون قادرة من خلالها على سلوك كل ما يضمن بقاءها واستمرارَها.

- كاردينال دي ريتشيلو ، بسمارك، وكارل فون كلوزفيتر

قدمت الواقعية من خلال سياسات الوزير الفرنسي كاردينال دي ريتشيلو الذي قاد فرنسا إلى حروب الثلاثين عاماً من أجل إعادة سيطرة هابسبرغ على أوروبا، وقد انتهت تلك الحروب بتوقيع معاهدة ويستفاليا 1648، والتي تعد أول اتفاقية لتأسيس الدولة الحديثة وفكرة القومية، وفي القرن الثامن عشر بدأت أفكار الواقعية بالتبلور أكثر وبشكل أوضح من خلال كتابات بسمارك والمنظر العسكري كارل فون كلوزفيتر مؤلف كتاب "في الحرب".

إن ما سبق يدلل على أن الجذور الفلسفية والفكرية للواقعية نتجت عن التاريخ الأوروبي عبر مراحله التاريخية المتعددة، إلا أن الانطلاقة الفعلية لها كتيار أو مدرسة قائمة بذاتها فكانت في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك باعتبارها رؤية جديدة تطورت إلى نظرية منافسة للمثالية، وانتهت بأسلوب علاقات دولية هيمن على المجتمع الدولي.

لقد اتخذت النظرية الواقعية من الدولة أداة معيارية للتحليل، ومن خلالها يمكن فهم وتفسير كل الظواهر الدولية المختلفة، فالدولة بوصفها وحدة التحليل الأساسية في الفكر الواقعي أكدت على أن سلوكها يجب أن ينطلق من افتراض أن الفوضوية هي السلطة الأساسية للنظام الدولي، وأن سلوك الدولة يمثل نوعاً من الاستجابة للفرص والقيود التي يقدمها النظام الدولي الفوضوي.

تابعت بعد ذلك تطورها بشكل متسارع ولاسيما في عقد التسعينيات من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، وقد اكتسبت شهرة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية مع انهيار الفكرة المثالية كمنظم ومفسر للعلاقات الدولية، حيث بدأت المدرسة الواقعية في السياسة الدولية بفرض وتسليط نظرة تشاؤمية في العلاقات الدولية تعكس صورة واقعية للعلاقات بين الدول الكبيرة والصغيرة، المتطورة والنامية، الغالبة والمغلوبة، كل ذلك كنتيجة طبيعية لما انتهت إليه الحرب العالمية الثانية.

بحسب المدرسة الواقعية فإن العلاقات الدولية ما هي إلا صراع من أجل القوة بين دول تسعى إلى تعزيز مصالحها بشكل منفرد، الأمر الذي يؤكد النظرة التشاؤمية من خلال النزاعات والحروب والتحالفات، والإمبريالية والنزعة التنافسية في العلاقات الدولية.

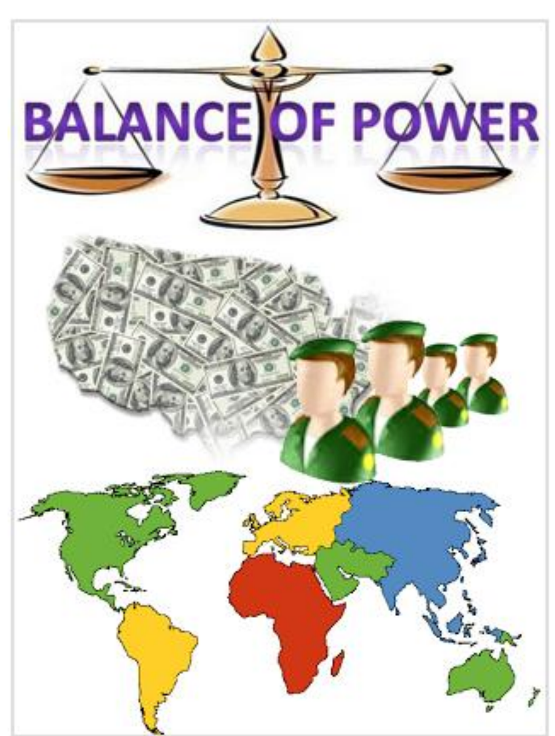
من الجدير التأكيد على أن السبب الرئيس في انتشار الواقعية هو فشل المثالية في تقديم بديل مقبول وقابل للتطبيق في العلاقات الدولية، ففشل المثالية التي تعتمد على القانون الدولي والمنظمات الدولية، وحل الصراعات وتحقيق السلام والرخاء هو الذي أعطى للواقعية النجاح لأفكارها التي تتصدرها الفكرة القائلة بضرورة تأمين الدولة لنفسها ضد أي عدوان خارجي.

من خلال ما سبق يظهر واضحاً أن الواقعيين ينطلقون من مسلّمة رئيسية تتمثل في الطبيعة الشريرة للأفراد والتي تدفعهم إلى امتلاك القوة وفرض الهيمنة، وأمام استحالة استئصال هذه الغريزة وبما أنها تنتقل من الفرد إلى الدولة، فهي صعبة على التحليل والمعالجة.

وبحسب مورغانثو فإن المحرك الأساسي للعلاقات الدبلوماسية هي تلك الأضرار والنوايا الموجودة في الطبيعة البشرية الشريرة، وبذلك يصبح الهدف الأسمى للدول هو الأمن، والحفاظ على أمنها الذاتي وتقويته بشتى الوسائل حتى لو تطلب ذلك منها طلب مساعدة قوى دولية أخرى، هذا الواقع تفرضه بيئة السياسة الدولية والتي هي بيئة الفوضى والحروب الصراعات والنزاعات، في غياب وجود سلطة عليا من شأنها أن تُخضِع الجميع لها، وتصونَ الأمن والسلم الدوليين.

إن النظرية الواقعية تنظر إلى العلاقات الدولية والمجتمع الدولي على أنهما صراع مستمر تقوم به الدولة من أجل زيادة قوتها بالطريقة التي تراها مناسبة لتحقيق مصالحها وأهدافها، حتى ولو كان ذلك بالتعدي على الدول الأخرى.

المبادئ الأساسية التي نادت بها النظرية الواقعية:



انطلقت المدرسة الواقعية في تفسيرها لمختلف الظواهر المعقدة في العلاقات الدولية من جملة مبادئ تبنتها كقيم كبرى يجب على الدول تمثّلُها في علاقاتها الدولية وسياستها الخارجية، أما أبرز هذه المبادئ فهي:



1- مبدأ توازن القوى:

لقد عرّف القاموس السياسي توازن القوة الدولية بأنه نظرية سياسية يُقصد بها المحافظة على ميزان القوة بين دول العالم بحيث لا يُسمح لدولة أو لدولة مع حليفاتها بالاستئثار بالتفوق في المجال الدولي حتى تفرض سيطرتها على الدول الأخرى بما يكون في حوزتها من قوة عسكرية متفوقة وإمكانيات اقتصاديه كبيرة ووسائل إعلام متقدمة، ويُفهم من ذلك أن مبدأ توازن القوى يدعو إلى إقامة توازن بين الدول المختلفة على الصعيد العالمي انطلاقاً من (فرضية) أن حفظ السلام الدولي هو أساس

في استقرار العلاقات الدولية، ويفرِض هذا التوازن على الدولة – التي تشكل العنصر الأساسي في هذا النظام – نوعاً من الاستقلالية للدفاع عن مصالحها الذاتية المعبَّر عنها بانتهاجها سياسة خارجية مستقلة.

يمثل هذا المبدأ – وفقاً للفكر الواقعي – الضمانة الوحيدة والأساسية لتحقيق السلم والحفاظ على مكانة الدولة وقوتها، فإذا اختل الميزان لصالح دولة ما فإنها غالباً ما تتجه إلى إعلان الحرب، ويعود استعمال هذا المفهوم إلى القرن السادس عشر ولو أن مفهومه العام كان معروفاً منذ أقدم العصور.



يعني هذا الاصطلاح في جوهره الحالة التي تجد فيها إحدى الدول أو مجموعة من الدول أنها مضطرة إلى أن تتخذ الحيطة إزاء نمو دولة أخرى أو مجموعة دول منافسة لها، أو يُحتمل أن تبلغ منافستُها لها حدّ تهديد مصالح الدولة أو المجموعة الأولى أو النيل من استقلالها وسلامتها الإقليمية فتهرع الدولة أو المجموعة التي تستشعر هذا الخطر إلى استجماع أسباب قوتها ورصّ صفوفها بحيث تكون معادِلة في القوة والاستعداد للدولة أو المجموعة المنافسة إلى أن يقوم نوع من التوازن بين الفريقين.

أي أن التوازن عبارة عن حالة من الاتزان الساكن أو المتحرك بين قوى متعارضة أو متصارعة، وخصوصاً أن المصالح القومية للدول تجرها إلى نزاع مع دول أخرى داخل النظام الدولي.

والتوازن داخله وثيق الصلة بالنزاع السلمي، فالدول تبذل جهوداً مدروسة للحفاظ على التوازن بين الدول المتنافسة أو الكتل المتعارضة، والواقعيون يُعِدون أن لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام والاستقرار مقارنة مع دعوة المثاليين إلى اعتماد القانون الدولي وإقامة حكومة دولية.

الواقعيون يرون أن هناك صلة قوية ومباشرة بين معدل النمو الاقتصادي للدولة، وبين القوة والحرب حيث إن طبيعة وسرعة النمو الاقتصادي يسهمان في زيادة مقدرات الدولة، وهو ما يدفعها إلى الدخول في صراع وحرب مع الآخرين للحفاظ عليه أو زيادته.



وبما أن السياسة الخارجية للدولة تقوم بمهام رسم وتصور معالم مصلحتها القومية وكيفية تحقيق هذا التصور بهدف المحافظة على استمراريتها وبقائها إزاء الوحدات السياسية الأخرى، لذلك فإنها قد تلجأ إلى زيادة قوتها لتجعل من نفسها أقوى من غيرها بشكل

لا يمكن للأضعف منها أن يهدد أمنها أو أن يستغل تفوقها النسبي لتعود وتطرح من جديد علاقات جديدة تستجيب لدواعي مصالحها القومية بغض النظر عما قد يسببه ذلك من أضرار بمصالح الدول الأخرى أو أن تجعل قوتها معادلة للقوى الأخرى.

لذا تصبح سياسة توازن القوى إحدى الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتخفيف من مظاهر سلبيات قوتها القومية المؤثرة على السلام العالمي وكسياسة خارجية تسلكها على هذا الصعيد بملء إرادتها وبحسن نية وواقعية.

2- القوة:



وفقاً للنظرية الواقعية، فإن القوة هي المحدد الرئيس للسلوك الدولي، ففي ظل الفوضى التي تعم المجتمع الدولي، وغياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية يجب على الدولة أن تكون قوية، وأن تعمل بشكل متواصل

على تطوير قوتها، أو أن تجد دولاً أخرى تحميها أي أن الهدف الأول والأساس للدولة هو الحفاظ على قوتها أو زيادتها؛ لأن القوة تعني القدرة على القيام بالحرب، ولهذا فالدول تؤكد دائماً على أهمية بناء مؤسساتها العسكرية، وهو الأمر الذي يجعل من السعي للحصول على القوة من قبل الدول هو سبب الصراعات الدولية.

إن إفراط النظرية الواقعية في الحديث عن القوة وأهمية امتلاك الدولة له يجعل القارئ يفهم أن الهدف الرئيس عند الواقعيين هو القوة والحصول عليها، على الرغم من أن القوة لا تمثل لهم إلا وسيلة إذا حصلت عليها الدولة فإنها تتمكن من تحقيق مصالحها وأهدافها الأمر الذي دفعهم إلى الإصرار على القوة والحصول عليها.

يقول مورغانثو: "إن السياسة في المجال الدولي ليست إلا صراعاً من أجل القوة، وهي في هذا تتماثل مع السياسة الداخلية، ذلك أن الصراع من أجل القوة هو حقيقة ثابتة وخالدة في الزمان والمكان"، فالعلاقات الدولية في حقيقتها ما هي إلا علاقات قوة، إذاً القوة هي العامل الأساس والأكثر استخداماً في حسم الصراعات والتوصل إلى ما يُسمى "تفاهماً عادلاً" يفرضه الطرف القوي على الطرف الضعيف أو "السلام بالقوة" الذي تفرضه القوة العسكرية، أو "سلام المنتصر" الذي يفرضه الطرف المنتصر في الحرب على الطرف المهزوم، كلها

مسميات لانتصار مبدأ القوة.

أي أن مورغانثو يؤكد على دور القوة في العلاقات الدولية، وأن السياسة الدولية تهدف إلى ثلاثة أهداف: الحفاظ على القوة، والزيادة في القوة، وإظهار القوة، كذلك يتفق معه ريمون آرون بأن للقوة دوراً أساسياً في تحقيق أهداف الدول، ويرى أن العلاقات الدولية لا يديرها سوى شخصيتين هما: الدبلوماسي والجندي.[8]

يقول زبينغو بريجنسكي: "الهيمنة قديمة كقِدم الجنس البشري تستحوذ على 90% من تاريخ البشرية" علماً أن الهيمنة لا تتحقق بتفوق القيم بل بتفوق بالقوة، وجميع القوى ذات الطموح الإمبراطوري اعتمدت على القوة بالرغم من الشعور بالتفوق الحضاري باستثناء التتار، ثم تآكلت قوتها، وبالتالي خسرت مناطق نفوذها، ويقر منظرو السياسة الدولية في السياق نفسه أن السلام حالة استثنائية لأنه سلام مفروض بالقوة، وأن استخدام القوة كان دائماً الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية.

3- المصلحة القومية:

إن غاية الدولة في سعيها للحصول على القوة وامتلاكها هي من أجل تحقيق المصلحة القومية لها، والمصلحة القومية هي الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، بهذا المعنى تكون السياسة القومية هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول.

نشأ هذا المفهوم مع قيام الدولة القومية وانتقال الولاء لها، واستُعمل مفهوم المصلحة القومية منذ نشأته كأداة تحليل سياسية لوصف وشرح وتقويم السياسات الخارجية للدول، كما استُعمل أيضاً كوسيلة لتبرير أو رفض أو اقتراح سلوك سياسة معينة، وكان هذا الاستعمال للمصلحة القومية الأقدم والأكثر شيوعاً، وهناك مجموعة من المصالح تتمثل حسب "توماس روبنسون" في المصالح الدائمة والمصالح المتغيرة والمصالح العامة والخاصة، ثم المصالح الثانوية، أما أهمها فيتجلى في المصالح الأولية للدولة والتي تشمل الحفاظ على الوحدة الجغرافية والهوية السياسية والثقافية للدولة، وحمايتها ضد الاعتداءات الخارجية.

[8] د. أنور محمد فرج، "النظرية الواقعية في العلاقات الدولية"، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص171.

إن ذلك يعني أن مفهوم المصلحة القومية يجرّد أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة أو غير الواقعية، ويوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول على الرغم من التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة.

منظرو ومفكرو المدرسة الواقعية ومقولاتهم الكبرى:

قدمت المدرسة الواقعية الكثير من المفكرين والمنظرين، ويمكن أيضاً القول إن الكثير من المفكرين والمنظرين انضموا إلى هذه المدرسة، وقدموا لها الكثير من الأفكار التي تدعم أسسها ومبادئها وفعاليتها في العلاقات الدولية، بعضهم من طرح أفكاراً شكلت صلب النظرية الواقعية قبل أن تنشأ هذه النظرية كحالة محددة وواضحة، فكانت أفكارهم الملهم الأول لمنظري هذه النظرية عندما صاغوها بشكلها الحالي.

لقد تعددت المقولات التي قدمها المفكرون والمنظرون للنظرية الواقعية بتعددهم، وأبرز هذه المقولات هي:

- الطبيعة الشريرة للأفراد الذين يسعون إلى امتلاك القوة وفرض الهيمنة، وهذه الطبيعة الشريرة تنتقل من الفرد إلى الدولة على اعتبار أنها في النهاية تتكون من مجموع أفرادها أي من مجموع طبائعهم البشرية.
- الحياة السياسية مثلها مثل الحياة الاجتماعية العامة تحكمها سنن موضوعية تنبع من طبيعة البشر، وبهذا المعنى السياسة الدولية – كأي سياسة أخرى – هي صراع من أجل السلطة، ولما كان التطلع إلى السلطة هو السمة المميزة للسياسة الدولية – كأي سياسة أخرى – فإن عبارات السلطة هي وحدها التي تفصح فعلياً عن السياسة الدولية.
- إن مصالح الدول هي بالضرورة نتيجة للضرورة السياسية التي تنشأ عن المنافسة غير المنضبطة للدول، وهذا يعني أن الحساب يقوم على هذه الضرورات التي تستطيع تحديد السياسات الأفضل لمصالح الدول، وآليات نجاح الدول في تحقيق ذلك يعني امتلاكها للقوة.
- كل دولة في الواقع هي مركز متميز لاتخاذ القرارات، وتعدد هذه المراكز هو نتيجة لخلو البيئة الدولية من ظاهرة الاحتكار النهائي لأدوات القوة.

وعلى الرغم من تعدد هؤلاء المفكرين واختلافهم بين تقليدي وحديث في رؤيتهم الواقعية للعلاقات الدولية إلا أنهم اجتمعوا جميعُهم على جملة من الأفكار شكلت القاسم المشترك بينهم أبرزها:

- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.
- الصراع كحالة طبيعية في العلاقات الدولية.
- الدولة هي الفاعل الأساس في العلاقات الدولية.
- التعامل مع الدولة كوحدة واحدة.
- سلوك الدول مبنى على أساس عقلاني وليس أخلاقياً.

أبرز مفكري ومنظري المدرسة الواقعية:

- نيقولا ميكافيلي:

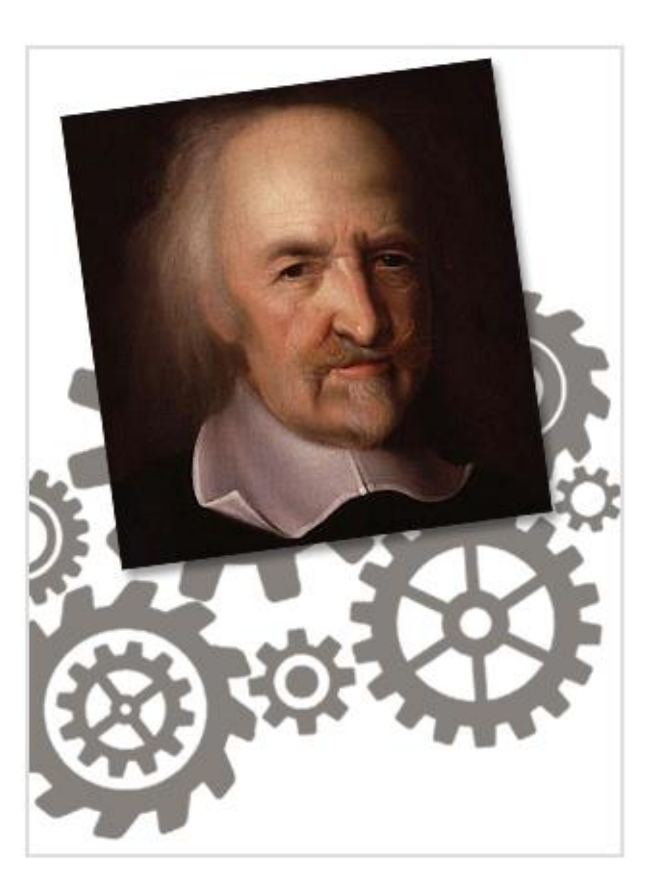
نيقولا ميكافيللي فيلسوف وسياسي، وأحد أبرز منظري الفكر الواقعي حيث يُعد شخصية رئيسية في النظرية السياسية الواقعية، ومن أشهر كتبه الأمير والمطارحات وفن الحرب.

تعد أفكار ميكافيللي من أهم مصادر الفكر الواقعي، والتي تشكل حتى الآن مصدراً للإلهام والدراسة والتحليل ليس لمتتبعي المدرسة الواقعية فقط بل ولكل المهتمين بالشأن السياسي، وبخاصة تلك المتعلقة بالطبيعة الشريرة للأفراد، ووجوب تبني الأمير (الحاكم) لسياسات تختلف عن الأفراد العاديين من أجل تحقيق مصلحة دولته المتمثلة في تحقيق الأمن وبقائها.

ومن أشهر مقولات ميكافيللي التي تستند إليها النظرية الواقعية هي: "أيها الأمير من الأفضل أن تكون مرهوب الجانب من أن يحبوك، إذا كنتَ لا يمكن أن تكون ذلك فكن الاثنين" و"الغاية تبرر الوسيلة"

و"عن البشرية يمكننا أن نقول بصفة عامة هم متقلبون، منافقون، جشعون للربح" و"من الضروري بالنسبة إلى الذي يضع مخططاً لدولة وقوانين، أن يفترض أن جميع الرجال أشرار، وأنهم دائماً يتصرفون وفقاً لأرواحهم الشريرة إذا كان المجال مفتوحاً".

- توماس هوبز:



يعد توماس هوبز الوجه الفلسفي للواقعية السياسية، ومن مقولاته الواقعية: "إن الطبيعة جعلت الناس متساوين في قدراتهم، ما يجعلهم متساوين في الأمل والطموح في تحقيق الأهداف، الأمر الذي يجعل منهم أعداء في سبيل تحقيق أهدافهم، حيث يحاول كل منهم أن يدمر الآخر أو أن يخضعه لسلطانه، وهكذا ما يعود لكل إنسان هو فقط ما يستطيع امتلاكه، وما لديه من قوة على الاحتفاظ به أي أن الجنس البشري كله لديه ميل عام إلى الرغبة المستمرة في سبيل القوة، ولا ينتهي هذا الجنوح إلا بالموت"[9].

هوبز يؤكد على الطبيعة الشريرة للأفراد، وأنهم في حالة صراع دائم من أجل الحصول على القوة وتعظيمها، ووفق منطقه السابق يتضح أن المدرسة الواقعية تهدف إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها بعضاً، كما أنها لم تتوخَّ من صدامات العلاقات الدولية نتيجة معينة وإنما قامت بالتنظير للأمر الواقع.

- هانس مورغانثو:

[9] د.عبد الكريم أحمد: "دراسات في النظرية السياسية"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1973، ص323.

يُعد مورغانثو من أهم وأبرز منظري ومؤسس المدرسة الواقعية ولاسيما كتابه "السياسة بين الأمم" الذي يُعد أول كتاب مرجعي في العلاقات الدولية، وأكد على مفهوم القوة والنظرية في العلاقات الدولية، وضرورة الانطلاق من حقائق تجريبية براغماتية تتسق مع الواقع والمنطق والوقائع.

لقد عمل مورغانثو على تطوير الأفكار الواقعية، وقدم ستة مبادئ كبرى، عدها الكثيرون المبادئ الأساسية للفكر الواقعي، وهي:

1. السياسة تعمل بآلية أشبه بآلية عمل المجتمع حيث تحكمها وتتحكم بها قوانين موضوعية، هذا يعني أن أي رغبة في إحداث تطوير أو إصلاح فيها، يفترض أولاً فهم واستيعاب القوانين الناظمة لها والتمييز بين الوقائع كما هي والاجتهادات أو الرأي، أي بين ما هو واقع فعلاً، وبين ما نرغب أن يكون واقعاً، فالواقع يكون مدعماً بحقائق وبراهين، أما الرأي والاجتهادات فهي لا تعدو كونها حكماً شخصياً منفصلاً عن الواقع.
2. المصلحة الوطنية تعني البقاء والاستمرار، وهذا هو هدف وجوهر السياسة الخارجية، فإن الدول تعيش في عالم يتميز بالبحث المستمر عن القوة، لذلك إن بقاء القوة في يد دولة معينة بشكل دائم أمر غير واقعي، من هنا تكون السياسة الخارجية للدولة مرهونة ومرتبطة بالبحث الدائم عن وسائل المحافظة على الذات أي أن المصلحة الوطنية هي البقاء والقوة للدولة، وهي الجوهر والهدف والمبدأ الرئيس الذي يجب أن تسعى إليه السياسة الخارجية.
3. السياسة أمر مختلف عن الأخلاق، ولا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية بشكلها المجرد على سياسات الدول الخارجية وأنشطتها وعلاقاتها، فالأخلاق التي تحكم الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى هي بالضرورة مختلفة عن الأخلاق التي تحكم الفرد في علاقاته الشخصية مع أقرانه، لذا لا يجوز الخلط بين أخلاق الدولة وأخلاق أفرادها، فأخلاق الدولة تُحدد وفقاً للمبادئ والأعمال التي تؤدي إلى نتائج سياسية إيجابية لها.
4. ترفض الواقعية اعتبار القيم الأخلاقية ولاسيما السياسية منها متطابقة مع قيم ومبادئ دولة معينة، فكل دولة تقدم مبادئها وأعمالَها وسياساتِها على أنها أخلاقية أو نموذج أخلاقي قائم بذاته، وبالتالي إمكانية أن تعمم قيمها ومبادئها على المستوى العالمي، ولكن في النهاية الدول متباينة ومختلفة في قيمها وسلوكياتها ومصالحها، وبالتالي لا يمكن تعميم نموذج أي دولة على أنه النموذج الأخلاقي

الذي يجب أن تأخذ به كل الدول، من هنا انطلاق الواقعية من فكرة أن لكل دولة أخلاقها الخاصة، وبالتالي الأخلاق الأنسب والأنفع لكل دولة هي تلك التي تحقق لها أهدافها الخارجية.

5. البعد السياسي الدولي مختلف ومستقل عن كل الأبعاد والمجالات الأخرى، وهذه الفكرة يشرحها مورغانثو بتقسيمه السياسة الدولية إلى ثلاثة أنواع هي: السياسة التي تهدف إلى الحفاظ على القوة، والسياسة التي تسعى إلى زيادة القوة، أو السياسة التي تعمل على إظهار القوة، وبناءً على هذه الأنواع الثلاثة تحدد كل دولة توجهاتها أو خطوطَ سياستها العامة في المجتمع الدولي، فإما أن تنتهج سياسة الحفاظ على الوضع القائم، أو سياسة التوسع الإمبريالي، أو سياسة تحقيق الهيبة.

6. اعتماد معيار وضع المصلحة الوطنية فوق أي اعتبار آخر، وبموجب هذا المعيار يمكن تقييم الدول بعيداً عن أي معايير أو انتماءات اجتماعية أو ثقافية، لذلك تلجأ الدول في صراعها مع المحيط الخارجي إلى انتهاج سياسة المحافظة على الوضع عندما تُعِد أن قدرتها وإمكاناتها تفوق الخطر الذي يهدد نظامها.

من الجدير بالتوضيح في سياق المبادئ الستة التي طرحها مورغانثو كمبادئ كبرى في النظرية الواقعية، أنواع القوة التي ساقها في السياسة الدولية وهي:

- سياسة الحفاظ على القوة: وبحسب مورغانثو هي سياسة تهدف إلى إبقاء توزيع القوة على ما هو عليه، دون أن يعني ذلك أن الدولة لا يمكنها أن تُحدث أي تغير في القوة يهدف إلى منع أي تغير جذري في القوة لدى الطرف الآخر.

- سياسة زيادة القوة: تسعى الدول إلى العمل على زيادة قوتها وتحقيق نوع من الهيمنة من خلال الاستيلاء على الدول الأخرى بكل الوسائل الممكنة ولاسيما العسكرية منها.

- سياسة تحقيق النفوذ: أي سياسة التأثير على الآخرين عبر مدخل القوة التي تمتلكها الدولة، أو تعتقد أنها تمتلكها، وتسمى هذه السياسة عادة باستعراض القوة أو العضلات أو المكانة في المجتمع الدولي.

- هنري كيسنجر:



هنري ألفريد كيسنجر (اسمه الحقيقي هاينز ألفريد كيسنجر) باحث سياسي أمريكي وسياسي ألماني النشأة، يُعد هذا المفكر الاستراتيجي أحد أهم رواد المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وكان شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية، ومستشاراً للأمن القومي، ويرى أن العالم في حالة من الصراع الدائم في إطار سعي كل دولة لتحقيق مصالحها الذاتية وتعظيم قوتها وبخاصة العسكرية، وأن استقرار النظام الدولي يرتبط بوجود توازن للقوى بين الدول الكبرى في هذا النظام.

ينطلق كيسنجر من فكرة أن العالم يعيش حالة من اللانظام، أو على الأقل في حالة من السيولة الدولية، ورغم أنه أقر أن العالم لم يشهد نظاماً دولياً حقيقياً طوال مراحل تاريخه إلا أنه يرى أن العالم عاش في سلام لمدة تقارب المئة والخمسين عاماً في وضعية يُمكن وصفها "النظام الدولي"، وهو النظام الذي تم وضع أسسه في أوروبا الغربية منذ أربعة قرون في مؤتمر السلام "وستفاليا الألمانية" التي جاءت لتضع حداً لقرن من الصراع الطائفي والاضطرابات السياسية في أوروبا بلغت ذروتها في حرب الثلاثين عاماً في الفترة من 1618 إلى 1648، والتي قامت على خليط من النزاعات السياسية والدينية، وأدت إلى دمار كبير ومقتل أكثر من ربع سكان أوروبا الوسطى.

يحدد كيسنجر تحديات النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين بالتالي:

1. التحدي المتعلق بطبيعة الدولة نفسها باعتبارها الوحدة الأساسية لهذا النظام، وينتج هذا التحدي عن القدر الكبير الذي تتعرض له الدولة من الهجوم والتفكيك ومحاولات تجاوزها، كما يحدث على سبيل المثال في الشرق الأوسط الذي يتفتت العديد من دوله إلى مكونات طائفية وعرقية، وتدخل في صراع مع بعضها بعضاً.

2. التحدي المرتبط بالتعارض بين منطق المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية في العالم حيث أصبح النظام الاقتصادي الدولي ذا نزعة عالمية Global في حين أن البنية السياسية للعالم بقيت على أساس الدولة القومية، وأدى الزخم الاقتصادي العالمي إلى إزالة العقبات أمام تدفق السلع ورؤوس الأموال، في حين لايزال النظام السياسي الدولي يستند إلى حد كبير إلى أفكار متناقضة بخصوص النظام الدولي ومفاهيم المصلحة الوطنية للدولة أي أن العولمة الاقتصادية – في جوهرها – تتجاهل الحدود الوطنية في حين تؤكد السياسة الدولية على أهمية الحدود.

3. التحدي المتعلق بعدم وجود آلية فاعلة للتشاور أو التعاون بين القوى الكبرى بشأن القضايا المهمة، على الرغم من وجود عدد كبير من المحافل متعددة الأطراف مثل مجلس الأمن الدولي واجتماعات القمة لحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، واجتماعات قادة آسيا والمحيط الهادئ في أبيك وقمة شرق آسيا، ومجموعة الثماني G8، ومجموعة العشرين G20، إلا أن طبيعة هذه الاجتماعات تتعارض مع مسألة وضع استراتيجية بعيدة المدى حيث يتم استهلاك وقت كبير في المناقشات حول جدول أعمال الاجتماعات، أو يركز القادة على القضايا ذات التأثير على الرأي العام، أو تتحول إلى مناسبات إعلامية.

يقدم كيسنجر رؤيته للنظام الدولي على أنه يتألف من نموذجين: النموذج المستقر والنموذج الثوري: النموذج المستقر هو النظام الذي ينتج عن تشكيل شرعية دولية واتفاق بين الدول، وتلعب الدبلوماسية في هذا النموذج دوراً كبيراً في تعزيزه، أما النموذج الثوري فيتمثل في وجود قوة دولية غير راضية عن الأوضاع القائمة والسائدة في المجتمع الدولي، والسعي إلى تغييرها.

حتى يستتب الأمن والاستقرار في المجتمع الدولي يرى كيسنجر أنه يجب على الدول المؤيدة للشرعية الدولية التفاوض مع القوى الثورية (التي تسعى بشكل دائم إلى تغيير النظام الدولي) من منطلق القوة عبر إظهار استعدادها الدائم للتهديد واستعمال القوة ضدها، والعمل على منع احتمال وقوع حرب شاملة. يضيف كيسنجر أنه يمكن للدول المؤيدة للشرعية أن تلجأ إلى استخدام وسائل محددة لتحقيق أهدافها في مواجهة الدول والقوى الثورية.

لقد حرصت النظرية الواقعية – منذ ظهورها – على التأكيد على طبيعة الشر سواء في الإنسان والطبيعة الإنسانية أم على مستوى الدول والعلاقات بين الدول حيث إن النظرية الواقعية تجعل محور الشر والعدوان أساس لتفسير جميع الظواهر والعلاقات، فالإنسان أناني بطبعه يميل إلى الشر، ويسعى دائماً إلى امتلاك القوة حتى لو على حساب غيره، وبما أن الطبيعة الإنسانية ثابتة، فهي مشتركة بين جميع الشعوب التي تمارس هذه الطبيعة على المستوى الفردي، وعلى المستوى الدولي (انطلاقاً من أن الدولة هي امتداد للطبيعة الإنسانية).

فالدول تسعى من أجل الحفاظ على قوتها، أو العمل على زيادة قوتها، لذلك تصبح العلاقات بينها علاقات حرب، الأمر الذي يعني أن النظرية الواقعية فسّرت الواقع على أنه أساس الشر والعدوان من دون أن يكون للخير والتعاون والسلم أي دور في كل مظاهر الحياة (الإنسان ذاته، الدول، العلاقات بين الدول).

الخلاصة

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية نستخلص ما يلي:

هناك الكثير من النظريات التي فسرت العلاقات الدولية من منظور كلي، ومن أهم النظريات الكلية النظريتان المثالية والواقعية.

تبنت النظرية المثالية الفكرة الأخلاقية في تفسيرها للعلاقات بين الدول، ومن الضروري –بحسب النظرية المثالية– أن يتم اعتماد نظام أخلاقي وقانوني تخضع له جميع الوحدات الدولية في علاقاتها من أجل أن يعم الأمن والسلام العالميين المجتمع الدولي. بينما تتبنى الفكرة النقيضة للمثالية وهي الواقعية مبدأ ومفهوم القوة في مواجهة الفكرة الأخلاقية للمثالية والتي أثبتت فشلها في إدارة العلاقات بين الدول بسبب وجود المصلحة والمنفعة، واختلاف الدول في مصالحها ومنافعها.

التمارين

1. قارن بين النظرية المثالية والواقعية في العلاقات الدولية موضحاً نقاط السلب والإيجاب في كل نظرية.
2. أيهما برأيك المثالية أو الواقعية، كانت الأقدر على فهم طبيعة العلاقات الدولية؟ وأيهما الأنسب لتفسير نمط العلاقات في النظام الدولي؟

المراجع

1. نيقولا ميكافيللي، "الأمير"، ترجمة خيري حماد، الدار الجماهيرية، ليبيا، 1991.
2. بدوي محمد طه، "مدخل العلاقات الدولية"، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.
3. عبد القادر محمد فهمي، "النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية"، دار الشروق، عمان، 2010.
4. سعد حقي توفيق، "مبادئ العلاقات الدولية"، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
5. ناصيف يوسف حتي، "النظرية في العلاقات الدولية"، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
6. محمد علي القوزي، "العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر"، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.

الوحدة السابعة

المبادئ العامة في العلاقات العامة الدولية

مقدمة



ظهر واضحاً من خلال الوحدات السابقة أن علم العلاقات العامة الدولية ليس كلاً واحداً متكاملاً بل تسوده الكثير من الاختلافات والتناقضات أيضاً، ففي تفاصيله الجزئية يبدو واضحاً الاختلاف الكبير في وجهات نظر المتخصصين والباحثين والدارسين، كل بحسب ميوله واهتماماته في تفسيرهم لطبيعة العلاقات السائدة، وآليات تطويرها والتحكم بها.

وكنا قد تحدثنا بشكل مفصل في الوحدتين السابقتين عن النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، لكن ذلك لا يعني أن التوجه الجزئي أو الكلي في تفسير العلاقات الدولية هما التوجهان الوحيدان حيث يوجد في الواقع ثلاثة تصنيفات كبرى للنظريات التي فسرت وأسست للعلاقات الدولية.

وعلى الرغم من أننا توسعنا في أحد هذه التصنيفات (الجزئية والكلية)، وذلك لأهميتها وانطلاقاً من أن نظرياتهما هي الأكثر انتشاراً، إلا أنه نجد من المفيد وقبل الخوض في المبادئ العامة للعلاقات الدولية، نجد أنه يجب أن نتحدث ولو بشكل مكثف عن التصنيفات الأخرى لنظريات العلاقات الدولية، وبعد ذلك سندرس أهم المبادئ في العلاقات الدولية كما حددتها الاتفاقيات الدولية ولاسيما ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

أولاً: التصنيفات الأخرى لنظريات العلاقات الدولية

1- النظرية العامة والنظرية الجزئية:

وهو التصنيف الذي جرى التوسع فيه في الوحدتين السابقتين، فالنظرية العامة تهدف إلى تفسير مختلف الظواهر الدولية من خلال نظرتها الكلية، مثال على ذلك: مفهوم النظام الدولي عند مورتن كابلن الذي ركز على القوة كأحد أشكال التأثير.

أما النظرية الجزئية فهي تدرس الظاهرة الدولية من جزئية محددة وواضحة، ثم تقوم بتعميم نتائجها على كل الظاهرة العامة أي أنها تتناول جانباً أو شكلاً من الظواهر أو التفاعلات الدولية، مثال: نظرية صنع القرار ونظرية الردع والمفاوضات وغيرها.

2- النظرية الفلسفية والنظرية التجريبية:

تتأسس النظرية الفلسفية على الانطلاق من مسلمات معينة بناءً على قيم محددة مسبقاً بهدف بناء نظام دولي، وغالباً ما تكون هذه القيم أخلاقية أو اجتماعية، أما النظرية التجريبية فتسعى إلى الوصول إلى نتائج انطلاقاً من حالات محددة ومتعددة من دون أن يكون هاجسها التوصل إلى إطلاق أحكام عامة من انطلاقاتها الجزئية.

3- النظرية الاستنتاجية والنظرية الاستقرائية:

تقوم النظرية الاستنتاجية على فرضيات ومسلمات معينة لاستكشاف قواعد سلوكية محددة من العام إلى الخاص، أما النظرية الاستقرائية فهي على خلاف السابقة تؤسس مقولاتها على وقائع محددة وحالات واضحة، ومنها تؤسس السمات العامة للظاهرة أي تنطلق من الخاص إلى العام، كأن تنطلق من صنع القرار إلى النظام الدولي.

ثانياً: المبادئ العامة للعلاقات الدولية:

منذ معاهدة وستفاليا، ومروراً بإنشاء منظمة الأمم المتحدة، وحتى يومنا هذا، مازال المجتمع متمثلاً بأطرافه وفواعله، المتعاونة منها أو المتصارعة، يسعى إلى وضع مبادئ عامة للعلاقات بين أطرافه، مبادئ تكون محترمة مع قبل الجميع حتى ولو تم انتهاكها أحياناً، لكنها تشكل الضابط لآليات السياسة الخارجية للدول، ولأساليب تنفيذ هذه السياسة. وأهم هذه المبادئ كما حددتها الاتفاقيات الدولية ولاسيما ميثاق منظمة الأمم المتحدة هي:

أ- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول:

يُعد من المبادئ التي يرتكز عليها القانون الدولي، وقد نصت عليه المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة كما يلي: "تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها".

ب- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:

ترجع جذور هذا المبدأ إلى القرن التاسع عشر بعد ظهور حركات الانفصال والاستقلال في بعض الأقاليم، ويشكل هذا المبدأ أحد المبادئ الأساسية العامة في القانون الدولي والمبادئ العامة الأخرى، واستندت الكثير من الشعوب إلى هذا المبدأ في نضالها للتحرر من الاستعمار، فهذا المبدأ يوفر حق التعامل بين الدول والشعوب على أسس التعايش المشترك والتعاون بين الدول.

ج- مبدأ عدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية:

على الرغم من وضوح هذا المبدأ الذي يدعو إلى تحريم استخدام القوة من قبل الدول في علاقاتها مع الدول الأخرى أي ضرورة حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة في ذلك، إلا أن هذا المبدأ لايزال يعاني من الانتهاكات العديدة للدول ولاسيما الكبرى منها، حيث تفضل هذه الدول الكبرى اللجوء إلى استعمال القوة في تنفيذ سياستها الخارجية أو تحقيق مصالحها أو التعامل مع الدول، من نماذج ذلك الحرب الأمريكية على العراق، حيث لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى استعمال القوة في تسوية الأزمة العراقية، من منطلق مزاعمها أن العراق لا يحترم إرادة المجتمع الدولي.

د- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية:

يعود هذا المبدأ إلى مراحل تاريخية قديمة، حيث عُدَّ بمثابة استثناء في الفكر الغربي طيلة العصور الحديثة إلى أن جاء ميثاق الأمم المتحدة سنة 1941، ويؤكد هذا المبدأ على ضرورة التسوية السلمية للمنازعات الدولية، ويعد أساسياً وليس طارئاً على ميثاق الأمم المتحدة أي من المبادئ المؤسسة للأمم المتحدة، وجاء النص على هذا المبدأ في ميثاق الأمم المتحدة في المادتين الثانية والثالثة التي تنص على الآتي: "يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر".

وهذا المبدأ يقيد الدول من استعمال القوة لأنها تؤدي إلى إحداث اضطرابات في المجتمع ما يثير التفاعل الدولي، ومن شأنه كما توخى منه الداعون إليه أن يؤسس ويكرس لثقافة سلمية دولية تساعد على نشر التفاعل الدولي بطرائق سلمية بإعطاء مصداقية أكثر لمبادئ القانون الدولي وتدعيم العلاقات بين الدول واحترام إرادة بعضها البعض.

هـ- مبدأ احترام حقوق الإنسان:



لقد بدأت ثورة ما يعرف بحقوق الإنسان في خضم الثورتين الفرنسية والأمريكية، وتثبتت هذه الحقوق في ميثاق عصبة الأمم، ومن ثم في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلا أن ذلك لم يسهم في تكريس هذه الحقوق، وجاء التمييز بين الحقوق الطبيعية والحقوق الاجتماعية والسياسية، على الرغم من كل الآليات التي وضعها المجتمع الدولي لمأسسة وقوننة هذه الحقوق على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد المحلي للدول.

و- مبدأ التعاون الدولي في إقرار السلم والتنمية:

يُعد هذا المبدأ من المبادئ الحديثة نسبياً من حيث نصه في قانون دولي، لكن جذوره تعود إلى التاريخ، حيث تعاملت الكثير من الشعوب والدول بمضامينه، ومع تطور العلاقات الدولية ونشوء المنظمات الدولية تحول هذا المبدأ إلى عنصر فاعل بسبب حاجة المجتمع الدولي إلى التعامل والتنظيم الدولي، وأصبح ضرورة من ضرورات العلاقات الدولية، وينص هذا المبدأ على تحقيق التعاون في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، العلمية، وغيرها في جميع المجالات، فالدول لم تعد قادرة على حل المشكلات الدولية وتوفير متطلبات البشرية دون تعاون وتنسيق فيما بينها.

ز- مبدأ حسن النية في التعامل الدولي وفي تنفيذ الاتفاقيات الدولية:

مبدأ حسن النية هو مبدأ ثقافي أخلاقي أكثر منه قانوني أو أساسي، ومن دون هذا المبدأ لا يمكن الحديث عن تطبيق الالتزامات الدولية بصفة عامة أو الاتفاقيات الدولية على الخصوص تطبيقاً سليماً وعادلاً ومتجاوباً مع حقوق الأطراف المعنية.

ح- مبدأ حسن الجوار:

يعد هذا المبدأ من المبادئ القديمة التي تعاملت معها مختلف الشعوب والدول عبر التاريخ، ورد كمبدأ أساس وشرط مهم للاستقرار الدولي وحسن العلاقات بين الدول.

ط- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

تم إقرار هذا المبدأ في القرن التاسع عشر على الرغم من أنه كان معمولاً به كشكل من أشكال العرف في العلاقات الدولية، ويعني هذا المبدأ حق كل دول في اختيار جميع أنظمتها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية بحرية تامة، ومن دون أي تدخل من جانب أي قوى خارجية، وأسس هذا المبدأ فكرة الدولة القومية منذ معاهدة وستفاليا، ونص عليه بوضوح ميثاق الأمم المتحدة.

ي- مبدأ سيادة الدول:

يؤكد هذا المبدأ سلطة الدولة في الانفراد التام بإصدار قراراتها داخل حدود إقليمها ورفض الامتثال (الخضوع) لأي قرارات خارجية إلا بإرادتها أي أن الدولة سيدة قرارها، والدولة سيدة في إقليمها الجغرافي الذي تمارس عليه سيادتها، ويؤسس هذا المبدأ لعلاقات دولية تجمع بين الدول حيث تتمسك كل منها بسيادتها أي أن البيئة الدولية وفقاً لهذا المبدأ هي بيئة تعدد مراكز القوى بتعدد الدول، وتتأكد كذلك حرية كل دولة في تحقيق مصالحها بكل الوسائل (دون أي قيود عليها) بما في هذه الوسائل اللجوء إلى القوة المسلحة وعليها أن تتحمل العواقب، فكل دولة في البيئة الدولية تسعى إلى تحقيق مصالحها في ضوء قوتها، كما أن مقدرتها على تبني وتحقيق أهدافها تتناسب طرداً مع حجم قوتها (قوة قطبية عظمى، أو قوة درجة ثانية كبرى، أو قوة درجة ثالثة صغرى).

ك- مبدأ الولاء القومي:

المقصود به أن يكون ولاء الأفراد والشعوب هو للجنسية التي يحملونها، فقد اعتبر المؤتمِرون في وستفاليا أن من شأن هذا المبدأ الفصل والحيلولة دون اندلاع الحرب الدينية مجدداً.

على الرغم من إقرار هذا المبادئ السابقة جميعها رسمياً وقانونياً على المستوى الدولي إلا أن ذلك لم يعنِ التزام الدول في تطبيقها والخضوع لها في سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية، فتطبيق هذه المبادئ يخضع عادةً لمصالح الدول التي لا تتوانى عن انتهاك هذه المبادئ إذا ما تعارضت أو تصادمت مع مصالحها.

الخلاصة

بعد دراسة هذه الوحدة التعليمية نستخلص ما يلي:

هناك مبادئ عامة تنظم عمل العلاقات العامة الدولية، وتكون إما عُرفاً درجت عليه الشعوب والدول، أو قانوناً أقرته المنظمات الدولية، وهي:

أ- مبدأ المساواة في السيادة بين الدول
ب- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها
ج- مبدأ عدم اللجوء الى القوة في العلاقات الدولية
د- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية
ه- مبدأ احترام حقوق الإنسان
و- مبدأ التعاون الدولي في إقرار السلم والتنمية
ز- مبدأ حسن النية في التعامل الدولي وفي تنفيذ الاتفاقيات الدولية
ح- مبدأ حسن الجوار
ط- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول
ي- مبدأ سيادة الدول
ك- مبدأ الولاء القومي

ولهذه المبادئ أهمية كبيرة لأنها ضرورية لمعرفة المعايير التي يجب على الدول أن تخضع لها في علاقاتها مع الأطراف الفاعلة في النظام الدولي، وأن ترسم سياستها الخارجية (في إطار سعيها لتحقيق مصالحها).

هذه المعايير العامة لمبادئ العلاقات بين الدول تمكننا من فهم مدى التزام الدول أو مخالفتها للقانون الدولي.

وهناك ثلاث تصنيفات كبرى للنظريات المفسرة لنشأة الدولة وهي:

1- النظرية العامة والنظرية الجزئية
2- النظرية الفلسفية والنظرية التجريبية
3- النظرية الاستنتاجية والنظرية الاستقرائية

التمارين

1. اختر نموذجاً من نماذج العلاقات بين دولتين (يُفضل أن تكون إحداهما قوة كبرى)، وقم بدراسة مدى التزامها بتطبيق المبادئ الدولية في سياستها الخارجية وعلاقاتها الدولية.
2. بحسب فهمك ودراستك للمبادئ الكبرى للعلاقات العامة بين الدول، أي من هذه المبادئ تراها الأهم في إطار الحفاظ على الأمن والاستقرار الدوليين في العلاقات الدولية.
3. برأيك كيف يمكن إلزام الدول باحترام مبادئ العلاقات الدولية في علاقاتها مع بقية أطراف المجتمع الدولي؟

المراجع

للتوسع في المراجع في هذه الوحدة يمكن للطالب العودة إلى ميثاق الأمم المتحدة، ودراسة المبادئ الواردة فيه دراسة واسعة.

الوحدة الثامنة

مصطلحات ومفاهيم في العلاقات العامة الدولية

مصطلحات ومفاهيم في العلاقات العامة الدولية

1) القانون الدولي (International Law):

القانون الدولي نوعان: القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص، الأول يختص بحل النزاعات الدولية بين الأفراد والشركات، بينما يحكم الثاني العلاقات بين الدول، ويتضمن أموراً متعلقة بملكية الأرض واستعمال البحار وضبط التسلح وحقوق الإنسان.

2) النظام الدولي (International system):

يُستخدم هذا المصطلح المشتق من تحليل الأنظمة في سياقين اثنين في العلاقات الدولية، أولاً كوصف وثانياً كمستوى تفسيري للتحليل، والنظام الدولي هو طريقة أخرى للإشارة إلى نظام الدول، وعلى صعيد الدولة يمكن اعتبار الجماعات والمصالح ضمنها أنظمة فرعية أي أن النظام الدولي مسيطِر على الأنظمة الفرعية، كذلك يُستخدم النظام الدولي بمعنى آخر هو تحديد المستوى المناسب للتحليل الذي يجب إقامة الشروح عليه، ويمثل والتز Waltz وغيلبين Gilpin الكُتّاب الذين جادلوا بأن النظام الدولي يحدد بشكل أساسي سلوك فرادى الفاعلين من الدول ضمن ميدانه، فالمهمة الأولى للتحليل هي اكتشاف خصائص النظام التي تشبه القانون والتي يتعين على جميع فرادى الفاعلين أخذها بالاعتبار، فالأمن كثيراً ما يُعد هدفاً أزلياً للدول بسبب الطبيعة الفوضوية للنظام.

3) السياسة الخارجية (Foreign policy):

هي النشاط الذي تقوم به الأطراف الفاعلة بالفعل وبرد الفعل وبالتفاعل، وقد سميت السياسة الخارجية بالنشاط الحدودي، ويفيد مصطلح "الحدود (boundary)" ضمنياً أن القائمين على صياغة السياسة يمتد نشاطهم ليشمل بيئتين: بيئة داخلية أو محلية وبيئة خارجية أو عالمية، لذا فإن صانعي السياسة ونظام السياسة يقفان عند التقاء هاتين النقطتين ويسعون إلى التوسط بين الأوساط المختلفة.

4) الدُولية (Internationalism):

مصطلح يشير إلى مبادئ وإيديولوجيات مختلفة ترمي إلى تجاوز السياسة المتمركزة على الدولة، ويركز بدلاً من ذلك على المصالح العالمية، أو على الأقل على المصالح التي تتخطى الحدود القومية، ويقترن عادة بالمثالية أو الطوباوية في الفكر الدولي، وبهذا المعنى فإنه يُطرح كبديل عقلاني وأخلاقي للمفهوم الضيق للقومية التي يُفترض بأنها تتخلل التفكير الواقعي.

5) الدبلوماسية (Diplomacy) :

هي فن إدارة العلاقات عبر التفاوض، والقدرة على التعامل مع الآخرين (دولاً أو أفراداً) للهروب أو الحصول على شيء في جميع الاتجاهات، ويُطلق هذا المصطلح غالباً على الساسة ورجال الدولة من قبل، أما الآن فجميع التعاملات حتى على مستوى الأفراد العاديين، وتُعرّف الدبلوماسية بأنها فن وعلم إدارة التواصل بين الدول، وعادة ما يقوم بعملية الحوار وعقد الصفقات التجارية العالمية وتوقيع المعاهدات الدولية طاقم محترف يتكون من الدبلوماسيين، وبتعبير مبسّط ترمز الدبلوماسية إلى فن الحوار والمخاطبة في التوصل إلى أكبر قدر من المكاسب الاستراتيجية على حساب الفريق الدبلوماسي الخصم.

6) موقف/اتجـاه (Attitude):

يقصد به نزعـة (ميـل) للقيـام بعمـل أو التصـرف تجـاه موضـوع مـا، ويُعد عامـلاً محفّزاً فـي العلاقات العامـة مؤلفاً من ثلاثـة أبعـاد: البعـد المـؤثر (تقييم الانفعـال)، البعـد المعرفـي (تقييم المعرفة)، والبعد الدلالي (التقييم السلوكي).

7) الاعتماد المتبادل (الترابط) (Interdependence):

في السياسة العالمية تكون العناصر الفاعلة متصلة ببعضها بعضاً بحيث إنه إذا حدث شيء ما لعنصر فاعل واحد على الأقل في ظرف واحد على الأقل، في مكان واحد على الأقل، فإنه سيؤثر في جميع الفاعلين، ففي أي نظام من العلاقات كلما ازداد عدد الفاعلين وازداد عدد الأماكن والظروف ازداد الترابط.

8) تأييـد (Advocacy):

تأييـد أو دعـم لأمـر مـا هـو بمثابـة نتـاج لحملـة تـم التخطيط لها.

9) تغيّر الموقف/الاتجاه: (Attitude Change):

التغيّر أو الانتقال في اتجاه الجمهور المستهدف في أثناء حملة ما وبعدها.

10) التوازن (Balance):

قيمة أخلاقية تشير إلى الموضوعية أو العدالة.

11) الحياد الإيجابي (Neutralism):

يُقصد به عدم تأييد أي طرف على حساب طرف آخر، ومناصرة القضايا العادلة في العالم مثل حق الشعوب المستعمَرة في الحرية والاستقلال، وحق الدول في التصرف في ثرواتها الوطنية، ومحاربة الأحلاف العسكرية.

12) الاســتقلالية (Autonomy):

القـدرة علـى التصـرف باسـتقلالية مـن خـلال استخدام أساليب عقلانية وموضوعية.

13) التفاعل (Engagement):

أي عمل أو رد فعل من قبل مجموعة مستهدفة من النـاس نـاتج عن اتصـالات نشطة يخلـق الحـافز النفسـي أو العلاقة والمشاركة العاطفية، ويعطيه القدرة على التفاعل من خلال المشاركة.

14) القوة (Force):

تتصل القوة اتصالاً وثيقاً بالأفكار المتعلقة بالسلطة (power) والإكراه، وتتصل عادة في العلاقات الدولية باستخدام السلاح، وإن كان ذلك ليس بالضرورة، وهي في واقع الأمر مظهر مادي لكيفية انتقال علاقات السلطة (power) إلى بعد ينطوي على العنف، ولا تنطوي جميع علاقات السلطة (power) على استعمال أو التهديد باستعمال القوة، لذا يمكن اعتبار القوة بهذا المعنى مجموعة من الأفكار أكثر شمولاً وأوسع نطاقاً.

15) السطوة/النفوذ (Influence):

مصطلح وثيق الصلة بمفهوم القوة وله معنيان: الأول هو شكل قسري للقوة، ويمكن تحليله مثل القوة بوصفها قدرة وبوصفها علاقة، ثم إن علاقات السطوة مشابهة لعلاقات القوة بمعنى أنهما يسعيان إلى "جعل" شخص ما يفعل شيئاً ما كان ليفعله بخلاف ذلك، فيتم إقناع الهدف بتغيير رأيه بدلاً من إجباره على ذلك.

16) السلطة (Authority):

تتمثل بشخص أو مؤسسة تضفي على التصرفات والأوامر صفتها الشرعية، وبهذا المعنى يجب تمييزها عن القوة التي تدل على القدرة وليس على الحق، فنقص السلطة العامة والمقبولة هي التي يقال إنها تميز

السياسة والقانون الدولي عن القانون المحلي، وبناءً على ذلك يجادل بعض الكُتاب بأنه بالنظر لغيابها فإن القانون الدولي ليس قانوناً بالمعنى المعروف كما أن السياسة الدولية هي سياسة فقط على سبيل المجاملة، كما يجادل في كثير من الأحيان المثاليون في مجال الفكر القانوني، منطلقين من القياس المحلي بأن حل الصراع الدولي المتواصل والمستمر يكمن في إيجاد سلطة عالمية لتنظيم العلاقات وإرساء قواعد نظام قانوني وتسوية المنازعات، ويجادل مُنظِّرون آخرون بأن غياب سلطة عالمية هو مصدر قوة، وليس مصدر ضعف في العلاقات الدولية إذ إنه يدعم الحجج المؤيدة لسيادة الدولة وحريتها واستقلالها.

17) ميزان القوى (Balance of power):

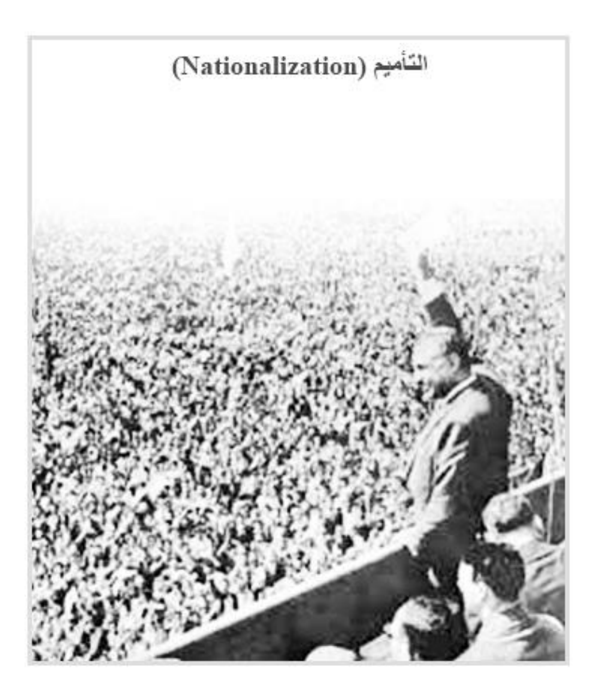
مفهوم عام وأساس في العلاقات الدولية، ويميز مارتن وايت (Martin Wight) بين تسعة معانٍ مختلفة لهذا المصطلح: توزيع متوازن للقوى، المبدأ القائل بوجوب التوزيع المتوازن للقوى، التوزيع الراهن للقوى، توزيع محتمل للقوى، مبدأ التوسع المتساوي للقوى العظمى على حساب الضعفاء، المبدأ القائل إنه يجب أن يكون لطرف من الأطراف هامش قوة بغية تفادي خطر أن تصبح القوة موزّعة على نحو غير متساوٍ، دور خاص في الاحتفاظ بتوزيع متساوٍ للقوى، ميزة خاصة في التوزيع القائم للقوى.

18) الاكتفاء الذاتي (Autarky):

يلتبس هذا المصطلح أحياناً مع مصطلح "autarchy"(حكم الفرد)، ويشير هذا المصطلح إلى غياب التجارة وبالتالي إلى الاكتفاء الذاتي، ويستخدم هذا المصطلح كثيراً في الاقتصاد الدولي على أنه بالنظر للعلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والسياسة في النظام العالمي، فإنه يمتّ بصلة إلى كليهما، كما أن الاكتفاء الذاتي التام شيء متعذر.



19) التأميم (Nationalization):



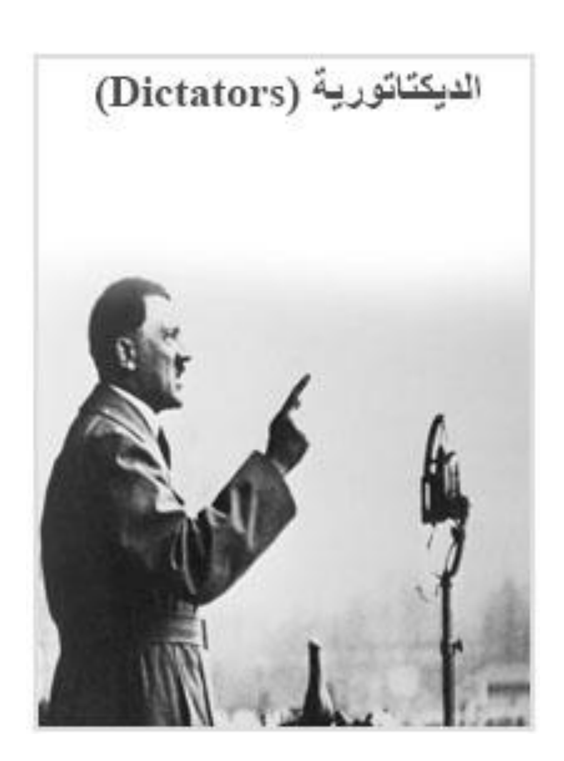
مرحلة تمر بها الدولة المستقلة في إطار عملية نقل الملكية وإرساء قواعد السيادة، بحيث تقوم الدولة بإرجاع ملكية ما يراد تأميمه إلى نفسها، مثال على ذلك تأميم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لقناة السويس وإرجاع ما لها من حقوق وما عليها من واجبات إلى الدولة (أي تكون ملك للدولة) بما عليها من واجبات وما لها من حقوق.

20)الإمبريالية (Imperialism):



هي سياسة توسيع السيطرة أو السلطة على الوجود الخارجي بما يعني اكتساب أو صيانة الإمبراطوريات، وتكون هذه السيطرة بوجود مناطق داخل تلك الدول أو بالسيطرة عن طريق السياسة أو الاقتصاد، ويطلق هذا التعبير على الدول التي تسيطر على دول تائهة أو دول كانت موجودة ضمن إمبراطورية الدولة المسيطرة.

21) الديكتاتورية (Dictators):



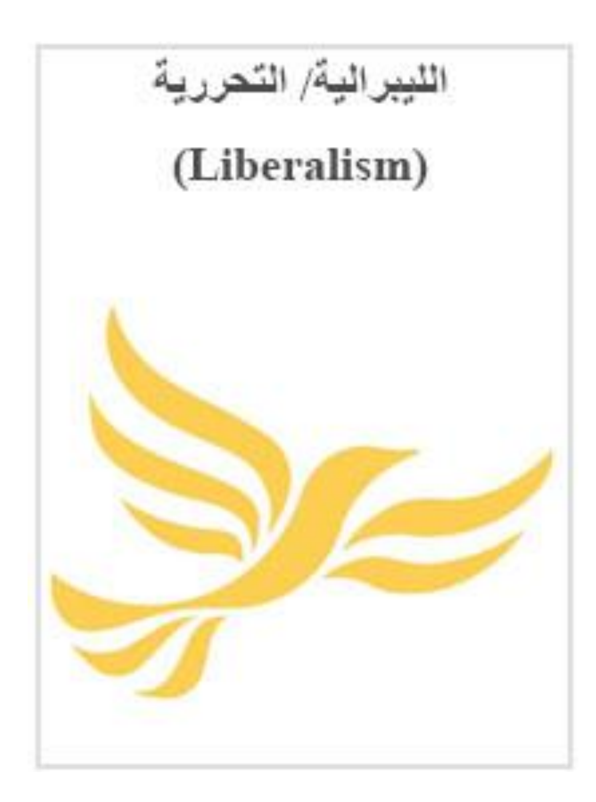
شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة مطلقة في يد فرد واحد (دكتاتور)، ويشير هذا المصطلح إلى شكل من الحكم المطلق لفرد واحد دون التقيد بالدستور أو القوانين أو أي عامل سياسي أو اجتماعي داخل الدولة التي يحكمها.

22) الشيوعية (Communism) :



نظرية اجتماعية وحركة سياسية هدفت إلى السيطرة على المجتمع ومقدّراته لصالح أفراد المجتمع بالتساوي، ولا يمتاز فرد عن آخر بالمزايا التي تعود على المجتمع، وتُعد الشيوعية (الماركسية) تياراً تاريخياً من التيارات المعاصرة، والأب الروحي لها هو كارل ماركس، وحسب الرؤية الماركسية فإن الشيوعية هي مرحلة حتمية في تاريخ البشرية تأتي بعد مرحلة الاشتراكية، ومن ميزات العهد الشيوعي أنه عهد أممي، وتزول الدولة تلقائياً وتضمحل بحيث يتلاشى وجودها.

23) الليبرالية/ التحررية (Liberalism):



مذهب رأسمالي اقترن ظهوره بالثورة الصناعية وظهور الطبقة البرجوازية الوسطى في المجتمعات الأوروبية، وتمثل الليبرالية صراع الطبقة الصناعية والتجارية التي ظهرت مع الثورة الصناعية ضد القوى التقليدية الإقطاعية التي كانت تجمع بين الملكية الاستبدادية والكنيسة.

24) الثورة (Revolution) :

الثورة كمصطلح سياسي هي الخروج عن الوضع الراهن سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ من الوضع القائم، وللثورة تعريفات معجمية تتلخص بتعريفين ومفهومين: الأول تقليدي قديم وُضع مع انطلاق الشرارة الأولى للثورة الفرنسية، وهو قيام الشعب بقيادة نخب وطلائع من مثقفيه لتغيير نظام الحكم بالقوة، أما التعريف أو الفهم المعاصر والأكثر حداثةً هو التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته "كالقوات المسلحة" أو من خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته لتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات وتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية غير الاعتيادية.

25) الحرب الأهلية (Civil War):

الحرب الداخلية في بلد ما، والتي يكون أطرافها جماعات مختلفة من السكان، كل فرد فيها يرى في عدوه وفي من يريد أن يبقى على الحياد خائناً، لا يمكن التعايش معه، ولا العمل معه في التقسيم الترابي نفسه.

26) الحرب الباردة (Cold War):

الحرب الباردة اصطلاح أطلق على العلاقات الجديدة التي نشأت بين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية خلال الفترة بين نهاية هذه الحرب وانهيار الاتحاد السوفيتي، وكان هدف كل منهما خلال تلك

المرحلة هو الحصول على مناطق نفوذ عسكري أو سياسي وتوسيعها كلما كان ذلك ممكناً، والطرفان وإن كفا عن استخدام السلاح إلا أنهما لم يتوقفا عن تطوير قدراتهما العسكرية والدخول في سباق تسلح لم يشهد له العالم مثيلاً من قبل إضافة إلى سعي كل من الطرفين للاستئثار بمناطق نفوذ على حساب الآخر وإنهاكه عن طريق إشعال حروب محدودة لاستنزاف الخصم، وخلال تلك الفترة التزم الطرفان بالقواعد التي شكلتها هذه المرحلة، ولم يتجاوزاها إلى حرب ساخنة حتى في أشد الأزمات بينهما، كما هو الحال في الأزمة الكوبية.

27) العقلانية (Rationalism):

مصطلح مستمد من علم الاقتصاد، ومفاده قيام الفاعلين الاقتصاديين بتعظيم مكاسبهم، أو بتعبير آخر تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع (utility maximization)، وقد دخل مفهوم العقلانية إلى العلوم الاجتماعية من خلال تصور الإنسان اقتصادي التوجه (homo economicus)، فصانع القرار الذي يفكر بمنطق اقتصادي (عقلاني) يتخذ مواقفه وفق حسابات الربح والخسارة، فهو يختار من بين مجموعة من البدائل، وذلك بحساب النتائج المترتبة عن كل واحد منها وانعكاساتها على مصالحه، ومن ثم ينتقي الاستراتيجية التي تعود عليه بأفضل المحصلات.

28) مقياس/ معيار (Benchmark):

اختبار مؤشر الأداء الرئيسي الذي جرى التخطيط له (KPI) للتأكد فيما إذا كانت حملة ما تتبع مسار الهدف المنشود والمرحلة المتوقعة مقارنة مع التوقعات.

29) الأخلاق (Ethics):

وسيلة حسن التصرف بعمق ومسؤولية في إطار العلاقات العامة، وكذلك التعامل مع المشاركين في البحث، والبيانات التي تم جمعها، والنتائج التي تم التوصل إليها.

30) حلف الشمال الأطلسي الناتو (North Atlantic Treaty Organization) :NATO

تأسس عام 1949 بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 نيسان سنة 1949، ومقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا، والدور الرئيس له هو حراسة حرية وحماية الدول الأعضاء فيه من خلال القوة العسكرية، ويعلب دوراً متزايداً في إدارة الأزمات السياسية، وكل الدول الأعضاء فيه تساهم في القوى والمعدات العسكرية التابع له ما يساهم في تحقيق تنظيم عسكري لهذا

الحلف، وتوجد دول ذات علاقات ممتازة بحلف الناتو إلا أنها ليست جزءاً منه بشكل رسمي، وتسمى حليفاً رئيسياً للحلف (Major non–NATO ally).

31) الشركات متعددة الجنسيات (MULTINATIONAL COMPANY):

شكل من أشكال الاحتكارات تتميز بالقوة المالية والتكنولوجية وتعدد نشاطاتها لتشمل أكثر من قارة، وكذلك توظف مختلف الجنسيات.

32) العالم الثالث (The Third World):

مصطلح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، يقصد به الدلالة على الدول التي لا تنتمي إلى العالمين الأول والثاني، وهما الدول الصناعية المتقدمة، والدول النامية هي دول ذات المستوى المعيشي المنخفض مقارنة بالدول المتقدمة، ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة نمو السكان ودرجة التقدم الاقتصادي، وتعاني هذه الدول من التخلف الاقتصادي.

33) حق الفيتو (veto) :

حق الاعتراض على أي قرار يُقدم إلى مجلس الأمن دون إبداء أسباب، ويُمنح هذا الحق فقط للأعضاء الخمسة دائمي العضوية في مجلس الأمن وهم: روسيا، الصين، المملكة المتحدة، فرنسا، الولايات المتحدة، ولم يرد لفظ (فيتو) في قانون الأمم المتحدة بل ورد لفظ (حق الاعتراض).

المراجع

للتوسع في المصطلحات الواردة في هذه الوحدة، وللاطلاع على مصطلحات أخرى، يمكن للطالب العودة إلى كل من:

1- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان: "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

2- دون ستاكسِ شانون، وبو ون: "قاموس العلاقات العامة القياس والبحث"، ترجمة د. علي العنزي، ط3، معهد العلاقات العامة، جامعة كاليفورنيا، 2013.